الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية

دراسة ميدانية في بنك معاملات اندونيسيا

رسالة الماجستير

إعداد

أحمد حسين ظاهر زامونة

رقم القيد: 13781020

كلية الدراسات العلياقسم الشريعة والقانون

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج

2015

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

جمهورية إندونيسياوزارة الشؤون الدينيةجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانجكلية الدراساتالعليا قسم الشريعة والقانونتقرير المشرفينإن هذا البحث الذي كتبه :

الاسم : أحمد حسين ظاهر زامونة

رقم القيد: 13781020

قسم: الشريعة والقانون

عنوان البحث: الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية

دراسة ميدانية في بنك معاملات اندونيسيا قد نظرنا وأدخلنا فيه بعض التعديلات والإصلاحات اللازمة ليكون على الشكل المطلوب لإستيفاء شروط المناقشة لإتمام دراسته وللحصول على درجة الماجستير بكلية الدراسات العليا قسم الشريعة والقانون للعام الدراسي 2015م.

تحت إشراف تحت إشراف

الدكتور/أحمد جلال الدينالدكتور/ عون الرفيق

التوقيع..... التوقيع..... ....

يعتمدرئيس قسم الشريعة والقانونالدكتور فاضل: التوقيع.....

جمهـوريـة إندونيسيـــا

وزارة الشؤون الدينية

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية

كلية الدراسات العليا – قسم الشريعة والقانون

اعتماد لجنة المناقشة

عنوان البحث : "الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية,"

دراسة ميدانية ببنك معاملات إندونيسيا

إعداد الطالب: **أحمد حسين ظاهر زامونة**

رقم التسجيل: 13781020

قسم:**الشريعة والقانون.**

قد قدّمت هذه الرسالة أمام لجنة المناقشة ، وتقرر قبولها شرطاً لنيل درجة الماجستير في قسمالشريعة والقانون ، وذلك يوم .....

وتتكون لجنة المناقشة من السادة الأساتذة :

1. **د. جلال الدين مشرفاً ومناقشاً التوقيع :.....**
2. **د. عون الرفيق مشرفاً ومناقشاً التوقيع : .....**
3. **د. منير العابدين رئيساً ومناقشاً التوقيع :.....**
4. **د. توتك حميدةمناقشاً التوقيع :.....**

يعتمد: عميد كلية الدراسات العليا : د. مهيمن

رقم التوظيف 196512311992031046

إقرار الطالب

أنا الموقع أدناه وبياناتي:

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الاسم : أحمد حسين ظاهر زامونة

رقم التسجيل: 13781020

أقر بأن هذه الرسالة التي حضرتها لنيل درجة الماجستير في قسم الشريعة والقانون

كلية الدراسات العليا جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج

بـــــعـــنـــوانـــــــــــ

الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية ، دراسة ميدانية في بنك معاملات اندونيسيا

حضرتها وكتبتها بنفسي وما زورتها من إبداع أو تأليف الآخرين وإذا أدعى أحد مستقبلاً أنها من تأليفه وتبين أنها فعلا ليست من بحثى فأنا أتحمل المسؤولية على ذلك ولن تكون المسؤولية على المشرف أو على كلية الدراسات العليا جامعة

مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

هذا وحرر هذا الإقرار بناء على رغبتي الخاصة ولا يجيرني أحد على ذلك.

مالانج 20 مايو 2015صاحب الإقرار: التوقيع.....

أحمد حسين ظاهر زامونة: رقم التسجيل : 1378102

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية
دراسة ميدانية في بنك معاملات إندونيسيا

بسم الله الرحمن الرحيم

الَّذِينَيُنفِقُونَأَمْوَالَهُمْبِاللَّيْلِوَالنَّهَارِسِرّاًوَعَلانِيَةًفَلَهُمْأَجْرُهُمْعِنْدَرَبِّهِمْوَلاخَوْفٌعَلَيْهِمْ وَلاهُمْيَحْزَنُونَ (274)

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الإهداء

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

- إلى إمام الذاكرين ، وقدوة السالكين ، ومعلم المتعلمين ، صاحب الخلق العظيم ، وخاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد عليه اشرف الصلاة والتسليم.

- إلى والدي الكريمين جزآهم الله عني كل خير، اطال الله أعمارهما في طاعته الذين بذلا جهدهما في تربيتي تربية إسلامية حسنة وحرصا على تعليمي وتدريسي،

أبي الغالي أمي الغالية.

- إلى من احبهم حباً لو مر على ارضٍ قاحلة لجعلها تنبت أزهاراً ، إلى من كانوا لي عوناً في حياتي وسبب بهجة فؤادي هم من كانوا سندناً وعوناً لي طوال حياتي ،

أخوتي أخواتي.

- إلى الشموع المضيئة ومن رفعوا هاماتنا الى عنان السماء الى رسل الهدى ومصابيح الدجى مشايخي وأساتذتي الكرام.

/أللهم اجمعني بهم في الجنة/

اليهم اهدي هذا البحث

الباحث.

الشكر والتقدير

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الحمد لله على نعمائه والشكر لله على فضله وامتنانه لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة من الحياة الجامعية من وقفة نعود بها الى اشهر مضت واعوام انقضت في رحاب هذه الجامعة العريقة فإنني في البداية اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى والدي العزيزين الكريمين حفظهما الله ورعاهما واطال في عمرهما ومتعهما بالصحة الجيدة، كما اخص بالشكر الجزيل والتقدير الكبير الى اساتذتنا الكرام الذين قدموا الكثير باذلين بذلك جهوداً صادقة ومضنية فلهم جميعاً الشكر والتقدير ونخص منهم بالذكر.

.فضيلة الاستاذ الدكتور: موجيا راهرجر ، مدير جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.

. فضيلة الأستاذ الدكتور: مهيمن ، عميد كلية الدراسات العليا لجامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.

. فضيلة الدكتور : فاضل ، رئيس قسم الشريعة والقانون بكلية الدراسات العليا بجامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.

. فضيلة الاستاذ الدكتور : احمد جلال الدين ، المشرف الأول الذي قد افاد الباحث في مراحل بحثه.

. فضيلة الدكتور : عون الرفيق ، المشرف الثاني الذي افاد الباحث في إتمام هذا البحث .

الباحث.

مستخلص البحث

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

أحمد حسين ظاهر زامونة 2015م ، بحث بعنوان (**الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية – دراسة ميدانية في بنك معاملات إندونيسيا**).

المشرف الأول: الدكتور أحمد جلال الدين.

المشرف الثاني: الدكتور عون الرفيق.

الكلمات الاساسية: الرقابة – الشرع _ مصارف إسلامية _ بنك معاملات إندونيسيا.

وخلفية البحث:ومن أهم الجوانب الإدارية هو الجانب الرقابي أو الرقابة الشرعية في المصارف، و لا يخفى على أحد أهمية المصرف في حياة الانسان المعاصر وهذا يجعل وجود المصارف الإسلامية في المجتمع المسلم الذي لا يريد أفراده التعامل بالربا أمراً ضرورياً.

ووجود الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية أمر مهم جداً من أجل تحقيق هذه الغاية تجنب التعامل بالربا وذلك أن هذا الهدف من وجود الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هو ضمان التزام هذه المصارف وفق متطلبات أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

ولقد هدفت هذه الدراسة: لمعرفة وفهم نظام تطبيق الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، ومعرفة نظام الرقابة المعمول به ببنك معاملات إندونيسيا.

ومنهج البحث: هو المنهج الوصفي الكيفي.

طريقة جمع البيانات: فتتكون طريقة جمع البينات من: المقابلة الموجهة، ونصف الموجهة، والملاحظة.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ولتحليل البيانات: قام الباحث اولاً بعرض وتصنيف البيانات ثم بتحليل البيانات ثم بعملية مناقشتها واخيراً استخلاص النتائج منها.

اما عن نتائج البحث:

1. إن نظام الرقابة الشرعية المتبع في بنك معاملات اندونيسيا يعتبر كالستار على المراقب الشرعي في بنك معاملات اندونيسيا خصوصاً وفي كل البنوك الإندونيسية الإسلامية عامة، وفي هذا القانون يوجد العديد من المعلومات وهو صدر من البنك المركزي الإندونيسي وكان رقم القانون 11-33-2009 – باسم BBI-gcd.
2. المورد البشري هو العامل الرئيسي في تنفيذ الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية ويجب أن تتوفر فيه الصفات العلمية وتشمل تخصصات الإدارة والمحاسبة الفقه والشريعة والقانون، وكذلك الصفات السلوكية التي تشمل العدل والمروءة والاستقامة في الدين والأمانة وتجنب التجاوزات واحترام القانون.
3. يقوم جهاز الرقابة الشرعية بفرض بعض العقوبات منها عقوبات ادارية وتتكون من: فدية، و إنذار كتابي، والحط من البنك، وحظر من المشاركة في أنشطة المقناصة، وتجميد الأنشطة التجارية المعينة، إما لموظف معين او كل موظفين البنك، وإقالة إدارة البنك ومن ثم تعيين بديل مؤقت حتى اجتماع عام للمساهمين أو اجتماع لأعضاء الجمعيات التعاونية بتعيين بديل دائم مع موافقة بنك اندونيسيا المركزي، وضم أعضاء من الإدارة وموظفي البنك والمساهمين في مجال الخدمات المصرفية الى القائمة السوداء.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

اما عن التوصيات: تستند التوصيات على مجالات العمل التي يمارسها بنك معاملات اندونيسيا وأبعادها المستقبلية ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكننا بيان التوصيات الآتية:

1. ضرورة وجود رقابة شرعية في بنك معاملات اندونيسيا بشكل نشط، واتباع القانون رقم 21 الصادر من مجلس العلماء الإندونيسي سنة 2008 م ، وضرورة تحسين بعض البنود في هذا القانون،

(وهو صدر من البنك المركزي الإندونيسي وكان رقم القانون 11-33- 2009 – بأسمBBI-gcd.)

2. على بنك معاملات اندونيسيا توفير الدعم التام للمدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية لتوفير المورد البشري المتكامل، الذي يعتبر العائق الأكبر في توفير وتطبيق الرقابة الشرعية في كل المصارف الإسلامية والفروع لاستجواب اتباع المعاملات المالية الاسلامية وتجنب المعاملات المالية الربوية المحرمة .
3. تضخيم العقوبات المالية والادارية والجنائية على كل المفوضين والمدراء والموظفين في البنك وكذلك الاطراف الاخرى المنتسبة اليه وهذا لحد القضاء على التزوير والتجاوزات الغير قانونية .

اما عن الاقتراحات: في نهاية هذه الدراسة، فأن الباحث يقترح ما يلي:

إجراء دراسات لتقوية الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في ليبيا والحرص على التعامل بالمعاملات الإسلامية فقط.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

فـهـرس المـوضـوعـات

الفـصـل الاول.

الإطار العام والدراسات السابقة.

أ. خلفية البحث. 17

ب. أسئلة البحث. 23

ج. أهداف البحث. 24

د. أهمية البحث. 24

ح. مصطلحات البحث. 26

ع. الدراسات السابقة. 29

الفـصـل الثاني.

الإطار النظري.

أ. المبحث الاول: التعريف بالرقابة الشرعية ودورها واهميتها. 34

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ب. المطلب الاول: التعريف بالرقابة الشرعية.________________.34

ح. المطلب الثاني: نظام الرقابة الشرعية.____________________37

خ. المطلب الثالث: أهمية الرقابة الشرعية.____________________40

د. المطلب الرابع: مكونات الرقابة الشرعية.__________________42

ذ. المطلب الخامس: أنواع الرقابة الشرعية.__________________43

ر. المطلب السادس: الاحكام المتعلقة بعمل هيئة الرقابة الشرعية ___.45

ز. المبحث الثاني: الشروط الواجب توافرها في عضو هيئة الرقابة الشرعية

.____59

ص. المطلب الأول:شروط عضو هيئة الرقابة الشرعية في المصارف

الاسلامية .___________________________59

ض. المطلب الثاني: معايير ضبط الجودة في عمل الرقابة الشرعية.___.64

ع.المبحث الثالث: المصارف الإسلامية.________________76

غ. المطلب الاول: التعريف بالمصارف الإسلامية. ____________76

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ن. المطلب الثاني: نشأة المصارف الإسلامية في العصر الحديث.77

هـ. المطلب الثالث:أبرز المعاملات المالية المعتمدة في المصارف الإسلامية .83

ي. المطلب الرابع: علاقة المصارف الإسلامية بالمصرف المركزي والمصارف التجارية.84

الفصل الثالث.

منهجية البحث.

أ.منهج البحث.91

ب. مصادر البيانات.91

ج. ادوات جمع البيانات.93

د. تحليل البيانات.98

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الفصل الرابع.

عرض البيانات.

أ.المبحث الأول.ـــــــ. نبذه عامة عن بنك معاملات إندونيسيا.102

أ.المطلب الأول.ـــــــ. الرقابة الشرعية في بنك معاملات اندونيسيا.106

ب.المطلب الثاني. ـــــــــــــــ المعوقات والصعوبات والتحديات والمشاكل التي تواجه بنك معاملات في تطبيق الرقابة الشرعية.126

ج.المطلب الثالث .ـــــــــــــــــــــــــعقوبات الرقابة الشرعية ببنك معاملات في حال قيام اي موظف تجاوزات غير قانونية.130

ب. المبحث الثاني.ـــــــــــــــ. مناقشة وتحليل البيانات.132

أ. المطلب الاول.ـــــــ. الرقابة الشرعية في بنك معاملات اندونيسيا.135

ب. المطلب الثاني.ـــــــــــــــ. المعوقات والصعوبات والتحديات التي تواجه بنك معاملات اندونيسيا في تطبيق الرقابة الشرعية.142

ج. المطلب الثالث.ـــــــــــــــ عقوبات الرقابة الشرعية في حال قيام ببنك معاملات اندونيسيا في حال القيام بتجاوزات غير قانونية.145

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الفصل الخامس.

الخاتمة وملخص النتائج والتوصيات و الاقتراحات

أ. الخاتمة. 147

أ. النتائج. 147

ب. والتوصيات. 148

ج. الاقتراحات. 149

المراجع والمصادر. 150

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

أ–خلفية البحث:

تعتبر المصارف الاسلامية ثمرة من ثمار الصحوة الإسلامية التي عمت أرجاء العالم الإسلامي ويعتبر وجودها ضرورة اقتصادية واجتماعية للمجتمع المسلموتعتبر الرقابة الشرعية الميزة الأساسية بين المصارف الإسلامية والربوية لما لها من دور هام في ضبط انشطة المصارف الاسلامية من الناحية الشرعية خاصة و إن تجربة المصارف الإسلامية تعتبر تجربة حديثة نسبياً.

ومن أهم الجوانب الإدارية هو الجانب الرقابي أو الرقابة الشرعية في المصارف، و لا يخفى على أحد أهمية المصرف في حياة الانسان المعاصر وهذا يجعل وجود المصارف الإسلامية في المجتمع المسلم الذي لايريد أفراده التعامل بالربا أمراً ضرورياً.

ووجود الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية أمر مهم جداً من أجل تحقيق هذه الغاية تجنب التعامل بالربا وذلك أن هذا الهدف من وجود الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية هو ضمان التزام هذه المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.[1]

ظهرت المصارف الاسلامية التي تقدم الخدمات المالية المختلفة من تمويل واستثمار ووساطة مالية وغير ذلك ملتزمة بتجنب الرباء وغيره من التعاملات المالية المحرمة وها هي الان نراهامنتشرة في العالمتزيد اصولها المالية عن تريليون دولار وبنسبة نمو تصل الى 23%

سنوياًوسجلإنشاءالمصارفالإسلاميةزيادةوانتشاراًملحوظيندا خلبلادالعالمالإسلامي

[1]/ الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية : الموسوعة العلمية للبنوك الاسلامية. القاهرة .

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

خاصةً وخارجهخلالالثلاثةعقودالماضية، حيثأصبحتهذهالمصارفحقيقةواقعةتقدمعدداًم نالصيغالاستثماريةالتيتقومعلىمبدأالمشاركةفيالربحوالخسارة، واستبعادالتعاملبالفائدةأخذاً وعطاءً. وأخذتعمليةانتشارتلكالمصارففيالتزايدعاماًبعدآخرعبرشبكةممتدةفيأكثرمن (60) دولةليصلعددالمؤسساتوالمصارفالإسلاميةفيالعالمإلى (300) مؤسسة ماليةومصرفاًعام 2006[2]

وتعد الرقابةالشرعية أهم ما تتميز به المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية الربوية على أساس الدور الهام تؤديه في ضبط انشطة المصارف الاسلامية من الناحية الشرعية خاصة و أن تجربتها تعتبر وليدة وحديثة والتحدي الأهم الان هو ضبط عمل هذه المصارف والمحافظة على مسيرتها من الانحراف حتى لا نخسر المكاسب التي تحققت في هذه المدة القصيرة ولاسبيل الى ذلك الا من خلال هيئات الرقابة الشرعية. [3]

حيث إن المصارف الإسلاميةِ مؤسسات مالية تلتزم في جميع معاملاتها، ونشاطاتها الاستثماريةِ، وإداراتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلاميداخلياً وخارجياولضمان التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة يجب أن تكون هناك جهة رقابية شرعية، تتابع أعمال هذه المصارف، للتأكد من مشروعيتها، ولتقويم الخاطئ منها، وتقديم البديل الشرعي عنها.

---

[2]/ (http// www.alaswaq.net /articles/2007)

[3]/ .يوسف بن عبدالله الشبلي منظمة المؤتمر الاسلامي مجمع الفقه الاسلامي الدولي. الدورة التاسعة عشر امارة الشارقة دولة الامارات العربية المتحدة .

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ويقول القرضاويلا يخفى أن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية للمصارف الإسلامية، لتعرف منها ما يحل لها وما يحرم عليها من المعاملات، وفق أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها، وحتى يطمئن المسلمون المتعاملون معها أنها تطبق المبدأ الذي قامت على أساسه على وجه مرض شرعاً.[4]

ذلك أن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية : أنها تقدم البديل الشرعي للبنوك الربوية التقليدية، التي أقامت الاستعمار في البلاد الإسلامية أيام حكمه لها وتسلطه عليها، بوصفها جزءً من النظام الرأسمالي الوضعي الغربي الذي حل محل الشريعة الإسلامية في أوطان المسلمين.

وتكون وظيفة هذه الهيئة الشرعية الفتوى والفصل في أعمال المصرف الإسلامي.[5]

فإن من أبرز المجالات التي جاءت الشريعة المحكمة ببيان أحكامها وضوابطها: التعاملات المالية. فجاء النظام المالي الإسلامي بديعاً في تكوينه، قوياً في إحكامه، راسخاً في مبادئه، يحقق العدالة، ويمنع الظلم، ويستند إلى قواعد محكمة يتحقق بها الخير والصلاح للمجتمعات الإسلامية، بل للبشرية جمعاء إن أخذت به.

يقول سبحانه وتعالى في كتابه الكريم : {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامَ دِيناً}.[6]

ولقد عاشت المجتمعات الإسلامية ردهاً من الزمن أسيرة الأفكار والنظم المالية المستوردة من الغرب الرأسمالي، فانتشرت البنوك الربوية في الأقطار الإسلامية،

---

[4]/ ملتقى علماء المسلمين في سبتمبر عام 2004 بالدوحة .

[5]/ الاستاذ الدكتور محمد عبد الغفار الشريف/ عميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية سابقاً جامعة الكويت.

[6]/ سورة المائدة الأية 3.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ووضعت لها الأنظمة المستمدة من النظم الرأسمالية الغربية، وبقيت عقوداً من الزمن، حتى أصبح الناس حيالها طرفين: منهم من يحمل لواءها ويدافع عنها ويرى أن لا سبيل للتقدم الاقتصادي إلا بها، ومنهم من رد فكرة البنوك جملة وتفصيلاً ويرى أنها محاضن للربا لا يمكن إصلاحها، إلى أن قيض الله لهذه الأمة مصلحين من علمائها ومفكريها وتجارها تنادوا لإصلاح هذه المؤسسات، وإعادة بنائها وفق أسسنا الشرعية، فظهرت المصارف الإسلامية التي تقدم الخدمات المالية المختلفة من تمويل واستثمار ووساطة مالية وغير ذلك ملتزمة بتجنب الربا وغيره من التعاملات المالية المحرمة

أَكَّدت دراسة حديثة أن المصارف الإسلامية ستواجه مشاكل في المرحلة القادمة عند تشكيلها هيئات الرقابة الشرعية، أبرزها قلة عدد الفقهاء المتخصصين في المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية الحديثة، مما يؤدي إلى عدم وجود تصور واضح للقضايا، ومن ثم صعوبة الوصول للحكم الشرعي الصحيح.

وأشارت الدراسة إلى عدم وجود جيل ثانٍ مؤهل للعمل كمراقبين شرعيين، فالكوادر الموجودة الآن إما أن تكون ملمة بأمور الفقه والشرع، وإما أن تكون ملمة بأسس الاقتصاد الإسلامي، ولا يوجد من لديه القدرة على الجمع بين الثقافتين الفقهية والاقتصادية.

وأكدت الدراسة الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية للنظام المصرفي الإسلامي، فالأساس الذي قامت عليه تلك المصارف المعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية غير

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

المشروعة، ولذا كانت هيئة الرقابة الشرعية هي الجهة التي تراقب وترصد سير عمل المصارف الإسلامية والتزامها وتطبيقها في معاملاتها للأحكام الشرعية، كما أن وجودها يعطي المصرف الصبغة الشرعية، ويعطي الجمهور الثقة بالتعامل معها.[7]

وسبب اختياري في اجراء هذه الدراسة على بنك معاملات الاندونيسي هو، لان بنك معاملات الاندونيسي يعد من اكبر المصارف الاسلامية في اندونيسيا وهو من أول المصارف الاسلامية فيها وكذلك هو متوفر في كل مدن الدولة ولهذا السبب تم اختياري لأجراء دراستي على هذا البنك.

ويعتبربنكمعاملاتالاندونيسيمنالبنوكالاسلاميةالمهمةالمتعاملةبالمعاملاتالمحللةشرعاً،وهوي نطويرقابياًتحتالرقابةالشرعيةفيدولةاندونيسياكونهاتمثلالقرارالشرعيبكلابعادهالاقتصاديةو الاجتماعيةوالفكرية،الذييحددشرعيةالمعاملاتالمصرفية،ولاشكانمعظممموظفينبنكالمعام لاتمنالمتخصصينفيالشريعةوالقانونوالادارةوالاقتصادوالمحاسبة،والجمعبينكلهذهالتخصص اتفيبنكالمعاملاتحتتكونكلقراراتهالمتخذةمحكمةوحراوموضوعياويعملبنكالمعاملاتبمايتفق معاحكامالرقابةالشرعية،ولايجدبديللمعاملاتالاسلاميةفيهذابنكالمعاملاتمناجلتسهيلا لم عاملاتورفعالحرجعنالمسلمين،وقالاللهتعالىفيكتابهالكريم

((أَفَغَيْرَاللَّهِأَبْتَغِيحَكَمًاوَهُوَالَّذِيأَنزَلَإِلَيْكُمُالْكِتَابَمُفَصَّلًاۚوَالَّذِينَآتَيْنَاهُمُالْكِتَابَيَعْلَمُونَأَنَّهُمُنَزَّلٌمِّنرَّبِّكَبِالْحَقِّۖفَلَاتَكُونَنَّمِنَالْمُمْتَرِينَ))[8]

[7]/ يوسف بن عبد الله الشبلي منظمة المؤتمر الاسلامي مجمع الفقه الاسلامي الدولي. الدورة التاسعة عشر امارة الشارقة دولة الامارات العربية المتحدة.

[8] سورة الانعام 114

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ويساعدالبنكفيالعملعلىتنميةالوعيالادخاري،وتشجيعالاستثماروعدمالاكتناز،وذلكبإ
يجادفرصوصيغللاستثمارتتناسبمعالافرادوالمؤسساتالمختلفة،ودليلمشروعيةاستثمارالاموا
لقولاللهتعالى ((وَأَحَلَّاللَّهُالْبَيْعَوَحَرَّمَالرِّبا)).[9]

وهومنأكبرالمصارفالاسلاميةفيدولةاندونيسياويتفرعالعدةفروعداخلالدولةحيثاكبرمركزله
وهوالمركزالرئيسيللبنكفيالعاصمةجكارتاوفينفسالمدينةيوجدمنهالعديدمنالفروعولا يتعاملب
المعاملاتالمحرمةشرعاًاوالمشبوهةوانمايتعاملبمااحلاللهوهيالمعاملاتالماليةالاسلامية،ومعام
لاتهذاالبنكبالعكستماماًمنمعاملاتالبنوكالتقليديةالربويةالمتعاملةبالرباوالفوائدالمحرمةالتيلم
يأتياللهبهامنسلطان،ويوجدفيكلمدنوقربالدولةبأعدادمتوفرةحيثيسهلعلىالزبونالمعاملةالما
ليةالاسلامية.

وكذلك

يعملبنكالمعاملاتعلىايجادالتنسيقوالتعاونوالتكاملبينالوحداتالاقتصاديةداخلالمجتمعالمسل
معملاًبقولهتعالى: ((وَاعْتَصِمُوابِحَبْلِاللَّهِجَمِيعًاوَلَاتَفَرَّقُوا))[10] وبقولهتعالى:
((وَتَعَاوَنُواعَلَىالْبِرِّوَالتَّقْوَىٰۖوَلَاتَعَاوَنُواعَلَىالْإِثْمِوَالْعُدْوَانِ))[11] لتحقيقالتنميةالاقتصاديةوا
لاجتماعيةللمجتمعالمسلمودعمالتعاونالماليالاسلاميبكلالسبلالشرعيةوتحقيقالتضامنا
لاقتصاديوالتكافلالاجتماعيوالسعيلتنميةالقيمالعقائديةوتثبيتالمباديالسلوكيةالاسلامية
لدىالعاملينفيبنكالمعاملاتوالمتعاملينمعالبنكاقتداءبقولهتعالى:

((أفمنأسسبنيانهعلىتقوىمناللهورضوانخيرأممنأسسبنيانهعلىشفاجرفهارفأنهارىبهفيناربجهنموال

[9] سورة البقرة 275
[10] سورة ال عمران 103
[11] سورة المائدة 2

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

لهلايهديالقومالظالمين)).[12]،والحرصعلىرعايةحقوقاللهعزوجل،لأنهالمالكالحقيقيللمال ،ورعايةمصالحالعبادوتأمينحتياجاتهم،واشباعرغباتهموتقديمالخدماتلهم.

ب–اسئلة البحث:

1–كيفتطبيق نظام الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية المعمول به في بنك معاملات اندونيسيا.؟

2–ما المعوقات التي تواجه بنك معاملات في تطبيق الرقابة الشرعية .؟

3–ما عمل الرقابة الشرعية في حالة قيام اي موظف بأي تجاوزات غير قانونية.؟

ج–أهداف البحث:

تتمكن أهداف البحث فيما يلي:

1–الوصف عن تطبيقنظام الرقابة الشرعية في بنك المعاملات.

2–الكشف عن أهم المعوقات التي تواجه بنك معاملات في تطبيق الرقابة الشرعية.

3–الكشف عنأعمال الرقابة الشرعية في حالة وقوع المصرف الاسلامي في تجاوزات غير قانونية.

د–أهمية البحث :

[12] سورة التوبة 109

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

اهمية الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية. وتشتمل على محورين رئيسيين وهما:

1. الأهمية العلمية، والأهمية التطبيقية.

اولاً: الأهمية العلمية أو الأكاديمية :

تعد هيئة الرقابة الشرعية من الهيئات المهمة في المصارف الإسلامية، كونها تمثل القرار الشرعي بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، الذي يحدد شرعية المعاملات المصرفية، لا سيما وأن معظم خصصات العاملين في هذه المصارف ليست خصصات شرعية وتتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء مت خصصين في الشريعة والقانون والاقتصاد والمحاسبة ويفضل أن يضاف اليها عضو في الإدارة، كي يكون قرارها محكما وحرا وموضوعيا وتعمل ممارسة الاعمال المصرفية بما يتفق معا حكام الرقابة الشرعي ة، وانيجاد البديل الاسلامي للمعاملات المحرمة، من اجل رفع الحرج عن المسلمين، وفي قول هتعالى : { وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَاطِلِ }[13]

وتساعد في العمل على تنمية الوعي الادخاري، وتشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز، وذلك بإيجاد رصوصيغ للاستثمار تتناسب مع الافراد والمؤسسات المختلفة، ودليل مشروعية استثمار الاموال قول الله عزوجل. ((وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَا)).[14]

ثانياً: الأهمية التطبيقية :

تعمل على ايجاد التنسيق والتعاون والتكامل بين الوحدات الاقتصادية داخل المجتمع المسلم، وتوفير رؤو سالاموال اللازمة لأصحاب الأعمال المنفرد ومؤسسات لأغراض المشروعات الاقتصادية وفقاً لأحك ام الشريعة الاسلامية.

---

[13]/ سورة البقرة 188

[14]/ سورة البقرة 275

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

والمساعدةفيتحقيقالتنميةوالاقتصاديةالاجتماعيةلشعوبالامةالاسلامية،بكلالسبلالمشروعةودعمالتعاونالاسلامي،وتحقيقالتضامنالاقتصاديوالتكافلالاجتماعي،والسعيالتنمية القيمالعقائديةوتثبيتالمباديالسلوكيةالاسلاميةلدىالعامليناملينمعالمصرفالاسلاميوذلكلتطهيرهذاالنشاطالاقتصاديالحيويمنالفساد.

والحرصعلىرعايةحقوقاللهعزوجل،لأنهالمالكالحقيقيللمال،ورعايةمصالحالعبادوتأميناحتياجاتهم،واشباعرغباتهموتقديمالخدماتلهم.

ح-مصطلحات البحث:

الرقابة العامة: هي عمليةالتأكدمنأنكلشيءيسيروفقاللخططالموضوعةوالتعليماتالصادرةوالمبادئالمقررةومنعحدوثالأخطاء والكشفعننقاطالضعفوالخطأ لتصحيحهاومنعتكرارحدوثها.[15] هيبهذاالمفهومأوسعمنمفهومالتدقيق (المراجعة) الشرعية،بلهيتشملأمرين: الإفتاءوالتدقيق.

الرقابة في الاسلام

: تعتبرالرقابةالشرعيةصمامالأمانفيالبنوكالإسلامية،وهيالتيتضبطأعمالالبنوكالإسلاميةوتبينمدىتوافقهامعالأحكامالشرعية،لأنهلايمكنلأيبنكأنيرفعلافتةأنهبنكإسلامي،دونأنتكونأعمالهمتفقةمعالأحكامالشرعية،ولايمكنأنيتمتحقيقتلكالدعوىبدونوجودهيئةرقابةشرعية. " فالرقابةالشرعيةهي:

[15]/ مجلة النباء العدد 84 .

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

التأكدمنمدىمطابقةأعمالالمؤسسةالماليةالإسلاميةلأحكامالشريعةالإسلامية،حسبالفت
اوىالصادرةوالقراراتالمعتمدةمنهجةالفتوى"[16]

ويمكنتعريفالرقابةالشرعيةأيضًابأنها:

"مُراقبةسيرالعملفيالمصارفالإسلامية،لمعرفةمدىمطابقتهِلأحكامالشريعةالإسلامية،فيمع
املاتهالمصرفيةالمختلفة،للتحققمنالتزامالمصرفبخصائصه،والتأكدمنتحقيقأهدافه"[17]

الرقابةفياللغة: الرقابة – بفتحالراءوكسرها– فياللغة:
المراقبة،[18] بمعنىالانتصابلمراعاةلشيء. والمراقبوالرقيب: منيقومبالرقابة.[19] قالابنفارس:
"
الراءوالقافوالباءأصلواحدمطرد،يدلعلىانتصابلمراعاةشيء،ومنذلكالرقيبوهوالحافظ...وا
لمرقَب: المكانالعاليليقفعليهالناظر. ومنذلكاشتقاقالرقبة؛لأنهامنتصبة.[20]

الرقابةفيالشرع: لايختلفالمعنىالمرادمنالرقابةفيالشرععنمعناهافياللغة.
فقدوردتاستعمالهذااللفظومشتقاتهفيآياتقرآنيةمتعددةبمعنىالحفظ،كقولهتعالى:
{إِنَّامُرْسِلُوالنَّاقَةِفِتْنَةًلَّهُمْفَارْتَقِبْهُمْوَاصْطَبِرْ}،[21] وقولهسبحانه:

16/ حمزة عبد الكريم الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية ص.32

17/ حسن داود الرقابة على المصارف الاسلامية القاهرة

18/ جمال الدين ابن منظور المصري، لسان العرب 279/5 .

19/ محمد نعمان خان، المعجم الوسيط 363/1 .

20/ ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا المحقق، معجم مقاييس اللغة 427/2 .

21/ سورة القمر الاية 27 .

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

{فَخَرَجَمِنْهَاخَائِفاًيَتَرَقَّبُ}.[22]ومنأسمائهسبحانه: الرقيب،كمافيقولهتعالى:

{إِنَّاللَّهَكَانَعَلَيْكُمْرَقِيباً}،[23]أيمطلعاًحفيظاًلأعمالكم.

الرقابةفيالاصطلاح:تعددتتعريفاتالباحثينالمعاصرينلمفهومالرقابةالشرعية.

وأشملتعريف – فينظرالباحث– أنيقال:

هيوضعضوابطشرعيةمستمدةمنالأدلةالشرعية،ثممتابعةتنفيذهاللتأكدمنصحةالتنفيذ.

المصارف الإسلامية:

المصرف لغة: هو اسم مشتق من الصرف وهو المكان الذي تتم فيه الصرف.[24]

الصرف لغة: رد الشي عن وجهه [25] ومبادلة عملة وطنية بعملة اجنبية [26]وبيع النقد بالنقد.[27]

مفهوم المصرف الاسلامي اصطلاحاً: هو مكان يقوم به أشخاص هم هيئة اعتبارية يؤسسون عملاً تجارياً، في استثمار الأموال وصرافة العملات وخدمياً بأجر في تسهيل المبادلات التجارية وتقريب المتبايعين بضمانته وكفالته)[28]

---

[22] / سورة القصص الاية 27 .

[23] / سورة النساء الاية 1 .

[24]/ انيس ابراهيم واخرون: معجم الوسيط ط/2. استانبول: المكتبة الاسلامية. مادة صرف: ص513.

[25]/ ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب. ط/1. بيروت: دار صادر 1374هـ .1955م. مادةصرف : 189/9

[26]/ المعجم الوسيط. مادة صرف: ص513 .

[27]/ الشربيني محمد الخطيب: مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج. بيروت: دار الفكر. 4/2.

[28]/ الزعتري، علاء الدين: التجربة الاسلامية في المعاملات المصرفية. موقع الزعتري على شبكة(الانترنت).

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

مفهوم المصرف الاسلامي: المصرف الاسلامي هو مؤسسة تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية واداراتها لجميع اعمالها بالشريعة الاسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الاسلامي داخلياً وخارجياً.[29]

ع–الدراسات السابقة:

أولاً– الدراسات العربية:

1–محمدعبدالوهابالعزاوي :

الرقابةالشرعيةعلىالمصارفالاسلاميةبينالواقعوالطموحدراسةتحليليةنظرية.

تأتياهميةالدراسةمنخلالاهتمامالعالميالمتزايدبالعملالمصرفيالاسلاميوالذييعزىالىالنموالس ريعلهذاالنوعمنالنشاطفيحجمهونطاقهواهميتهسواءفيالبلدانالاسلاميةاوفيأجزاءاخرىمنا لعالمالاسلاميخلالالسنواتالاخيرة،وقدانتشرالعملالمصرفيالاسلاميبشكلواسعفيمايربوعل ىخمسةوعشرونددولةفيآسياوافريقيا،كماظهرايضاًفيكثيرمنالمراكزالماليةفياوروباوامريكياال شمالية،حتاصبحتالمصارفوالمؤسساتالماليةالمتخصصةالرئيسيةالدوليةتقدمخدماتمتوافقةمعال شريعةالاسلاميةلتلبيةاحتياجاتواسعةمنالزبائنفيهذهالاسواقوفياسواقالدولالاسلامية.

[29]/ الرفاعي فادي محمد: المصارف الاسلامية. ط/1. بيروت منشورات الحبلي الحقوقية 2004. ص20– 21. نقلاً عن يسرى، عبدالرحمن: دور المصارف الاسلامية في التنمية. مجلة الاقتصاد الاسلامي. العدد 168.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

كماوتهدفهذهالدراسةالىالجمعبينالجانبالفقهيوالدينيوالجانبالاقتصادي،الامرالذييمكنالا قتصاديمنفهمالجوانبالفقهية،ويمكنالفقهيمنالاطلاععلىبعضالجوانبالاقتصادية.

2–محمد محمود عبد الله يوسف: "البنوك الاسلامية في دولة الكويت".

تهدف هذه الدراسة الى تقديم خدمات مصرفية وعمليات تمويل واستثمار وفقاً للشريعة الاسلامية ، وتقديم منتجات تمويلية اسلامية ، والاستثمار في النشاط العقاري وتمويل الشركات التابعة للبنوك الاسلامية الكويتية.

نتائجها: توصلت نتائج هذه الدراسة الى انه فيما يتعلق بالمصارف الاسلامية فأن الكويت اصبحت تفضل الخدمات المالية الاسلامية فبين عامي 2004م و 2009م شهد حجم الاصول المصرفية في الكويت نمواً بمعدل سنوي مركب قدره 22% وحتى نهاية النصف الاول من عام 2010م.

وتوسع نطاق الاصول المصرفية الاسلامية في الكويت بزيادة بنسبة بلغت 6.7% لتصل قيمتها الى 14.3 مليار دينار كانت سجلت حتى نهاية عام 2009م ، وتمثل 35.4% من اجمالي الاصول في النظام المصرفي ككل (33.1.2009 في المئة).

3–(العليات 2006)"بعنوان هيئة الرقابة على المصرف الاسلامي"

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

وهدفت هذه الدراسة لتوضيح مفهوم المصارف الاسلامية ونشأتها واهميتها وخصائصها التي تميز عن غيرها ومفهوم الرقابة الشرعية، واهميتها، ومسمياتها، وحكمها، وتكييفها الفقهي والقانوني، ودور الرقابة الشرعية، واستقلاليتها، وإلزامية قراراتها، والصعوبات التي تواجهها، وايجابياتها، وتمثلت توصيات هذه الرسالة في ان تتكون الرقابة الشرعية في قسمين قسم يهم بالجانب النظري والاخر يهتم بالجانب العملي، وضرورة توفر صفات معينة في عضو الرقابة الشرعية، وان يكون كل موظف في البنك مراقباً على نفسه وان تتمتع الرقابة الشرعية بالاستقلالية، من اجل ان تقوم بأعمالها بشكل صحيح.[30]

ثانياً– الدراسات الاجنبية:

1– سوانسن (1999) بعنوان"Internal controls: tods hoops"

يناقش هذا البحث في استخدام الرقابة الداخلية كأداة ادارية في الولايات المتحدة الامريكية، ويحاول تصحيح نظرة العاملين بقطاع الاعمال الى الرقابة الداخلية بأنها اطواق او حواجز يتعين عليهم تخطيها، وتوضيح انها اداة إدارية تساعدهم على تنفيذ على تنفيذ الاعمال حسب ماخطط لها وبالتالي تحقيق اهداف المؤسسة وتبين هذه الدراسة ان تبعية الرقابة الداخلية الى المدير المالي يؤدي الى تحقيق النظرة الخاطئة الى الرقابة الداخلية بأنها اطواق او حواجز يجب تخطيها، ومن هنا تؤكد هذه الدراسة على ان الرقابة الداخلية هي مستوى الادارة العليا ويجب ان تتبع لها،

[30]/ مجلة جامعة الازهر–غزة، سلسلة العلوم الانسانية 2011، المجلد 13،العدد1، (B) (1115) وسيم الهابيل، عماد المصري.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

وليس للمدير المالي او اي شخص تابع للإدارة المالية بما يجعلها وسيلة واداة ادارية نافعة وليس طوق او حاجز.[31]

2- وسميث وجونز (2002) بعنوان: "strengthening lnternal controls"

تناولت هذه الدراسة طرق تدعيم الرقابة الداخلية في المنظمات واهميتها خصوصاً في مجال منع وكشف الاخطاء والغش وسوء الادارة. وقد حددت الدراسة القواعد الاساسية للقابة الداخلية في بناء ومراجعة مقاييس ومؤشرات الاداء، مراجعة الادارة العليا للأداء التشغيلي للوكالات والمستويات الوظيفية، الادارة الفعالة للقوى العاملة، الرقابة على معالجة البيانات والمعلومات، الفصل بين السلطات والواجبات، التحقق من صحة المعلومات ودقة السجلات، توثيق ملائم للمعلومات والاجراءات الرقابية الداخلية، هذا وقد بينت الدراسة ضعف الرقابة الداخلية من شأنه ان يترتب عليه نتائج خطيرة، اهمها الضياع من خلال الاهمال وعدم الاهتمام، والاسراف الناتج عن قصور الاجراءات والنظم والقرارات، وسوء الاستعمال من خلال المبالغة في الاجراءات، وسوء الادارة. وانتهت الدراسة الى ان امكانية الغش الى ان امكانية الغش والاحتيال تبقى موجودة، وان البرنامج الجيد للرقابة الداخلية على الورق لا يضمن التزام الافراد بالإجراءات الرقابية الموضوعة[32].

تعقيب الباحث على الدراسات الخمس التي ذكرت سابقاً .

---

[31]/ مجلة جامعة الازهر- غزة سلسلة العلوم الانسانية 2011، المجلد 13 العدد 1 (B) اثر تطبيق مبدا الرقابة.

[32]/ مجلة جامعة الازهر – غزة سلسلة العلوم الانسانية 2011، 13 العدد 1 B)) اثر تطبيق مبدا الرقابة الاسلامية في انجاح اداء المصارف الاسلامية في انجاح المصارف الاسلامية.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

عندما نقارن بين هذه الدراسة والدراسات الخمس التي ذكرت آنفاً نجد ان الدراسات الخمس السابقة دراسات متشابهة في العنوان مختلفة في المحتوى و الاهداف وكذلك النتائج، وتختلف بعض الشيء مع هذه الدراسة من حيث المشكلة الدراسة وكذلك اسئلة الدراسة و اهدافها .

ففي الدراسة الأولى دراسة محمدعبدالوهابالعزاوي :

"الرقابةالشرعيةعلىالمصارفالاسلاميةبينالواقعوالطموحدراسةتحليليةنظرية".

وفي الدراسة الثانية دراسة محمدمحمودعبداللهيوسف :

البنوكالاسلاميةفيدولةالكويت.

وفي الدراسة الثالثة دراسةالعليات 2006 " بعنوانهيئةالرقابةعلىالمصرفالاسلامي" .

وفي الدراسة الرابعة دراسة سوانسن (1999)بعنوان" lnternal controls: tods hoops"

وفي الدراسة الخامسة دراسة وسميثوجونز (2002)بعنوان : " strengthening lnternal controls"

نجد ان نتائج هذه الدراسات وكأنها محدودة بعض الشيء ، وكذلك ينقصهن العديد من الاهداف المهمة التي يجب الوصول اليها مثل.

—كيفية عمل الرقابة الشرعية في مراقبة المصارف الاسلامية والزامها على العمل بالمعاملات الاسلامية فقط ،.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

—وكذلك عدم النظر في المعوقات التي تواجه المصارف الاسلامية في تطبيق الشريعة الاسلامية وكيفية اصلاح هذه المعوقات ،.

— وكذلك لم يلفت انتباههم الاختراقات والتجاوزات الغير القانونية ولم يبحث في ايجاد الحلول لهذه المشاكل والوصول لهذه الاهداف ،.

الفصل الثاني:—الإطار النظري:

مفهوم الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية.

المبحث الأول:التعريف بالرقابة الشرعية ودورها وأهميتها.

المطلب الأول: التعريف بالرقابة الشرعية .

الرقابة في اللغة:

الرقابة –بفتح الراء وكسرها– في اللغة: المراقبة، [33] بمعنى الانتصاب مراعاة لشيء. والمراقب والرقيب: من يقوم بالرقابة.[34] قال ابن فارس: " الراء والقاف والباء أصل واحد مطرد، يدل على انتصاب لمراعاة شيء، ومن ذلك الرقيب وهو

[33]/ جمال الدين ابن منظور المصري، لسان العرب 279/5.

[34]/ محمد نعمان خان المعجم الوسيط 363/1.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الحافظ...والمرقَب: المكان العالي يقف عليه الناظر. ومن ذلك اشتقاق الرقبة؛ لأنها منتصبة.[35]

الرقابة في الشرع: لا يختلف المعنى المراد من الرقابة في الشرع عن معناها في اللغة. فقد ورد استعمال هذا اللفظ.

ومشتقاته في آيات قرآنية متعددة بمعنى الحفظ، كقوله تعالى: {إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ}، [36] وقوله سبحانه: {فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً يَتَرَقَّبُ}.[37] ومن أسمائه سبحانه: الرقيب، كما في قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً}،[38] أي مطلعاً حفيظاً لأعمالكم.

الرقابة في الاصطلاح: لم ينحصر مفهوم الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية في تعريف واحد ولكن .

وأشمل تعريف في نظر الباحث – هي وضع ضوابط شرعية مستمدة من الأدلة الشرعية، ثم متابعة تنفيذها للتأكد من صحة التنفيذ ، فالرقابة الشرعية بهذا المفهوم أوسع من مفهوم التدقيق (المراجعة) الشرعية، بل هي تشمل أمرين: الإفتاء والتدقيق.

ويشرف الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية على هيئة تسمى: "هيئة الرقابة الشرعية" وهي: جهاز يضم عدداً من الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية

35/ ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا المحقق معجم مقاييس اللغة 427/2.

36/ سورة القمر الاية27.

37/ سورة القصص الاية27

38/ سورة النساء الاية1

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

يضع الضوابط الشرعية المستمدة من الأدلة الشرعية، وتكون هذه الضوابط ملزمة للمؤسسة، ويتابع تنفيذها للتأكد من سلامة التنفيذ(5).[39]

الفروق بين الرقابة الشرعية والمصطلحات المشابهة:

يلتبس بمفهوم الرقابة مصطلحات أخرى وهي: المراجعة الشرعية، وهيئة الرقابة الشرعية، والمراجعة الداخلية، ودفعاً للبس أوضح الفروق بين هذه المصطلحات:

فالرقابة الشرعية –كما سبق– تعني وضع الضوابط الشرعية ومتابعة تنفيذها.

_ **وأما المراجعة الشرعية فتعني:** فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها.[40] وتسمى أيضاً (التدقيق الشرعي) و(الرقابة الشرعية الداخلية).

_ **وأما هيئة الرقابة الشرعية:**

فهي الهيئة الشرعية التي تصدر الفتاوى وتضع المعايير الشرعية. وتسمى أيضاً: (الهيئة الشرعية) و (هيئة الفتوى). وهيئة الرقابة الشرعية تشرف على عمل الرقابة الشرعية الداخلية، وتقوم بأعمال المراجعة أيضاً، ولكن ليس على سبيل التفرغ لذلك كما هو الحال في الرقابة الداخلية؛ ولهذا تسمى هيئة الرقابة الشرعية ب(المراقب الشرعي الخارجي)وبه يتضح أن مفهوم الرقابة الشرعية أوسع هذه المفاهيم الثلاثة، فهو يشمل هيئة الرقابة والمراجعة الشرعية ، وأما المراجعة الداخلية فهي نوع من الرقابة التنظيمية تتم من خلال إدارة خاصة في المؤسسة المالية يطلق

---

[39]/ معايير المحاسبة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (معيار الضبط)15/2، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حسن يوسف داود ص15، دور الرقابة الشرعية في تطوير الأعمال المصرفية، د. محمد عبد الحكيم زعير 44/1، المؤتمر الأول للهيئات الشرعية بالبحرين.

[40]/ معايير المحاسبة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (معيار الضبط)15/2.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

عليها: " إدارة المراجعة" وتعنى بالتأكد من التزام المؤسسة بالسياسات الإدارية والمالية المعتمدة.[41]

وبه يتضح الفرق بينها وبين الرقابة الشرعية الداخلية. فالمراجعة الداخلية تعنى بالجوانب الفنية والإدارية والمالية، ولذا تسند في الغالب إلى متخصصين في المحاسبة المالية، بينما الرقابة الشرعية الداخلية تعنى بالجوانب الشرعية، ولذا تسند إلى متخصص في الشريعة.

المطلب الثاني: نظامالرقابة الشرعية.

الرقابة الشرعيةتهدف الى إشباع حاجات الإنسان ضمن إطار من القيم والأخلاق الإسلامية، التي تحدث نوع من التوازن بين الفرد والمصرف والمجتمع التيتحقق الرقي للإنسان والمجتمع في كافة ميادين الحياةولا يتحقق النظام الاسلامي الا بالتطبيق الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية لان من سمات الرقابة الشرعية الفرض على المصارف الاسلامية التعامل بما جاء في الكتاب والسنة والابتعاد عن الشبهات.

تعريف نظام الاقتصاد الاسلامي

يعرف نظام الاقتصاد الاسلامي بالسلوك الإسلامي الذي انبثق من العقيدة والاخلاق الاسلامية في استخدام الموارد المادية لإشباع الحاجات الإنسانية، ان العقيدة الاسلامية منحت المسلم تصورًا للحياة الدنيا والآخرة والذي يبحث هذا

[41]/ المراجعة بين النظرية والتطبيق، ص 365.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

التصور في كتاب الله تعالى وفي سُنّة رسوله يجد فيها الارشاد والطريق الذي يجب على المسلم ان يسلكه

اولاً/ وظائف الرقابة الشرعية:

يؤدي جهاز الرقابة الشرعية في المصرف وظيفتين أساسيتين:

الوظيفة الأولى هي وضع المعايير الشرعية لضبط عمل المؤسسة المالية. وهذه الوظيفة تأخذ حكم الفتوى؛ لأن ما يصدر عن الهيئة بهذا الخصوص يعد أحكاماً شرعية، فيجب الأخذ بضوابط الفتوى والمفتي فيها.

وهذه الوظيفة لاشك في أنها من أخطر الوظائف؛ إذ إن عضو هيئة الرقابة هنا مبلغ عن الله أحكامه، بل لا يقتصر دوره على التبليغ فحسب بل يتعداه إلى الإلزام؛ فهي فتوى ملزمة للمؤسسة. وحسبك بالخطر في منصب الفتيا، فكيف إذا كانت ملزمة؟ يقول الإمام الشاطبي –رحمه الله– مبيناً عظم منزلة المفتي: " إن ما يبلغه من الشريعة إما منقول عن صاحبها، وإما مستنبط من المنقول، فالأول يكون فيه مبلغاً، والثاني يكون معه قائماً مقامه في إنشاء الأحكام، وإنشاء الأحكام إنما هو للشارع، فإذا كان للمجتهد إنشاء الأحكام بحسب نظره واجتهاده فهو من هذا الوجه شارع، واجب اتباعه.. وهذه هي الخلافة على التحقيق. [42].وعلى الجملة فالمفتي مبلغ عن الله كالنبي؛ ولذلك سموا أولي الأمر، وقرنت طاعتهم بطاعة

[42]/ الموافقات في أصول الشريعة 179/4.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الله ورسوله في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}.[43]

والوظيفة الثانية هي التأكد من سلامة تنفيذ المؤسسة للمعايير والأحكام الصادرة من هيئة الرقابة، وفحص مدى التزامها بتلك الأحكام في جميع أنشطتها.[44]

وهذه الوظيفة لا تقل أهمية عن سابقتها؛ لأن تطبيق الفتوى على وجه غير سليم فيه تحريف للحكم الشرعي، وتغرير بمن يتعامل مع المؤسسة؛ ولهذا فإن من المتعين على هيئة الرقابة الشرعية حين تصدر الفتوى للمؤسسة أن تضع الآليات الرقابية الكفيلة بتطبيق الفتوى على الوجه الصحيح.

ثانياُ/ مهام هيئة الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية وتعريفها :

"هي أحد أجهزة المصارف الإسلامية المستحدثة لمعاونته في تحقيق اهدافه"[45]

أ-تقديم الحلول الشرعية لممارسات وانشطة المصرف مما يجعله في مأمن من الوقوع في الحرام.

ب-تقديم الفتاوى ومتابعة مدى التزام المصرف بها تطبيقاً وتنفيذاً، وذلك تداركا لما قد يواجه التنفيذ من مشكلات عملية تستوجب بيان وجه الشرع فيها.

ج-ابداء الرأي الشرعي فيما يستوجب ذلك من معاملات المصرف دون توقف او انتظار لعرض او طلب اي القيام بولاية الإفتاء في البنك. [46].

---

[43]/ سورة النساء الاية59

[44]/ معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (معيار الضبط)15/2.

[45]/ عبد الحميد محمود البعلي. المدخل لفقه البنوك الإسلامية 153.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ثالثاً/ مواصفات هيئة الرقابة الشرعية وضمانات فاعليتها : [47]

أ–مواصفات هيئة الرقابة الشرعية : ان يكون اعضاؤها من ذوي الكفاءات العلمية، ومن المبرزين في ميداني المعاملات المالية والاقتصاد الاسلامي.

ب–ضمانات فاعلية هيئة الرقابة الشرعية :

وذلك بأن يأتي اعضاء الهيئة من قبل الجمعية العمومية للمصرف لا من مدير المصرف، مما يكسبهم قوة إصدار الفتاوي الشرعية للمصرف دون مواربة او احراز مصلحة شخصية بالبقاء في منصب عضوية هيئة الرقابة الشرعية، إضافة الى حضور جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية حتى يكونوا على الاطلاع على كل صغيرة وكبيرة تتعلق بتعاملات المصرف، مع ضرورة ان تكون فتاوى وآراء الهيئة ملزمة وواجبة التنفيذ، مع التنسيق الجاد والفعال بين هيئة الرقابة الشرعية في كل مصرف إسلامي والهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية.

المطلب الثالث:أهمية الرقابة الشرعية:

يعد جهاز الرقابة الشرعية أحد أهم الأجهزة في المؤسسات المالية التي تقدم خدمات إسلامية؛ ذلك أن دعوى المصرف أو أي مؤسسة مالية بأن خدماته متوافقة مع الشريعة الإسلامية لا تكون مقبولة إذا لم تكن مصدقة بالجهاز الرقابي

---

[46]/ المرجع السابق 154–156.

[47]/ المرجع السابق 107–171.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

لديه. ودفعاً للتلاعب في هذه القضية فإن من السياسة الشرعية منع أي مؤسسة مالية من تقديم خدمات إسلامية ما لم يكن لديها هيئة رقابة شرعية.

وما يطرحه البعض من أنه يمكن الاكتفاء بإسناد الرقابة الشرعية إلى جهاز المراجعة الداخلية في المصرف، أو الاكتفاء بتدريب موظفي المصرف على التعاملات المالية الإسلامية، وتثقيفهم بأحكام الشريعة فيها بدلاً من وجود إدارة للرقابة الشرعية، فكل ذلك غير مقبول؛ فتدريب الموظفين ومنهم موظفو المراجعة الداخلية– مع أهميته– لا يغني عن وجود جهاز خاص يضم متخصصين في فقه المعاملات المالية؛ لعدة امور منها:

–الأول: أن بعض أحكام المعاملات المالية وضوابطها لاسيما ما يتعلق منها بالربا قد تخفى على المتخصصين، فكيف إذا أسندت إلى غير المتخصص؟!. وإذا كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– قد استشكل بعض مسائل الربا، كما جاء في صحيح البخاري قوله: " ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهداً: الجد، والكلالة، وأبواب من أبواب الربا"[48]. فكيف بمن دونه من آحاد الناس.

–والثاني: أن الحكم بصحة عقد أو فساده، وبكونه موافقاً للضوابط الشرعية أو مخالفاً لها، يعد فتوى شرعية؛ ومن المتفق عليه أن الفتوى لا تقبل ممن ليس أهلاً

[48]/ صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل برقم 5588.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

لها؛ فإن الله أمر عموم المسلمين بسؤال أهل الذكر، قال تعالى: {فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ}.[49] وأهل الذكر هم من تتوافر فيهم الأهلية للفتوى.

-والثالث: أن كثيراً من المؤسسات المالية تروج لخدماتها بوصفها بأنها إسلامية، وربما لا تكون كذلك، فتغرر العملاء بذلك، ولا سبيل إلى التمييز في هذا المجال إلا بوجود هيئة رقابة شرعية.

-والرابع: أن الإجراءات الفنية في هذه المؤسسات تشترط لها الأنظمة رقابة بشروط معينة، فهناك المراجع القانوني، والمراجع المحاسبي الخارجي، والمراجعة الداخلية، وغيرها من الإجراءات التي يقصد منها ضبط عمل المؤسسة قانونياً وإدارياً ومالياً. ولا شك أن التدقيق الشرعي أهم من ذلك كله؛ إذ هو يتعلق بأهم مقصد من المقاصد التي جاءت الشريعة بحفظها وهو: "حفظ الدين".

ومن العجب ما تفرضه الأنظمة في البلدان الإسلامية من إجراءات حازمة للتدقيق على الجوانب الفنية في المؤسسات والشركات وإغفال الجانب الشرعي الذي يعد مطلباً شرعياً أولاً، ومطلباً جوهرياً كذلك لعملاء تلك المؤسسات. وأجدها فرصة للتأكيد على أهمية صدور قرار من المجمع الفقهي لدعوة الجهات المنظمة في البلدان الإسلامية باشتراط الرقابة الشرعية على عمل المؤسسات المالية.

المطلب الرابع :مكونات الرقابة الشرعية:

لابد للرقابة الشرعية حتى تحقق المقصود منها أن يتوافر فيها جهازان أساسيان وجهاز مساند:

---

[49]/ سورة النحل الاية43.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

أما الجهازان الأساسيان فهما:

1- هيئة الفتوى:

وتضم مجموعة من علماء الشريعة المتخصصين في التعاملات المالية، ممن لديهم الأهلية للفتوى في هذا المجال، بحيث لا يقل عددهم عن ثلاثة؛ ليتحقق بذلك أن الفتوى صادرة عن اجتهاد جماعي؛ لأن الاثنين في حال اختلافهما لا مرجح لأحدهما، وإذا رجح قول أحدهما لكونه رئيساً فمآل الأمر إلى أن تكون الفتوى صادرة عن اجتهاد فردي لا جماعي.

2- جهاز الرقابة الداخلي:

ويضم مجموعة من المراقبين الشرعيين ممن لهم إلمام بالضوابط الشرعية، ولا يلزم أن يكونوا من الفقهاء فقد يكونون محاسبين أو قانونيين أو غيرهم. ووجود هذا الجهاز ضروري لحفظ أعمال المصرف عن المخالفات الشرعية، ومتابعة تنفيذ قرارات هيئة الفتوى على الوجه الصحيح، وعلى هذا فوجود هذا الجهاز واجب؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، والفتوى بلا رقابة ستبقى –في أحسن أحوالها– رهينة اجتهاد الموظف الذي قد يخطئ في تنفيذها أو يحرف بعض ما تضمنه جهلاً منه بمضمونها.

وأما الجهاز المساند لعمل الرقابة:

يعرف بوحدة البحوثفقد يتطلب العمل الرقابي دراسة مسألة مستجدة لم يسبق لهيئة الفتوى أن اتخذت رأياً فيها، فمن المناسب وجود عدد مناسب من الباحثين

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الشرعيين، لدراسة المسألة، وجمع أقوال أهل العلم فيها، ثم عرضها على هيئة الفتوى قبل أن تصدر قرارها فيها.

المطلب الخامس: أنواع الرقابة الشرعية:

الرقابة الشرعية تنقسم الى نوعين:

الأول: رقابة خاصة (داخلية): وفي هذا النوع تكون هيئة الرقابة خاصة بالمؤسسة المالية، والمراقبون الشرعيون يكونون من ضمن الجهاز الإداري فيها.

والثاني: رقابة مشتركة (خارجية): أي من خلال مكاتب تدقيق شرعي تضم هيئة فتوى ومراقبين شرعيين، وتقدم خدماتها لمؤسسات مالية متعددة، على غرار المعمول به في المكاتب المحاسبية الخارجية.

وكل واحد من هذين النوعين يمكن أن يتحقق به أغراض الرقابة الشرعية.

الصفة الشرعية لأعمال الرقابة :إن عمل الرقابة الشرعية في المصارف بما يحققه من حفظ للمال يندرج ضمن المقاصد الشرعية التي جاءت الشريعة بحفظها ورعايتها. والغاية منه تحقيق المصلحة بحفظ المال من جانب الوجود، ودرء المفسدة عنه بصيانته عن أسباب فساده، وهذا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو جماع الدين، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وإذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي فالأمر الذي بعث الله به رسوله –صلى الله عليه وسلم– هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". [50] وعلى هذا فكل ما يحقق هذا

[50]/ مجموع الفتاوى 65/28.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

المقصد من الوسائل والتنظيمات والإجراءات التي تساعد على حفظ المال إيجاداً أو إعداماً فهو من المصالح المعتبرة شرعاً.

وما تؤديه الرقابة الشرعية في المصارف لا يخرج عن أن يكون إفتاءً أو رقابة. وكلاهما له شواهده من السنة النبوية وعمل الصحابة والسلف الصالح رضوان الله عليهم. أما الإفتاء ففي أحاديث كثيرة يسأل عليه الصلاة والسلام عن مسائل في الأموال فيجيب السائل عنها، كما في قوله – لما سئل عن بيع الرطب بالتمر–: "أينقص الرطب إذا يبس؟ قالوا: نعم، قال: فلا إذا".[51] وسئل عن بيع شحوم الميتة؟ فقال:" لا، هو حرام".[52] وغير ذلك من الأحاديث.

وأما الرقابة فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم: يتفقد الأسواق ويفحص السلع ويراقب الباعة. ومن ذلك ما روى أبو هريرة –رضي الله عنه– قال: مر النبي صلى الله عليه وسلم على صبرة طعام، فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً،**فقال**: ما هذا يا صاحب الطعام؟ فقال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس. من غش فليس منا".[53]

ومن خلال ما سبق فهل الصفة الشرعية لهيئة الرقابة أنها وكيلة عن المساهمين في تقديم الاستشارات والرقابة على أعمال المصرف، أم أنها تقوم بدور المحتسب.

---

[51]/ أخرجه أحمد برقم (1462)، وأبو داود في كتاب البيوع، برقم (2915)، وابن ماجه في كتاب التجارات، برقم (2255)، من حديث سعد بن أبي وقاص –رضي الله عنه.

[52]/ أخرجه البخاري في كتاب البيوع برقم (2082)، ومسلم في المساقاة برقم (2960)، من حديث جابر –رضي الله عنه.

[53]/ أخرجه مسلم في كتاب الإيمان برقم (147).

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الذي يظهر للباحث هو الثاني فهيئة الرقابة الشرعية لها ولاية على المصرف كولاية القاضي في نطاق اختصاصه، وولاية المحتسب في حدود صلاحياته. ولا يؤثر على هذا التكييف كون الهيئة معينة بقرار إداري من قبل الجمعية العمومية؛ فإن المحتسب يعين كذلك بقرار إداري كما هو الحاصل الآن ولا يخرجه ذلك عن كونه محتسباً، ولأن القول بأنها وكيل يسوغ للمصرف عزلها في أي وقت بإرادة منفردة دون مبرر شرعي، وهذا يتعارض مع مبدأ استقلالية الهيئة.

المطلب السادس: الأحكام المتعلقة بعمل هيئة الرقابة الشرعية :

المسألة الأولى: حكم أخذ المفتي أجراً على عمله :

الإفتاء من أعمال القرب المتعدية؛ إذ يختص صاحبه في أن يكون من أهل الطاعة، وقد اختلف أهل العلم في حكم أخذ الأجر على القرب، فذهب الحنفية والحنابلة إلى التحريم؛ لقول النبي – صلى الله عليه وسلم–: " واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجرا"، [54] وقوله: " اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به"؛ [55] ولأنها عبادة يختص فاعلها أن يكون من أهل القربة، فلم يجز أخذ الأجرة عليها، كالصلاة، والصوم. [56]

---

[54]/ أخرجه أبو داود في كتاب الأذان برقم (531)، والترمذي في كتاب الأذان، برقم (209) من حديث عثمان بن أبي العاص –رضي الله عنه–. والحديث حسنه الترمذي وقال: "والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، كرهوا أن يأخذ على الأذان أجراً، واستحبوا للمؤذن أن يحتسب في أذانه، ولا نعلم خلافاً في جواز أخذ الرزق عليه".

[55]/ أخرجه أحمد (428/3)، من حديث عبد الرحمن بن شبل –رضي الله عنه–. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (167/7):رجال أحمد ثقات.

[56]/ بدائع الصنائع 192/4، رد المحتار 57/6، المغني 94/3، الفروع 437/4، الروض المربع مع حاشية ابن قاسم 320/5.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

وذهب المالكية والشافعية ورواية عن الإمام أحمد إلى الجواز؛ [57] لقول النبي صلى الله عليه وسلم-: "إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله".[58]

واختار شيخ الإسلام ابن تيمية الجواز إذا كان محتاجاً.[59]

وذهب جمهور أهل العلم إلى جواز أن يأخذ رَزقاً من بيت المال، أو جعلاً لا يرتبط بعمله أو مدته، أو أن يأخذ بلا شرط. وعلل لذلك في كشاف القناع بأن "باب الأرزاق أدخل في باب الإحسان، وأبعد عن باب المعاوضة، وباب الإجارة أبعد عن باب المسامحة وأدخل في باب المكاسبة".[60]

والأظهر – والله أعلم – هو التفصيل:

1- فإن كان المفتي يأخذ أجراً على الفتوى بذاتها؛ كأن يحدد سعراً لكل فتوى تصدر منه، فلا يجوز ذلك؛ لأن الفتوى حكم شرعي يجب تبليغه للناس، وتبليغها من العهد الذي أخذه الله على أهل العلم في قوله تعالى: {وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ}.[61] قال ابن القيم –رحمه الله-: "أخذه- أي المفتي- الأجرة لا يجوز له; لأن الفتيا منصب تبليغ عن الله ورسوله، فلا تجوز المعاوضة عليه، كما لو قال له: لا أعلمك الإسلام أو الوضوء أو الصلاة إلا بأجرة، أو سئل عن حلال أو حرام فقال للسائل: لا أجيبك عنه إلا بأجرة، فهذا حرام قطعا..وقال بعض المتأخرين: إن أجاب بالخط فله أن يقول للسائل: لا

---

[57]/ حاشية الدسوقي 20/1، المجموع شرح المهذب 46/1، تحفة المحتاج 157/6، الإنصاف 46/6.

[58]/ أخرجه البخاري في كتاب الطب برقم (5737) من حديث ابن عباس –رضي الله عنهما-.

[59]/ الإنصاف 46/6.

[60]/ 6/ 300 وينظر: المغني 94/3.

[61]/ القران الكريم سورة ال عمران الاية187.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

يلزمني أن أكتب لك خطي إلا بأجرة، وله أخذ الأجرة، وجعله بمنزلة أجرة الناسخ; فإنه يأخذ الأجرة على خطه لا على جوابه.قال: والصحيح خلاف ذلك، وأنه يلزمه الجواب مجاناً لله بلفظه وخطه، ولكن لا يلزمه الورق ولا الحبر".[62]

2- وأما إن اقترنت الفتوى بعمل، كأن يتفرغ المفتي للإفتاء، أو يحتاج إلى الانتقال إلى مكان المستفتي، فيجوز له في هذه الحال أن يأخذ أجراً أو رزقاً؛ لأنه في مقابل عمله وجهده ووقته، وليس معاوضةً على الفتوى. ولذا نص أهل العمل على أن المفتي إذا تفرغ للإفتاء لأهل بلد جاز له أخذ الرزق منهم. قال الفتوحي:" إن جعل له -أي للمفتي- أهل بلد رَزقاً ليتفرغ لهم جاز ذلك على الصحيح".[63] بل قد يكون تخصيص من يتفرغ للإفتاء وغيرها من الولايات الشرعية كالإمامة والأذان والخطابة والحسبة الدعوة والوعظ واجباً على الإمام لئلا تتعطل الشعائر والمصالح الدينية، ويعطى المتفرغ لذلك أجراً لتفرغه.

وبناء على ذلك فلا يظهر ما يمنع شرعاً من أن يأخذ عضو هيئة الرقابة الشرعية، أو المراقب الشرعي مكافأة عن عمله وجهده؛ لأن الرقابة الشرعية لا تقتصر على الفتوى فقط، بل تشمل مراجعة العقود، وفحصها والتدقيق عليها، وأن يفرغ المفتي جزءً من وقته للمؤسسة، وأن يحضر إلى مكان المؤسسة، وربما يتطلب الأمر سفره، وغير ذلك من الأعمال التي يستحق عليها الأجر، ولو لم يكافأ على ذلك لأدى

[62]/ أعلام الموقعين 178/4.

[63]/ شرح الكوكب المنير ص621. وينظر: كشاف القناع 6/ 300.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ذلك إلى تعطيل مصلحة عامة من المصالح الشرعية. فالرقابة الشرعية المالية نوع احتساب لا يقل أهمية عن الحسبة الأخلاقية في الأسواق.

المسألة الثانية: حكم أخذ عضو هيئة الرقابة أجراً بنسبة من عوائد المنتج الذي يعتمد جوازه

وهذه المسألة ذات شقين:

الأول: في حكم كون الأجر أو الجعل بنسبة من العائد، وهل يكون الأجر بذلك مجهولاً، وهذه المسألة لن أستطرد فيها، فالخلاف بين أهل العلم فيها معروف، [64] والأظهر فيها الجواز؛ لأن الجهالة هنا تؤول إلى العلم على وجه لا يؤدي إلى المنازعة.[65] قد نص أهل العلم على جواز نظائر لهذه المسألة، كأجرة السمسار بنسبة من ثمن ما يبيع، وأجرة تحصيل الدين بجزء منه، والمشاركة بجزء من الغلة، مثل أن يدفع إليه دابة ليعمل فيها وغلتها بينهما، وغيرها من المسائل.[66]

والثاني: في أن هذا الشرط قد يؤثر على تجرد المفتي عند إجازته لذلك العقد؛ لأن له فيه مصلحة. والأظهر أن هذا الشرط لا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون في العقود التي تعرضها المؤسسة على هيئة الرقابة الشرعية لتستبين منها رأيها الشرعي في ذلك العقد، فهذا الشرط أرى أنه محرم، سواء أكان الأجر بمبلغ مقطوع أم بنسبة من عوائد المنتج؛ لما فيه من التهمة، ولحماية منزلة

---

[64]/ المبسوط 115/15، بدائع الصنائع 550/5، المدونة 422/3، شرح منح الجليل 7/4، روضة الطالبين 257/5، مغني المحتاج 445/3، الشرح الكبير على المقنع 173/14، المغني 116/7، الخدمات الاستثمارية في المصارف 684/1.

[65]/ أعلام الموقعين 19/4.

[66]/ رد المحتار 87/9، البهجة شرح التحفة 299/2، حاشية الدسوقي 10/4، المغني 116/7.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الفتوى من التشكيك؛ ولأن الفتوى هنا تتضمن الشهادة والتزكية للمنتج؛ لأن المؤسسة تستخدم إجازة الهيئة في التسويق للمنتج، ومن المقرر عند أهل العلم أن من موانع قبول الشهادة أن يجر الشاهد بشهادته نفعاً لنفسه. قال في مغني المحتاج: " من شروط الشاهد كونه غير متهم..والتهمة أن يجر إليه نفعا أو يدفع عنه ضررا".[67] وفي شرح المنتهى: " من الموانع أن يجر الشاهد بشهادته نفعاً لنفسه كشهادته لموكله.. أو شهادة من له كلام أو استحقاق وإن قل في رباط أو مدرسة أو مسجد لمصلحة لهما".[68]

وإذا كانت الأنظمة تمنع المراجع القانوني والمحاسبي من أن يكون له مصلحة في تقرير المراجعة الذي يصدره فالتدقيق الشرعي أولى بذلك.

وحقيقة هذا الشرط أن الأجر مرتبط بالإجازة، فالفتوى إن صدرت بالتحريم فلا يستحق الأجر، وإن صدرت بالإجازة استحق الأجر، وهذا من الخطورة بمكان لا يخفى.

والحالة الثانية: أن يكون في عقود يبتكرها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أو أحد أعضائها، بحيث يستعمل الهندسة المالية للعقود في تصميم أداة استثمارية أو تمويلية. فالذي يظهر في مثل هذه الحال جواز أن يأخذ العضو نسبة من عوائد هذا المنتج بشرط ألا يتصدى بنفسه لإجازة العقد لدى المؤسسة وإنما يعرض على بقية أعضاء الهيئة أو يعرض على هيئة أخرى في حال ما إذا كانوا جميعاً قد اشتركوا في تصميمه.

---

[67]/ مغني المحتاج 354/6.

[68]/ شرح المنتهى 589/3. وينظر: رد المحتار 5/ 479، حاشية الدسوقي 173/4.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

والمسوغ لأخذ الأجر هنا كونه مقابل ابتكار هذا العقد، وهو – أي الابتكار- من الحقوق المعنوية التي تجوز المعاوضة عليها، وليس مقابل إجازة العقد. والله أعلم.

المسألة الثالثة: حكم تملك أعضاء الهيئة أسهماً في المصرف الذي تنتمي إليه الهيئة، تقدم معنا أن فتاوى هيئة الرقابة الشرعية بإجازة عقد من العقود تتضمن الشهادة للمصرف بأن ذلك العقد متوافق مع الضوابط الشرعية، فهي فتوى فيها معنى الشهادة، ولهذا تسمى قرارات الهيئة شهادات إجازة أو مطابقة، ويستخدمها المصرف في إقناع عملائه بأن ما يقدمه مقبول شرعاً. وعليه فالذي يظهر أن تملك العضو أسهماً في المصرف الذي يتولى الرقابة عليه إن كان بنسبة كبيرة مؤثرة فيمنع من ذلك؛ لأنه يجر بهذه الشهادة لنفسه نفعاً. وقد اتفق أهل العلم على أن من موانع الشهادة: شهادة الشريك لشريكه. قال في شرح المنتهى: " من الموانع أن يجر الشاهد بشهادته نفعاً لنفسه كشهادته لشريكه فيما هو شريك فيه. قال في المبدع : لا نعلم فيه خلافاً لاتهامه، وكذا مضارب بمال المضاربة. انتهى، قال: لأنها شهادة لنفسه".[69]

وأما إن كانت نسبة ما يملكه العضو في المصرف يسيرة غير مؤثرة كأن يتملك أسهماً قليلة من بين ملايين الأسهم المتداولة في السوق، فمثل ذلك لا يمنع من قبول شهادته لمنتجات المصرف؛ لأن علة المنع منتفية هنا؛ ولأن هذا مما يشق التحرز عنه.

[69]/ شرح المنتهى 589/3.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ويمكن أن يرجع إلى العرف في تحديد نسبة الملكية المؤثرة وغير المؤثرة؛ إذ إن كثيراً من الأنظمة تجعل حداً لنسبة الملكية التي يكون فيها الشريك من كبار الملاك في الشركة المساهمة. وحددت هذه النسبة في النظام السعودي ب 5% فمن يملك في الشركة بمقدار هذه النسبة أو أكثر فيعد من كبار الملاك دون من عداهم.[70]

المسألة الرابعة: تغير اجتهاد هيئة الرقابة، إذا تغير اجتهاد هيئة الرقابة الشرعية في مسألة من المسائل التي كان المصرف قد أخذ فيها باجتهاد سابق من الهيئة ذاتها أو من هيئة أخرى فالأصل أن الاجتهاد الثاني لا ينقض الاجتهاد الأول؛ عملاً بالقاعدة الشرعية أن " الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد" . وقد دل عليها إجماع الصحابة رضي الله عنهم؛ فإن أبا بكر حكم في مسائل خالفه عمر فيها ولم ينقض حكمه، وحكم عمر في المشركة بعدم المشاركة ثم بالمشاركة وقال: ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضي، وقضى في الجد قضايا مختلفة. ولأن نقض الحكم السابق يؤدي إلى أن لا يستقر حكم، وفي ذلك مشقة شديدة فإنه إذا نقض هذا الحكم نقض ذلك النقض وهلم جرا. ولهذه القاعدة تطبيقات متعددة في القضاء والعبادات والأنكحة وغيرها.[71]

غير أنه ينبغي التنبه إلى أن محل هذه القاعدة في الأحكام السابقة لا اللاحقة، وفي الأحكام الاجتهادية دون القطعية، وإيضاح ذلك في النقاط الآتية:

الأولى: إذا تغير اجتهاد الهيئة في مسألة من المسائل فيلزم المصرف الأخذ بالاجتهاد الثاني في عقوده اللاحقة، وليس له أن يتخير بين الاجتهادين؛ فإن

---

[70]/ الموقع الرسمي للسوق المالية السعودية على الشبكة العنكبوتية.

[71]/ ينظر في تطبيقاتها: الأشباه والنظائر للسيوطي ص101، المنثور في القواعد 93/1.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

المقصود بالاجتهاد الذي لا ينقض ما كان في الماضي وأما ما في المستقبل فيختلف الحكم فيه باختلاف الترجيح.. قال الزركشي: " هذه العبارة اشتهرت في كلامهم وتحقيقها أن النقض الممتنع إنما هو في الأحكام الماضية وإنما تغير الحكم في المستقبل لانتفاء الترجيح"[72] ومما يدل على ذلك ما جاء في كتاب عمر لأبي موسى –رضي الله عنهما–" ولا يمنعنك قضاء قضيته بالأمس، ثم راجعت نفسك فيه اليوم، فهديت لرشدك أن تراجع فيه الحق; فإن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل"[73]

والثانية: إذا تبين للهيئة خطؤها أو خطأ الهيئة السابقة في الاجتهاد السابق؛ لمخالفته لأمر قطعي، فيجب نقضه في هذه الحال. قال الفتوحي:" لا ينقض حكم حاكم في مسألة اجتهادية عند الأئمة الأربعة ومن وافقهم; للتساوي في الحكم بالظن، وإلا نقض بمخالفة قاطع في مذهب الأئمة الأربعة". [74] وعلى هذا فتنقض الفتوى السابقة إذا كانت مخالفة لنص قطعي الثبوت والدلالة أو لإجماع قطعي.

---

[72]/ المنثور في القواعد 1/ 93.

[73]/ أخرجه الدارقطني (207/4)، والبيهقي (8/ 232). قال ابن حجر: "ساقه ابن حزم من طريقين, وأعلهما بالانقطاع لكن اختلاف المخرج فيهما مما يقوي أصل الرسالة, لاسيما وفي بعض طرقه أن راويه أخرج الرسالة مكتوبة" التلخيص الحبير 359/4.

[74]/ شرح الكوكب المنير ص611. وينظر: البحر الرائق 8/ 550، التاج والإكليل 141/8، تحفة المحتاج 141/10، المغني 104/10.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

والثالثة: لا يلزم الهيئة في حال تغيرها تتبع اجتهادات من قبلها، إذا كانت تعلم من حال الهيئة السابقة أنها من أهل الفتيا في المعاملات المالية. قال في المغني: "وليس على الحاكم تتبع قضايا من كان قبله; لأن الظاهر صحتها وصوابها".[75]

المسألة الخامسة: الأخذ برأي الأغلبية في الترجيح ، درجت الهيئات الشرعية في حال اختلاف أعضائها في مسألة من المسائل على الترجيح بين الأقوال بأخذ رأي الأغلبية، وهذا هو المعمول به في عامة المجامع الفقهية وهيئات الاجتهاد الجماعي. ويمكن أن يستأنس لذلك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد؛ فإنه أخذ برأي الأغلبية من الصحابة الذين كانوا يريدون الخروج من المدينة، مع أن رأيه ورأي بعض الصحابة في البقاء بها، فعن ابن عباس –رضي الله عنهما– قال: "تنفل رسول الله صلى الله عليه وسلم سيفه ذا القفار يوم بدر، قال ابن عباس: وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جاءه المشركون يوم أحد كان رأيه أن يقيم بالمدينة فيقاتلهم فيها، فقال له ناس لم يكونوا شهدوا بدرا : تخرج بنا يا رسول الله إليهم نقاتلهم بأحد، ورجوا أن يصيبوا من الفضيلة ما أصاب أهل بدر، فما زالوا به حتى لبس أداته".[76]

المسألة السادسة: تكوين هيئة عليا تكون مرجعاً للهيئات الشرعية ، من السياسات الشرعية التنظيمية التي قد تسهم في ضبط عمل الهيئات الشرعية، والحد من اختلاف فتاواها، تكوين هيئة شرعية عليا في كل بلد، تكون مرجعاً لهيئات الرقابة في ذلك البلد. وهذا التنظيم لا يخلو من حالين:

---

[75]/ المغني 105/10.

[76]/ رواه أحمد (146/4–بتحقيق أحمد شاكر)، والبيهقي 41/7. وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح(مجمع الزوائد 110/6)، وقال ابن حجر: إسناده صحيح (فتح الباري 353/13).

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الحال الأول: أن يكون لغرض توحيد الفتوى، بحيث تعرض جميع فتاوى الهيئات الفرعية على الهيئة العليا فتنقضها أو تقرها. فهذا –فيما يظهر للباحث– غير مقبول من الناحية الشرعية ومن الناحية العملية:

أما من الناحية الشرعية، فمؤدى هذا التنظيم احتكار الفتوى لهيئة واحدة، وحصر الاجتهاد في أفراد معدودين، وهو خلاف سنة الله الكونية والشرعية، فقد اقتضت سنته الكونية أن الناس –ومنهم العلماء– متفاوتون في المدارك والأفهام؛ ليختلفوا في اجتهاداتهم. واقتضت سنته الشرعية منع التقليد والأمر بالاجتهاد لمن كان قادراً عليه، بل جعل للمجتهد أجراً ولو أخطأ، كما قال –عليه الصلاة والسلام–:"إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجرٌ واحد".[77] وقد نص أهل العلم على أن الاجتهاد من فروض الكفايات، وأن حكم المجتهد في المسائل الظنية لا يجوز نقضه في المسائل الاجتهادية. قال الفتوحي: " لا ينقض حكم حاكم في مسألة اجتهادية عند الأئمة الأربعة ومن وافقهم; للتساوي في الحكم بالظن". [78] ومثل هذا الاختلاف الذي لا يزيد الفجوة ولا يؤدي إلى الفرقة محمود. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– :" وقد اتفق الصحابة في مسائل تنازعوا فيها، على إقرار كل فريق للفريق الآخر على العمل باجتهادهم..ومذهب أهل السنة والجماعة أنه لا إثم على من اجتهد وإن أخطأ".[79]

---

[77]/ أخرجه البخاري ومسلم من حديث عمرو بن العاص –رضي الله عنه.

[78]/ شرح الكوكب المنير ص 610. وينظر: البحر المحيط 228/8.

[79]/ مجموع الفتاوى 19 / 122.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

وأما من الناحية العملية فلا يتناسب هذا التنظيم مع طبيعة الأعمال المصرفية التي تتغير بشكل متسارع يتعذر معه إسناد إجازتها إلى جهة واحدة.

والحال الثاني: أن يكون لغرض تقريب الفتاوى وضبطها لا توحيدها، فلا يلزم عرض جميع الفتاوى على تلك الهيئة، وإنما تتولى أمرين:

الأول:مراقبة عمل الهيئات الفرعية لضبط الجودة النوعية والتأكد من حسن أدائها، ووضع الآليات المنظمة لذلك.

والثاني: وضع المعايير والضوابط الشرعية العامة وتكون ملزمة للهيئات. ويمكن أن تتضمن هذه المعايير ضوابط للتعاملات المحرمة التي ترى الهيئة أن القول بجوازها شاذ. فقد نص أهل العلم على أن من الحالات التي يجوز فيها نقض حكم المجتهد مخالفته نص كتاب أو سنة أو إجماع قطعي.[80]

وتكوين هيئة عليا لهذه الأغراض مقبول بل مطلوب شرعاً، وهو يسهم بشكل كبير في ضبط الفتوى وتحقيق الجودة النوعية للرقابة الشرعية.

المسألة السابعة: اعتماد هيئة الرقابة في إجازة العقود على غيرها

تعتمد بعض الهيئات الشرعية في بعض فتاواها على فتاوى هيئات أخرى، وذلك حين يرغب المصرف في الارتباط مع جهة تقدم منتجاً مجازاً من هيئة الرقابة لديها، فتكتفي هيئة المصرف (الهيئة الأولى) في إجازة الدخول في المنتج بفتوى الهيئة الثانية ورقابتها. وبعض الهيئات تعطي المصرف إذناً عاماً بالدخول في أي عقد مجاز من

[80]/ شرح الكوكب المنير ص 610، البحر المحيط 8/ 228.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

هيئة أخرى. أي أن رقابة الهيئة في التأكد من أن المصرف لا يدخل إلا في عقد مجاز إما منها أو من غيرها. فهل هذا التفويض سائغ؟.

قد يقال: إن ذلك من إحالة الفتوى على مجتهد آخر، وهي جائزة، كما نص على ذلك أهل العلم. قال في شرح الكوكب المنير: "ولا بأس لمن سئل أن يدل من سأله على رجل متبَّع. قيل للإمام أحمد: الرجل يسأل عن المسألة، فأدله على إنسان. هل علي شيء؟ قال: إن كان رجلا متبعا فلا بأس، ولا يعجبني رأي أحد. وذكر ابن عقيل في واضحه : أنه يستحب إعلام المستفتي بمذهب غيره إن كان أهلاً للرخصة كطالب التخلص من الربا فيدله على من يرى التحيل للخلاص منه.. وذكر القاضي عن أحمد : أنهم جاءوه بفتوى، فلم تكن على مذهبه. فقال: عليكم بحلقة المدنيين. ففي هذا دليل على أن المفتي إذا جاءه المستفتي، ولم يكن عنده رخصة له: أن يدله على مذهب من له فيه رخصة. انتهى. قال في شرح التحرير : وهذا هو الصواب ، ولا يسع الناس في هذه الأزمنة غير هذا".[81]

وقد يقال: وهو الأقرب: ليس للهيئة أن تبني على فتوى هيئة أخرى ورقابتها إلا إذا كان المصرف سيفصح أمام عملائه بأن المنتج من إجازة الهيئة الأخرى؛ لأن تسويق المنتج على أنه من إجازة هيئة المصرف لا يخلو من شيء من التدليس على العملاء الذين لا يدور في خلدهم إلا أن الهيئة راجعت العقد وأجازته.

الصفات المعتبرة في عضو هيئة الرقابة وفي المراقب الشرعي:

[81]/ شرح الكوكب المنير ص 630.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

تقدم معنا أن هيئة الرقابة الشرعية تتكون من هيئة إفتاء ومن مراقبين شرعيين، وقد يكون عضو الهيئة مراقباً في آنٍ واحد. وكلٌ من منصب الفتوى والرقابة من الولايات الشرعية التي يشترط فيمن يتولاها الأهلية الشرعية.

ويمكن تقسيم هذه الصفات إلى أربعة أنواع: أساسية، وسلوكية، وعلمية، وعملية، وبيانها على النحو الآتي:

أولاً– الصفات الأساسية:

وهي الصفات المطلوبة في أي منصب شرعي؛ ليكون صاحبه من أهل التكليف. وهي: الإسلام، والعقل، والبلوغ.

وهذا النوع من الصفات معتبر في عضو الهيئة وفي المراقب :

ثانياً– الصفات السلوكية:

ويقصد بها الصفات التي يتحقق بها وصف الشخص بكونه عدلاً. ويدخل فيها الاستقامة في الدين والصدق والأمانة والتحلي بالمروءة، وهي –أي المروءة– أن يفعل ما يجمله ويزينه، ويدع ما يدنسه ويشينه.

فالعدالة – كما يقول الإمام الماوردي–: "معتبرة في كل ولاية، وهي أن يكون صادق اللهجة ظاهر الأمانة، عفيفاً عن المحارم متوقياً عن المآثم، بعيداً عن الريب،

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

مأموناً في الرضا والغضب، مستعملاً لمروءة مثله في دينه ودنياه، فإذا تكاملت فهي العدالة التي تجوز بها شهادته، وتصح معها ولايته، فإن انخرم منها وصف منع من الشهادة والولاية".[82]

وهذه الصفات معتبرة في عضو الهيئة وفي المراقب الشرعي.

ثالثاً– الصفات العلمية:

ويقصد بها التأهيل العلمي لما يتطلبه منصب الإفتاء ومنصب المراقبة. والصفات العلمية المطلوبة في عضو الهيئة أكثر من تلك المطلوبة في المراقب؛ لأن الفتيا تعتمد في المقام الأول على التحصيل العلمي بخلاف الرقابة.

المبحث الثاني:

الشروط الواجب توفرها في عضو هيئة الرقابة الشرعية :

المطلب الاول:

شروط عضو هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية:

يجب ان يتوفر في عضو هيئة الرقابة الشرعية مايلي:

[82]/ الأحكام السلطانية ص 84.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

1- أن تتحقق فيه صفات المجتهد من حيث الجملة؛ لأن الإفتاء في المعاملات المالية المعاصرة يتطلب إعمال النظر، واستنباط الأحكام من الأدلة الشرعية، وتخريج النوازل المعاصرة على الأصول والقواعد الفقهية. وكل ذلك يستلزم أن يكون لدى المفتي آلة الاجتهاد التي تمكنه من النظر والاستنباط على الوجه الصحيح.

وقد ذكر أهل العلم في مصنفاتهم في أصول الفقه شروطاً قاسية للمجتهد، لا تكاد تتحقق إلا في النوادر من العلماء، فاشترطوا معرفته بآيات الأحكام وأحاديثها والناسخ والمنسوخ وصحيح الحديث وضعيفه ومسائل الإجماع والقياس وعلوم اللغة العربية ودلالات الألفاظ والمقاصد الشرعية.

والمقصود أن يعرف هذه العلوم من حيث الجملة إذ الإحاطة بها متعذرة. قال في البحر المحيط –نقلاً عن الصيرفي-: " الشرط في ذلك كله معرفته جملة لا جميعه؛ لأن هذا لم نره في السادة القدوة من الصحابة، فقد كان يخفى على كثير منهم أدلة الأحكام فيعرفونها من الغير".[83]

2- أن يكون فقيهاً في المعاملات المالية، ويقصد بالفقه هنا: الفهم الدقيق، بأن يكون عالماً بأصول المعاملات المالية في الشريعة وضوابطها، وشروط كل عقد وموانعه، وأسباب الفساد في العقود، فلا تكفي معرفته بهذه المسائل من حيث الجملة، بل لا بد من أن يكون عالماً بجزئياتها، عميق الإدراك والفهم لها، وأن يكون لديه الرياضة الذهنية التي تمكنه من تصور العقود، وما فيها من تعقيدات، وتنزيل الأحكام الشرعية عليها.

---

[83] / 236/8 . وينظر في تفصيل هذه الشروط: الموافقات 56/4، شرح الكوكب المنير ص602، شرح مختصر الروضة 577/3.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

وإذا كان أكثر أهل العلم يرون أن الاجتهاد يتبعض،[84] وأنه من الممكن أن يكون العالم مجتهداً في باب من أبواب الفقه دون باب؛ لتعذر الاجتهاد المطلق، فإن ذلك يصدق على ما نحن بصدده؛ إذ يشترط في عضو هيئة الرقابة الشرعية أن يكون من أهل الاجتهاد في المعاملات المالية.

3- أن يكون مدركاً للمقاصد الشرعية في المعاملات المالية؛ فالشريعة لم تأت لتضيق على الناس في معيشتهم، أو لتمنعهم مما فيه مصلحتهم، بل جعلت الأصل في تعاملات الناس الإباحة وحصرت المحرمات في أبواب ضيقة؛ لما فيها من الظلم وأكل المال بالباطل. فبناء الشريعة في المعاملات على التوسعة ورفع الحرج عن الناس ومراعاة حاجاتهم، فإذا غاب عن المفتي هذه المعاني، وكان ضيق النظر، آل به الأمر إلى التضييق على الناس، وهو خلاف مقصود الشارع. وما أجمل ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في وصف حال بعض المفتين بقوله: " ولقد تأملت أغلب ما أوقع الناس في الحيل فوجدته أحد شيئين: إما ذنوب جوزوا عليها بتضييق في أمورهم فلم يستطيعوا دفع هذا الضيق إلا بالحيل.. وإما مبالغة في التشديد لما اعتقدوه من تحريم الشارع فاضطرهم هذا الاعتقاد إلى الاستحلال بالحيل. وهذا من خطأ الاجتهاد; وإلا فمن اتقى الله وأخذ ما أحل له وأدى ما وجب عليه; فإن الله لا يحوجه إلى الحيل المبتدعة أبداً. فإنه سبحانه لم يجعل علينا في الدين من حرج وإنما بعث نبينا – صلى الله عليه وسلم – بالحنفية السمحة. فالسبب الأول: هو الظلم. والسبب الثاني: هو عدم العلم. والظلم والجهل هما وصف للإنسان

[84]/ ينظر: شرح الكوكب المنير ص 603، البحر المحيط 237/8.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

المذكور في قوله: {وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً}.[85] وأصل هذا: أن الله سبحانه إنما حرم علينا المحرمات..كالميسر والربا وما يدخل فيهما من بيوع الغرر وغيره; لما في ذلك من المفاسد التي نبه الله عليها ورسوله بقوله سبحانه: {إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ}.[86] فأخبر سبحانه: أن الميسر يوقع العداوة والبغضاء...وإذا كانت مفسدة بيع الغرر هي كونه مظنة العداوة والبغضاء وأكل الأموال بالباطل: فمعلوم أن هذه المفسدة إذا عارضتها المصلحة الراجحة قدمت عليها.. فالضرر على الناس بتحريم هذه المعاملات أشد عليهم مما قد يتخوف فيها من تباغض وأكل مال بالباطل.. والشريعة جميعها مبنية على أن المفسدة المقتضية للتحريم إذا عارضتها حاجة راجحة أبيح المحرم؛ فكيف إذا كانت المفسدة منتفية".[87]

4- أن يكون عنده تصور للعقود المستحدثة وجوانبها الفنية، حتى يبني على ذلك حكمه الشرعي؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وإذا كان تصوره خاطئاً فالحكم المبني عليه في الغالب يكون خاطئاً أيضاً، ولا يكفي أن يعتمد على التصور الذي يقدمه غيره، فقد يكون مجملاً أو ناقصاً بعض الجوانب المؤثرة في الحكم الشرعي.

فهذه الشروط العلمية لعضو هيئة الرقابة، وأما المراقب فيشترط فيه أن يكون عالماً بأصول المعاملات المالية من حيث الجملة وضوابطها وشروط كل عقد وأسباب

---

[85]/ سورة الاحزاب لاية72.

[86]/ سورة المائدة91.

[87]/ مجموع الفتاوى 29/ 45.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

فساده. فهذا القدر من المعرفة أرى أنه كافٍ لتأهيل المراقب الشرعي للتدقيق على العقود وفحصها والتأكد من موافقتها لقرارات هيئة الرقابة.

ويجب توفر الصفات العملية:

ويقصد بها أن يكون لدى المراقب الشرعي الخبرة المناسبة التي تؤهله ليقوم بهذا الدور. والخبرة – كما يعرفها أهل اللغة– هي: العلم بدقائق الأمور.[88] وهي هنا: العلم المكتسب بالتجربة والممارسة، مما يجعل المراقب الشرعي لديه المعرفة بواقع الوظيفة وبواطنها الدقيقة. وهذه المعرفة لا تكتسب بالقراءة والاطلاع بل بالممارسة والدربة.

وكلٌ من منصب الإفتاء ومنصب المراقبة يتطلب قدراً مناسباً من الخبرة، إلا أن متطلباتها في المراقب أكثر؛ لأن وظيفته تعتمد في المقام الأول على الخبرة وليس على التأهيل العلمي فحسب.

فشرط الخبرة في المفتي أن يكون قد مارس صنعة الإفتاء، وتصدى لها؛ لأن الإفتاء صنعة تحتاج إلى دربة، فمن لم يتعود على الفتيا لا يسعفه ما يحفظ من مسانيد أو متون عند التصدي لها، وفي هذا يقول عيسى بن سهل [89] " كثيراً ما سمعت شيخنا أبا عبد الله بن عتاب – رضي الله عنه – يقول: الفتيا صنعة، وقد قاله قبله أبو صالح أيوب بن سليمان بن صالح – رحمه الله – قال: الفتيا دربة، وحضور الشورى في مجالس الحكام منفعة وتجربة، وقد ابتليت بالفتيا فما دريت ما أقول في

---

[88]/ التعريفات للجرجاني ص 131، القاموس المحيط ص 488، المصباح المنير ص162.

[89]/ أبو الأصبغ الأسدي القرطبي الغرناطي، فقيه مالكي، تولى قضاء غرناطة، له كتاب: " الإعلام بنوازل الأحكام" . توفي سنة 486 هـ. ينظر: الأعلام 103/5.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

أول مجلس شاوربي فيه سليمان بن أسود، وأنا أحفظ المدونة والمستخرجة الحفظ المتقن، والتجربة أصل في كل فن، ومعنى مفتقر إليه".[90]

وشرط الخبرة في المراقب الشرعي أن يكون لديه إلمام بالآليات المتبعة في المؤسسات المالية لتنفيذ العقود، وإجراءات القيود المحاسبية، وطرق المراجعة والتدقيق. وكيفية تطبيق الفتاوى الشرعية على تلك العقود. وهذه الخبرة أرى أنها تتطلب ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون لدى المراقب الشرعي معرفة بأصول المعايير المحاسبية والقانونية والمراجعة الداخلية.

والثاني: أن يكون المراقب قد حصل على التدريب الكافي في الرقابة الشرعية من خلال عمله معاوناً لمراقب شرعي مدة زمنية تكفي لاكتسابه الخبرة في هذا المجال. وهذه المدة يصعب تحديدها بفترة معينة وإنما تجتهد هيئة الرقابة الشرعية في ذلك.

والثالث: أن يكون المراقب قد شارك في دورات تدريبية (تطبيقية) في المعاملات المالية؛ لأن بعض المهارات لا يمكن الحصول عليها من خلال الكتب، ولا بالممارسة، وإنما تتطلب الاستفادة ممن لهم باع طويل في هذا المجال.[91]

المطلب الثاني:

معـــايير ضبط الجودة في عمل الرقابة الشرعية:[92]

---

[90]/ الفتاوى الفقهية في أهم القضايا في عهد السعديين ص 109.

[91]/ ويمكن الاستزادة حول شرط الخبرة مما كتبه د حسين شحاته، في مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد (117) السنة (9)، شعبان 1411هـ بعنوان: " التنظيم الإداري والتوصيف الوظيفي واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية".

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

المعيار الأول: الاستقلال والحياد:

إن عنصر الاستقلال لعضو الرقابة الشرعية أساسي لضمان تحقق الموضوعية في القرارات التي يصدرها حيال أعمال المصرف بعيداً عن أي ضغوط مادية أو معنوية يمكن أن تمارس تجاهه للتأثير على رأيه.

ومستند ذلك أن ما يصدره عضو هيئة الرقابة الشرعية من فتاوى وما يصدره المراقب الشرعي من تقارير رقابية يتضمن الشهادة للمصرف؛ فإذا لم يكن المفتي أو المراقب مستقلاً فإن ذلك يوجب الطعن في شهادته. وقد نص أهل العلم على رد شهادة الأجير لمن استأجره فيما استأجره فيه؛ لوجود التهمة وانعدام الحياد. قال في شرح المنتهى: " من الموانع أن يجر الشاهد بشهادته نفعاً لنفسه كشهادته لموكله.. و شهادة لمستأجره بما استأجره فيه..كمن نوزع في ثوب استأجر أجيراً لخياطته أو صبغه أو قصره، فلا تقبل شهادة الأجير به لمستأجره للتهمة ".[93]

ويمكن تحقيق هذا المعيار على النحو الآتي:

أولاً–الاستقلال الوظيفي: ففي عضو هيئة الرقابة الشرعية (المفتي) بألا يكون أحد موظفي المصرف، بل يكون من خارج المصرف.

وفي الرقابة الشرعية الداخلية يجب أن تكون مكانة الرقابة الشرعية الداخلية في الهيكل التنظيمي للمصرف كافية لإنجاز مسئولياتها، وألا ينخفض المستوى

---

[92]/ أشير هنا إلى معايير الضبط (1–4) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة والمراجعة بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وقد بذل فيها جهد مشكور، ومن الممكن أن تكون الأساس الذي ينطلق منه لاستيفاء كامل الأسس التي تتطلبها الرقابة الشرعية على المصارف.

[93]/ شرح المنتهى 589/3. وينظر: رد المحتار 5/ 479، حاشية الدسوقي 173/4، مغني المحتاج 354/6.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

التنظيمي للرقابة الشرعية الداخلية عن مستوى إدارة المراجعة الداخلية، [94] كما يجب أن يكون المرجع الفني للمراقب الشرعي الداخلي هو هيئة الرقابة الشرعية وليس إدارة المصرف، فيكون مرتبطاً بالمصرف إدارياً وأما تقاريره الرقابية فتعتمد من الهيئة.

ثانياً–الاستقلال المالي: ويتحقق ذلك في عضو هيئة الرقابة بألا تكون مكافأته مرتبطة بما يجيزه للمصرف من عقود، وإنما تقدر بجهده وعمله، كعدد الجلسات، أو بمكافأة مقطوعة سنوياً ونحو ذلك.

وفي المراقب الشرعي الداخلي بألا يربط أجره بما في مضمون التقارير التي يصدرها.

ثالثاً–الاستقلال في التعيين والعزل: فيجب أن يكون تعيين عضو هيئة الرقابة الشرعية من أعلى سلطة في المصرف، وهي جمعية المساهمين، ولا يعزل إلا بقرار منها. وأما المراقب الشرعي الداخلي فيكون تعيينه وعزله بقرار إداري بشرط موافقة هيئة الرقابة الشرعية على ذلك.

المعيار الثاني: التأهيل العلمي والعملي:فيشترط في عضو هيئة الرقابة أن تتحقق فيه الصفات العلمية والعملية التي سبق بيانها بحيث يكون قادراً على الاستنباط في القضايا المستجدة، متمكناً من فهم كلام المجتهدين، عالماً بالأعراف السائدة في الأوساط المالية.

وفيما يظهر للباحث أنه مهما ذكر من شروط لأهلية الإفتاء فلن تحد من اقتحام هذا المنصب ممن ليس من أهله، ولذا قد يكون من المناسب وضع معيار منضبط

[94]/ معايير المحاسبة والمراجعة 26/2.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

في ذلك، وقد وضعت بعض المؤسسات المتخصصة بالفقه[95] حداً أدنى لمعرفة من يمكن أن يوصف بأنه فقيه، وذلك بأن يكون معروفاً بالفقه إما بالاستفاضة (بأن يكون معروفاً بالفتوى في الدولة التي يعيش فيها)، أو بانتسابه لسلك القضاء الشرعي، أو بحصوله على درجة أكاديمية عليا في تخصص الفقه، أو بنشره للعديد من الدراسات الفقهية.

وأما التأهيل العلمي والعملي للمراقب الشرعي فبأن يكون ملماً بأصول المعاملات المالية في الشريعة وضوابطها، وأن يكون لديه الخبرة المناسبة للعمل في مجال التدقيق الشرعي، وفق ما سبق بيانه في المبحث السابق.

المعيار الثالث: الإلزام:الأصل في الفتوى العامة – كما يقرر أهل العلم – أنها غير ملزمة، وبهذا تفارق الحكم القضائي، " فالقاضي يقضي قضاءً معيناً على شخص معين، فقضاؤه خاص ملزم، وفتوى العالم عامة غير ملزمة" [96] فهذا في الفتوى العامة، وأما في فتاوى هيئات الرقابة الشرعية فإن عنصر الإلزام جزءٌ لا يتجزأ منها، فهي تشبه الحكم القضائي من حيث إنها خاصة ملزمة، [97] وهذا هو عنصر القوة، وإذا تجردت الفتوى عن الإلزام فلا يصح وصف الهيئة بأنها هيئة رقابة شرعية، بل هي في الحقيقة هيئة استشارية شأنها كشأن أي جهة إفتاء أخرى. ولئن كان وجود هيئات شرعية استشارية في المصارف مقبولاً في فترات سابقة لتتقبل إدارات المصارف التحول إلى المصرفية الإسلامية فإن هذه المرحلة قد طويت وليس

---

[95]/ مثل موقع الفقه الإسلامي، وهو موقع يضم رابطة فقهية لمئات الفقهاء من شتى أقطار العالم الإسلامي.

[96]/ من كلام لابن القيم في أعلام الموقعين 30/1، وينظر: أنواء البروق 48/1، كشاف القناع 299/6.

[97]/ كون فتوى هيئة الرقابة ملزمة لا يضفي عليها صفة الحكم القضائي؛ لأن الإلزام هنا مستمد من الشرط لا من السلطة القضائية.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

من السائغ الآن أن تتنازل الهيئات عن مبدأ الإلزام بقراراتها؛ لأن فقدان هذا المبدأ يضعف الهيئة ويفقدها مبدأ الاستقلالية، فالمصرف يختار من قرارات الهيئة ما يروق له ويوافق هواه، وأما ما عداه فيرميه لكونه غير ملزم به، أي أن قرارات الهيئة خاضعة لنظر إدارة المصرف وليس العكس، وهذا قلب للمفاهيم ، فالمفترض في الهيكل التنظيمي للمصرف أن تكون إدارة المصرف خاضعة لقرارات هيئة الرقابة، ومركز الهيئة هو الأعلى وليس العكس.

ومما يمكن أن يستشهد به في هذا السياق ما ذكره الإمام ابن القيم –رحمه الله– تعليقاً على قول عمر في كتابه لأبي موسى الأشعري –رضي الله عنهما–" فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له" قال: " مراد عمر –رضي الله عنه– بذلك التحريض على تنفيذ الحق إذا فهمه الحاكم، ولا ينفع تكلمه به إن لم يكن له قوة تنفيذه، فهو تحريض منه على العلم بالحق والقوة على تنفيذه، وقد مدح الله سبحانه أولي القوة في أمره والبصائر في دينه فقال: {وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ} [98] فالأيدي : القوى على تنفيذ أمر الله، والأبصار: البصائر في دينه".[99]

والمستند الشرعي للإلزام بفتاوى هيئات الرقابة أمران: الشرع، والشرط:

أما الشرع: فالله سبحانه وتعالى جعل هذه الشريعة عامة لكل جوانب الحياة، فليس للمصرف أن يحيد عن هذا الأمر، أو يختار من الأحكام ما يروق له، بل يجب عليه كما يضع الإجراءات التي تحمي رأس ماله من الخسارة أن يضع

[98]/ القران الكريم سورة ص الاية45.

[99]/ أعلام الموقعين 70/1.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الإجراءات التي تحميه من الوقوع فيما حرم الله، وذلك لا يتأتى في مثل هذا العصر الذي تعقدت فيه المعاملات وتشعبت إلا بوجود هيئات رقابة شرعية، فتكوينه لهيئة تراقب أعماله وتحميه من الحرام واجب ولو لم يكن ثمة إلزام من الجهات الرسمية؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وأما الشرط: فإن الله سبحانه أمر بالوفاء بالعقود والعهود والشروط، فقال سبحانه: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ} [100] وقال: {وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ}.[101] ومن الوفاء بالعقد الوفاء بالشروط المصاحبة له. وفي الحديث: " المسلمون على شروطهم".[102]

وشرط الرقابة الشرعية في عمل المصرف موجود من جهتين:

الأولى: في الشرط الذي بين المساهمين (الشركاء) وإدارة المصرف، من خلال ما يتضمنه النظام الأساسي للمصرف أو عقد التأسيس، بأن تكون معاملاته متوافقة مع الشريعة، وهذا لا يتأتى إلا بوجود رقابة شرعية ملزمة.

والثانية: في العقد بين المصرف وعملائه عندما يُسوَّق لهم المنتج على أنه متوافق مع الشريعة فهذا الوصف يستلزم أن يكون قد بذل القدر الكافي من التدقيق الشرعي؛ وإلا كان مدلساً على عملائه.

---

[100]/ القران الكريم سورة المائدة الاية1.

[101]/ القران الكريم سور النحل الاية91.

[102]/ أخرجه الترمذي من حديث عمرو بن عوف –رضي الله عنه– في كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الصلح برقم (1272) وأبو داود من حديث أبي هريرة–رضي الله عنه– في كتاب الأقضيه، باب في الصلح برقم (3120)، والدارقطني من حديث عائشة –رضي الله عنها– بزيادة ((ما وافق الحق)) 2/3. وهو حديث صحيح بمجموع طرقه. تغليق التعليق 280/3 ، فتح الباري 451/4.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

المعيار الرابع: التدقيق والفحص :يعد التدقيق محور الارتكاز لسلامة المنتجات التي تقدمها المصارف لعملائها وللتأكد من موافقتها لفتاوى هيئة الرقابة الشرعية، فإذا غيب هذا المبدأ أو همش فقدت الرقابة الشرعية مصداقيتها. ومن واقع الحال إذا لم تعتمد هيئة الرقابة الشرعية سياسات إجرائية مناسبة تضمن القيام بأعمال التدقيق والمراجعة على الوجه الصحيح من حيث عدد المراقبين، وصلاحياتهم داخل المصرف، وآليات الفحص، فإن من النادر أن يكون المنتج وفق المعايير التي وضعتها الهيئة.

والتساهل في هذا الأمر أوجد خللاً ملحوظاً في عمل بعض الهيئات الشرعية إلى درجة أن نجد منتجات تسوق على العملاء على أنها مجازة من الهيئة في الوقت الذي يفتي فيه الأعضاء على المنابر بتحريمها، ومنشأ الخلل هنا –في نظر الباحث– من ضعف التدقيق. والناظر في الواقع لا يجد تناسباً بين عدد المراقبين الشرعيين (الداخليين) وحجم العمل المنوط بهم، ففي دراسة [103] أجريت في عام 2007 على شريحة تضم أحد عشر مصرفاً تقدم خدمات إسلامية، وتضم(1015) فرعاً إسلامياً، وبحجم تمويل إسلامي بلغ أكثر من مئة مليار دولار، ومع ذلك فإن عدد المراقبين الشرعيين لم يتجاوز (18) مراقباً شرعياً، وكثير منهم مشغول بأعمال أخرى غير الرقابة كأمانة الهيئة الشرعية والبحوث وغير ذلك!!.

إن التأكد من حصول التدقيق بالشكل المطلوب يبقى من مسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية؛ إذ لا يجوز شرعاً أن ترى الهيئةُ المصرفَ يسوق منتجاته باسمها وهي لم تتأكد من مطابقتها لفتاواها؛ إذ يعد ذلك تضليلاً وتلبيساً على الناس. والعامي

[103]/ مركز الأوائل للاستشارات الاقتصادية.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

إذا رأى أسماء العلماء وتواقيعهم لم يتردد في الدخول في العقد ثقة بأهل العلم لا بالمصرف. فيجب على الهيئة أن ترفض التعاون مع المصرف إذا لم يوفر العدد الكافي من المراقبين ويعطيهم من الصلاحيات ما يمكنهم من إجراء التدقيق على الوجه الأتم.

ومن الوسائل التي يمكن بها تحقيق هذا المعيار ما يلي:

1- تزويد جهاز الرقابة الشرعي بالعدد الكافي من المراقبين الداخليين المؤهلين تأهيلاً مناسباً، وعدم الاكتفاء بالمراقبة الخارجية.

2- إلزام المصرف بأن تكون جميع العقود والمنتجات التي يقدمها لعملائه مجازة بصورتها النهائية من هيئة الرقابة، ويوثق ذلك بتوقيع أعضاء الهيئة على المنتج بصورته النهائية،بحيث لا تكتفي الهيئة بإجازة الهيكل العام للمنتج.

3- وضع السياسات الإجرائية للرقابة الداخلية وفق الطرق الفنية المعتبرة واعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية.

4- تمكين المراقبين الداخليين من الاطلاع على المستندات والوثائق التي يتطلبها العمل الرقابي.

5- إجراء فحص عشوائي يكون شاملاً لجميع أنواع المنتجات المصرفية للتأكد من مطابقتها لفتاوى الهيئة.

6- إعداد تقارير رقابية دورية يقدمها رئيس الرقابة الداخلية لهيئة الرقابة الشرعية.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

7- إعداد هيئة الرقابة الشرعية تقريراً رقابياً يغطي جميع تعاملات المصرف ويقدم لجمعية الشركاء.[104]

المعيار الخامس: الالتزام بالاجتهاد الجماعي:إن ما يميز فتاوى الهيئات الشرعية أنها صادرة عن اجتهاد جماعي، وهذا بلا شك يعطي الفتوى قوة وقبولاً. فالأمر كما يقول عبيدة السلماني لعلي بن أبي طالب –رضي الله عنه . : " رأيك مع عمر في الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك".[105]

ولا يتحقق وصف الاجتهاد الجماعي إلا بأن يكون عدد الأعضاء ثلاثة؛ لأن المستشار الواحد ليس بجماعة، وأما الاثنان فهما دون أقل الجمع عند من يرى من أهل العلم أن أقله ثلاثة؛ ولأن الاثنين إذا اختلفا في الرأي وترجح رأي أحدهما لأي سبب فيكون اجتهاداً فردياً.

المعيار السادس: التوفيق مع فتاوى الهيئات الأخرى :لا ينبغي للهيئة الشرعية أن تستغل موقعها وثقة الناس بها في الانفراد بآراء تخالف بها ما عليه جمهور المعاصرين في النوازل المالية، ذلك أن رسالة الهيئات لا تقتصر على إصدار الفتاوى فحسب، بل ينبغي أن تسهم في تقارب الفتاوى. ولا بأس بأن تتخلى الهيئة أو بعض أعضائها عن بعض الآراء موافقة للجماعة؛ فإن موافقة الجماعة في المسائل الاجتهادية الظاهرة فيما يراه المجتهد مرجوحاً خير من مفارقتهم إلى مايراه راجحاً. وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ويسوغ أيضا أن يترك الإنسان الأفضل

---

[104]/ ويمكن الاستزادة في بعض الجوانب الفنية لعمل الرقابة الشرعية إلى ما تضمنته معايير الضبط الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة 1/ 2-47

[105]/ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في باب بيع أمهات الأولاد 185/5. وصححه الشوكاني في نيل الأوطار 117/5.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

لتأليف القلوب، واجتماع الكلمة خوفا من التنفير عما يصلح كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم بناء البيت على قواعد إبراهيم ...وقال ابن مسعود – لما أكمل الصلاة خلف عثمان، وأنكر عليه فقيل له في ذلك، فقال – الخلاف شر; ولهذا نص الأئمة كأحمد وغيره على ذلك بالبسملة، وفي وصل الوتر، وغير ذلك مما فيه العدول عن الأفضل إلى الجائز المفضول، مراعاة ائتلاف المأمومين، أو لتعريفهم السنة، وأمثال ذلك ".[106]

ويمكن أن يتحقق هذا المبدأ من خلال وسائل متعددة منها:

1- أن تحرص الهيئة على عدم مخالفة القرارات والمعايير الصادرة من هيئات الاجتهاد الجماعي الدولية، مثل: مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2- تكوين هيئة شرعية عليا في كل دولة تضع المعايير الشرعية وتراقب عمل الهيئات الشرعية.

3- توحيد المصطلحات والمفاهيم المالية بين الهيئات الشرعية؛ حتى تسهل مقارنة الآراء وموازنتها.

4- عقد لقاءات دورية بين الهيئات الشرعية على مستوى البلد الواحد.

المعيار السابع: الالتزام بالمقاصد الشرعية :من الضروري أن تعكس تعاملات المصرف الإسلامي المقاصد الشرعية وأخلاقيات التعامل التي جاء بها الإسلام.

---

[106]/ الفتاوى الكبرى 2 / 182. ومن ذلك أيضاً ما جاء في المدونة: " قلت لمالك: إنه يلينا قوم يرون خلاف ما ترى في السهو؟. قال : اتبعوه فإن الخلاف شر". المدونة 222/1.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

وعلى هيئة الرقابة ألا يقتصر دورها على المراجعة الشكلية للعقود، بل لا بد من النظر المقاصدي للعقود وما تحققه من مصالح للمجتمع؛ وألا تُغلَّب مصلحة المصرف في تحقيق الربح على النظر إلى الآثار السلبية على المدى البعيد لعقود أصبحت من صميم أعمال المصارف الإسلامية. وإن مما يعاب على المصارف الإسلامية أن كثيراً من البدائل المقدمة لا تختلف في مآلاتها عما تقدمه المصارف الربوية، مما جعل البعض ينظر نظرة ريبة تجاه المصرفية الإسلامية ومدى قدرتها على حل المشكلات المالية. فمن بين المنتجات المصرفية نجد أن التورق اكتسح عقود التمويل الأخرى التي كانت المصارف الإسلامية تفتخر بها في بداية انطلاقتها كالمرابحة والاستصناع والسلم والمشاركة، بل حتى المرابحة أصبحت تتم ورقياً في سلع دولية يشوبها الكثير من الشكوك، وما تأخذه المصارف الإسلامية فيما يسمى ب" الرسوم الإدارية " في التسهيلات البنكية في بطاقات ائتمان أو خطابات ضمان أكثر من الفوائد الربوية التي تأخذها البنوك الربوية، وهاهي مديونيات الأفراد تتراكم وتتضاعف حتى بلغت أرقاماً مخيفة، ولم يقف الأمر عند أصل الدين بل يتضاعف مع مرور الزمن من خلال قلب الدين. ولا شك أن إعطاء هذه المنتجات الصبغة الشرعية جعل الناس يقبلون عليها بلا تردد. ومن المتعين على هيئات الرقابة المبادرة بإعادة النظر في بعض المنتجات التي لا تتفق مع المقاصد الشرعية؛ وأن تجعل من ضمن أولوياتها المحافظة على المقاصد الشرعية، وإلزام المصرف بها، بأن يجعلها في رسالته، ومن ضمن أهدافه، بحيث تتجلى أخلاقيات الإسلام في تعاملاته وأرباحه وتسويقه وسلوك موظفيه.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

المعيار الثامن: تجنب الأقوال الشاذة وتتبع الرخص :تعد الفتوى صمام الأمان وخط الدفاع الحصين للمحافظة على مسيرة المصارف الإسلامية، فإذا حصل الخلل فيها فلا يجدي التدقيق ولا المراجعة. ووجود قول سابق لأحد الفقهاء المتقدمين ليس مسوغاً لتبني ذلك القول، فالأقوال كلها تقاس بمعيار الكتاب والسنة، وأما قول العالم فيحتج له ولا يحتج به،

وقد "قيل للإمام أحمد: إن ابن المبارك قال كذا وكذا. قال: ابن المبارك لم ينزل من السماء. **وقال:** من ضيق علم الرجل أن يقلد...وفي واضح ابن عقيل: من أكبر الآفات: الإلف لمقالة من سلف، أو السكون إلى قول معظَّم في النفس لا بدليل، فهو أعظم حائل عن الحق، وبلوى تجب معالجتها". [107] ويجدر التنويه هنا بقرار مجمع الفقه الإسلامي في ضوابط الأخذ بالرخص الفقهية، ومما جاء فيه:

"**الرخص الفقهية:** ما جاء من الاجتهادات المذهبية مبيحاً الأمر في مقابلة اجتهادات أخرى تحظره...ولا يجوز الأخذ برخص المذاهب الفقهية لمجرد الهوى؛ لأن ذلك يؤدي إلى التحلل من التكليف، وإنما يجوز الأخذ بالرخص بمراعاة الضوابط الآتية: **الأول:** أن تكون أقوال الفقهاء التي يترخص بها معتبرة شرعاً، ولم توصف بأنها من شواذ الأقوال. **والثاني:** أن تقوم الحاجة إلى الأخذ بالرخص. **والثالث:** أن يكون الآخذ بالرخص ذا قدرة على الاختيار أو أن يعتمد على من هو أهل. **والرابع:** ألا يترتب على الأخذ بالرخص التلفيق. والخامس: ألا يكون الأخذ بالرخص ذريعة للوصول إلى غرض غير مشروع. والسادس:أن تطمئن نفس المترخص للأخذ بالرخصة". وفيما يتعلق بالتلفيق جاء نص القرار:" حقيقة التلفيق

[107]/ شرح الكوكب المنير ص 629.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

في تقليد المذاهب هي أن يأتي المقلد في مسألة واحدة ذات فرعين مترابطين فأكثر بكيفية لا يقول بها مجتهد ممن قلدهم في تلك المسألة.. ويكون التلفيق ممنوعاً في الأحوال الآتية: إذا أدى إلى الأخذ بالرخص لمجرد الهوى..أو إذا أدى إلى نقض حكم القضاء أو نقض ما عمل به تقليداً في واقعة واحدة أو إذا أدى إلى حالة مركبة لا يقرها أحد من المجتهدين".[108]

المبحث الثالث:

المصارفالإسلامية:(تعريفها،نشأتها،مواصفاتها...)

المطلب الاول" تعريفالمصارفالإسلامية :

لقدتعددتتعاريفالمصارفالإسلاميةوتنوعتتنوعاكبيرا،واختلفتمنمؤلفلآخروسنحاولالتطرقل بعضهذهالتعاريفعلسبيلالتمثيللاالحصرعلىالنحوالآتي:

1

ـمؤسسةماليةمصرفيةلتجميعالأموالوتوظيفهافينطاقالشريعةالإسلاميةبمايخدمبناءمجتمعال تكاملاالإسلاميلتحقيقالآتي :

أجذبالأموالوتعبئةالمدخراتالمتاحةفيالوطنالإسلاميوتنميةالوعيالادخاري.

بتوجيهالأموالللعملياتالاستثماريةالتيتخدمأهدافالتنميةالاقتصاديةوالاجتماعيةفيالوطنا لإسلامي .

[108]/ مجلة مجمع الفقه الإسلامي (8/ 637/1).

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

جالقيامبالأعمالوالخدماتالمصرفيةعلىمقتضىالشريعةخالصةمنالرباوالاستغلالوبمايحلمش كلةالتمويلقصيرالأجل."[109]

2

المصرفالإسلاميهوذلكالمصرفالذيلايتعاملبالفائدةويقومعلىقاعدةالمشاركة،ويهدفإلىمنح قروضحسنةللمحتاجين."[110]

3

تلكالمصارفأوالمؤسساتالتييتمإنشائهاونظامهاالأساسيصراحةعلىالالتزامبمبادئالشر يعةالإسلامية،وعلىعدمالتعاملبالفائدةأخذاوعطاء ".[111]

المطلب الثاني:

"نشأةالمصارفالإسلاميةفيالعصرالحديث:[112]

بدأتبتجربةمدينةميتغمرالمصريةسنة 1963 م،وذلكبتأسيسمصرفادخارمحليإسلاميثميتمإنشاءفروعلهفيكلقريةأوحيتجمعفيهمدخرا تالناستحتإشرافمصرفميتغمر،وتوظفهذهالمدخراتفيخدمةاحتياجاتهمفيمناطقهم،ويعو دالفضلفيإنشائهإلىالعالمالاقتصادالإسلاميالأستاذالدكتورأحمدالنجارالذيوجدالسندالسيا سيلفكرةإنشاءالمصرفلدىأحدأعضاءقيادةالثورة،فصدرمرسومجمهوريتحترقم 17 /

[109]/ أبو المجد حرك : البنوك الإسلامية ما لها وما عليها ص 29 . 30.

[110]/ موسوعة البنوك الإسلامية ج 3 ، ص : 87 .

[111]/ الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية اتفاقية التأسيس ص : 10.

[112]/ محمد عثمان شبير : المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي 256 . 262 وقارن بـ عائشة الشرقاوي المالقي : البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ص:65 . 74.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

1961

يأذنلهفيإنشائهفيالمكانالمحددلهوهوميتغمر،وقبلصدورالمرسومأنجزتعدةدراساتإداريةواجتم

اعيةوميدانيةمهدتلصدورهليفتتحأبوابهفيبيوليوسنة 1963

م،لتفتتحلهخمسةفروعهامةوتحملنفسالتسميةسنة 1965

مغيرأنهذهالتجربةكانخليفهاالفشلوالتعطلبسببالإشاعاتالمغرضةالتيأثيرتحولها،وفيسنة

1966

مقررتجامعةأمدرمانتدريسمادةالاقتصادالإسلاميمنتدبةلذلكثلةمنالعلماءالمختصينالذين

خرجوافيالنهايةبمشروعمصرفبلافوائد،وقدمهذاالمشروعللمصرفالمركزيالسودانيلاعتمادهل

كنوقعتظروفحالتدونتنفيذه.[113]

وفي 1971 مصدرقانونبنكناصرالاجتماعيرقم 66 المحرمالتعاملبالربا.

وفيسنة 1975

مأنشئالبنكالإسلاميللتنميةبجدةهادفاإلىدعمالتنميةالاقتصاديةوالتقدمالاجتماعيلشعوب

الدولالإسلاميةالأعضاء،وبنكدبيالإسلاميالذيأسسبموجبمرسومحكوميصادرعندولةد

بي.

وفيعام 1977

متأسسبنكفيصلالسودانيوبنكفيصلالإسلاميالمصريوبيتالتمويلالكويتي،هذافضلاعنإنش

اءالاتحادالدوليللبنوكالإسلاميةالذيمقرهبمكةالمكرمةوالذيتمالاعترافبهمنقبلالدولالإسلا

[113]/ الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية : الموسوعة العلمية للبنوك الاسلامية. القاهرة.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

مية فيالاجتماعالتاسعلوزراءخارجيةالدولالإسلاميةالمنعقدفيداكاربالسنغالسنة 1978 م .

وفيعام 1978 متأسسالبنكالإسلاميالأردنيللتمويلوالاستثماربموجبقانونخاصمؤقترقم 13 إلىأنجاءتسنة 1985 محيثصدرفيهقانوندائم،ثمسجلكشركةمساهمةسنة 1986 م .

وفيسنة 1979 أنشئبنكالبحرينالإسلاميطبقاللمرسومرقم 2 ،وباشرأعمالهفينوفمبرمنالسنةنفسها،وفيسنة 1983 مبنكفيصلالإسلاميالبحريني، كماعرفتقطرأولبنكإسلاميسنة 1982 موهومصرفقطرالإسلاميثمفيسنة 1988 متمتأسلمتبنكالراجحيبالمملكةالعربيةالسعودية .[114]

المصارفالإسلاميةفيالدولالإسلاميةغيرالعربية :

لقدأنشئتعدةمصارفإسلاميةفيهذهالدولكإيرانالتيحولتجميعمصارفهاإلىمصارفإسلامية بموجبالفصل 43 منقانون 1983 الذيعوضفوائدالمصارفبمكافأةتأخذهاالمصارفمقابلماتقومبهمنأعمالوخدمات،والأمرنف سهببباكستان،إذأشرفمجلسالفكرالإسلاميالباكستانيعلىإحلالالنظامالإسلاميمحلنظا مالفوائد. (115)

المصارفالإسلاميةفيالدولغيرالإسلامية:

[114]/ الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية : الموسوعة العلمية للبنوك الاسلامية. القاهرة.

[115]/ عائشة الشرقاوي المالقي : البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ص:86 . 92.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

لقداستهوبالنجاحالباهرالذيحققتهالمصارفالإسلامية كثيرامنالمتعاملينوالمودعينمماا استدعى إنشاءمصارفإسلاميةفيهذهالدولغيرالإسلامية كدارالمالالإسلاميبسويسراالتيأنشئتفي 1981/07/27 م،وبدأتنشاطهاالفعليفي 01 جانفي 1982 م،وكالمصرفالإسلاميالدوليبالدانماركالذيتحصلعلىالترخيصبتاريخ 17 فيفري 1983 موكمجموعةالبركةببريطانياسنة 1981مإلاأنالعراقيلالكثيرةالتيواجهتالمجموعةأدتإلىإغلاقهامنطرفالبنكالمركزيالبريطانيسن ة 1993م،محتجاعلىملكيةالمصرفوإدارتهوتركيبةالمجموعةالمالكة،وهيدونشكأسبابإداريةبحت ة،لاعلاقةلهابنجاحأوفشلالمصرف.

كماأنشئتباللكسنبورجالشركةالقابضةالدوليةلأعمالالصيرفةالإسلاميةسنة 1978م.

كماأنشئمصرفكبريسالإسلاميبقبرصسنة 1982 مفيالقسمالتركيمنهاوالذييستغلهاالطلبةالذينيدرسونفيمعهدالاقتصادالإسلاميبقبرصلتح سينتكوينهممنأجلتطبيقأفضللمبادئالمصارفالإسلامية.[116]

مواصفاتالمصارفالإسلامية :

1 ـ عدمتلبسالمعاملاتالمصرفيةبالربا .

2 ـ عدمتلبسالمعاملاتالمصرفيةبالجهالةوالغرروالنجش .

3 ـ خضوعالمعاملاتالمصرفيةلعنصرالمخاطرة .

[116]/ عائشة الشرقاوي المالقي : البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ص: 80 . 85.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

4 ـخلوالمعاملاتالمصرفيةمنشروطالإذعانوالإلزامبمالايلزم .

5 ـخلوالمعاملاتالمصرفيةمنعنصرالمقامرة .

6 ـوجودرقابةشرعيةمقومةومصححةلمايحدثمنمعاملاتمصرفيةلاتتماشىمع أحكامالشريعةالإسلامية.

7

ـخضوعالمعاملاتالمصرفيةلقاعدةالغنمبالغرم،إذلوتعاقدشخصمعآخرفيمعاملةمادونأنيتح ملأيةخسارةوأنيكونلهالربحفقط،فيكونذلكالعقدباطلاًلأنهيخالفحكمالإسلامومنطقال عدالة،وعليهفإنعلماءالمصرفيةالإسلاميةجعلوامنتلكالقاعدةأساسالتطبيقمبدأالمشاركة فيالربحوالخسارةكبديللسعرالفائدةفيالنظامالمصرفيالتقليدي. (117)

8

ـقيامالبنكالإسلاميبممارسةتطهيرالأموالالمودعةلديهسنويا،وذلكبإخراجالزكاةالواجبةش رعامتبلغالمالنصابا،وحالعليهالحول . (118)

9

ـالالتزامالتاموالكاملبقاعدةالحلالوالحرامعندقيامهابأعمالهاونشاطاتها،إذلاتمولإنتاجالكرو مإذاكانهذاالإنتاجموجهالاستخدامالخمور،فلايجوزتمويلهلتلبسهبالحرامالأنمايؤديإلىالحرامي كونحراما . (119)

117/ إبراهيم عبد الحليم عبادة : مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية ص :36 . 39 و 59 و 78.

118/ أبو المجد حرك : البنوك الإسلامية ما لها وما عليها ص 29.

119/ فليح حسن خلف : البنوك الإسلامية 94.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الدورالاجتماعيللمصارفالإسلامية :

1 تجميعوتحصيلأموالالزكاةوتوزيعهاعلىالمستحقينوالمحتاجينلهاالواردينفيقولهتعالى :"

إِنَّمَاالصَّدَقَاتُلِلْفُقَرَاءِوَالْمَسَاكِينِوَالْعَامِلِينَعَلَيْهَاوَالْمُؤَلَّفَةِقُلُوبُهُمْوَفِيالرِّقَابِوَالْغَارِمِينَوَفِيسَبِيلِاللَّهِ

وَابْنِالسَّبِيلِفَرِيضَةًمِّنَاللَّهِوَاللَّهُعَلِيمٌحَكِيم"

[120]،ولاشكأنتجميعهذهالزكواتوتوزيعهايتضمنشعورهذهالمصارفبالمسؤوليةالإسلامية

تجاهالمجتمعالذيتعملفيه.

2

تجميعالأموالالناجمةعنالصدقاتوالتبرعاتالتييقدمهاالمحسنونيقومالمصرفبأدائهاللمستحقي

نالفعليينلها .

3

تقديمالقروضالحسنةللمحتاجينمنأجلمواجهةتكاليفدراسةالأبناء،وتكاليفالزواجوالعلا

جوغيرها،علىأنيسددهاالمقترضدونفائدةوعلىدفعاتتتناسبمعقدرةالمقترضعلىالتسديد،معو

جودضماناتللتسديدوذلكمنخلالتحويلقسطشهريمنراتبالمقترض،أوكفالةشخصله،إذيك

ونالرجوععلىالكفيلفيحالةعدمسدادالقرضالحسن،معمراعاةمبدأالتيسيرفيالتسديد.

4

الإسهامفيزيادةالوعيالعلميوالثقافيوالديني،وذلكبعقدندواتودوراتومحاضراتوإرسالبعضالك

فاءاتالعلميةللتعمقفيميادينااختصاصاتها .

[120]/ القران الكريم سورة التوبة الاية : 60.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

5

الإسهامفيتأمينالسكنالمناسبللفئاتمتوسطةالدخل،وذلكعنطريقتأجيرهالهذهالسكناتإجا

رةتنتهيبالتمليك .

6

الإسهامفيإيجادمؤسساتصحيةأوتعليميةتساعدعلىتقديمالخدماتللأفرادالمحتاجينمنذويال

دخلالضعيف.[121]

المطلب الثالث :

أبرزالمعاملاتالماليةالمعتمدةفيالمصارفالإسلامية :

1

تحويلالنقودمقابلمبلغيسيرمنالمال،لأنهذاالمبلغالذييأخذهالمصرفالإسلاميمنظيرالتحويلهو

وأجرةمشروعة.

2

إصدارشيكاتالسفر،إذالمسافرالذييتنقلبينالدوليحتاجإلىنقديسهلتداولهفيالبلادالتييسافرإلي

ها،فيشتريالمسافرمقدارامنذلكالنقدلايقبضهنقداوإنمايأخذهفيصورةصكلهقوةالنقد،ي

صرفهفيأيمكانبالمبلغنفسهالذيعليه،أوبقيمتهمنعملةأخرى،لأنذلكأيسرتداولاوأسلممنح

ملالنقودنفسها.

---

[121]/ فليح حسن خلف : البنوك الإسلامية 170 . 178 .

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

3 بيعسهامالشركاتنظيرأجرةيسيرةيتقاضاهامنالشركةباعتبارهوكيلالهافيعمليةالبيع .

4

تسهيلالتعاملمعالدولالأخرى،إذيوفرعلىالمتعاملينكثيرامنالعناءوالمشقات،لأنهينوبعنهمف يالدفعللثمنوالاستلاملوثائقشحنالبضاعة. (122)

المطلب الرابع :علاقةالمصارفالإسلاميةبالمصرفالمركزيوالمصارفالتجارية :

1 وظيفةالبنكالمركزي:

أإصدارالنقودإذيطلقعليهبنكالإصدار .

بالاحتفاظباحتياطيالبلدمنالذهبوالعملاتالأجنبية .

جإلزامالبنوكبإيداعنسبةمعينةمنأرصدتهاالنقديةيحددهاالبنكالمركزي.

دبعدالملاذالأخيرللبنوكللاقتراضمنهإذااحتاجتالسيولةفيقرضهابفائدة،ممايجعلالبنوكالإس لامية لاتستفيدمنهفيهذهالحالةلأنالقرضبفائدةمحرمشرعاأخذاوعطاء .

هـمراقبةالبنوكالمرخصةإذيقومبزياراتتفتيشيةلهامنأجلضمانحقوقالمودعينوالمساهمين .

وـاتخاذالتدابيرالمناسبةلمعالجةالمشكلاتالاقتصاديةوالماليةالمحلية .

122/ نور الدين عتر : المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام 38 .

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

زيعتبرالبنكالمركزيبنكاللدولةتودعفيهمؤسساتهاودوائرهاأموالها .

حالقيامبعقدالصفقاتمعالدولالأجنبية .

طإصدارالقروضالعامةوتوليخدماتها.[123]

2 ـعلاقةالمصرفالإسلاميبالمصرفالمركزي :

ونتصورفيهذهالعلاقةأحدأمورثلاثة :

أأنيكونكلامنالأثنينالخضوعلنصوصالشريعةالإسلاميةفيتعاملاته،فهناتكونالعلاقةعلاقة تكاملكماهوالشأنفيالدولالتيحولتمصارفهاإلىمصارفإسلامية كباكستانوإيرانوالسودان .

بأنتكونبعضالبنوكالمركزيةقدأصدرتقوانينخاصةتتلاءممعطبيعةالمصارفالإسلاميةممايمكنا لم صرفالإسلاميمنتحقيقأهدافهمتجنبابذلكالوقوعفيالمحاذيرالشرعية كالربا،وممنسلكهذاا لم سلكتركياوالإماراتالعربيةالمتحدة .

جأنيكونالمصرفالإسلاميخاضعالرقابةبنكمركزيتقليديتعاملبالربا،فهناتكونعلاقتهبالبنكا لمركزيمقتصرةعلىالتقيدبتعليماتهالمتعلقةبإيداعالعملاتالأجنبيةوسحبها،وإيداعنسبةمعينة منودائعهالنقديةللمحافظةعلىحقوقالمودعينوالمساهمينوالمستثمرينودونأخذللفوائدالمترتبةعن هذهالودائعلأنهاربامحرم،خلافاللبنوكالتجاريةالتيتأخذفوائدعلىإيداعاتهالدىالبنكالمركزي، معتحديدسقفإجماليللقروضالتييمنحهاأيبنكفيمدةمعينةدونالتفريقبينالبنوكالإسلاميةوالت جارية،رغمأنماتقدمهالبنوكالإسلاميةلايعدقرضا،وإنماهواستثمارومشاركةفيالربحوالخسارة

[123]/ محمد عثمان شبير : المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي 368 . 369 وقارن بـ : محمد مصلح الدين أعمال البنوك والشريعة الإسلامية ص : 66 . 67.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

،إضافةإلىقيامالبنكالمركزيبالتفتيش،والرقابةعلىالمصارفالإسلامية،وذلكبقيامممبعوثينمنقبله بزياراتتفتيشيةمفاجئة،للتأكدمنمدىمطابقةالبياناتالمقدمةمنقبلالبنكالإسلاميمعالسجلات،والقيودالمحفوظةلديه.[124]

3 .علاقةالمصرفالإسلاميبالمصارفالتجارية :

لقدثارجدلكبيربينعلمائناالمعاصرينحولمسألةتعاملالمصارفالإسلاميةمعالمصارفالتجاريةإلى قائلبحرمةهذاالتعاملمطلقاحتىلاتشجععلىالحصولعلىسيولةتستخدمهافيالربامحرمشرعا، وإلىقائلبجوازالتعاملمعهافيالمعاملاتالمصرفيةالخاليةمنالربابأخذابمبدإالضرورةتقدربقدرها،و لكونالتعاملمعهامماتعمبهالبلوى،ولكونالمسلمينكانوايتعاملونمعالمشركين،واليهودفيمالارب افيهحتىأنرسولاللهصلىاللهعليهوسلممماتودرعهمرهونةعندیهودي،وعليهفيضيقنطاقهوي قصرعلىالتعاملاتالمشروعة،وبناءعلىهذاالقولالأخيرتكونعلاقةالمصرفالإسلاميمغيرهمنا لم صارفالتجاريةعلاقةدائنبمدينخاليةمنالربا،ويمكنأنتكونعلاقةمشاركةوفقالضوابطالشرعية للشركةالمتعلقةبرأسالمالواقتسامالأرباححسبالاتفاق،وتحملالخسارةبحسبنسبةالمالالمشاركب هر.[125]

أوجهالاتفاقوالتباينبينالمصارفالإسلاميةوالمصارفالتجاريةالتقليدية:

[124]/ محمد عثمان شبير : المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي 372 . 375.

[125]/ المرجع السابق 375 . 279.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

1 .أوجهالاتفاق :

أخضوعكلمنهمالرقابةالبنكالمركزيوتعليماتهوقراراتهوأنظمتهوقوانينهذاتالصلةبأعمالالبنو
ك.

بعدمدفعكلمنهماأيةفائدةلأصحابالحساباتالجارية،لأنالهدفمنهذهالحساباتالقيامبالمعام
لاتالجاريةاليوميةوليسالحصولعلىعائدمنها،لأنالمصارفالإسلاميةلاتتعاملبالفائدةلذافإنهالا
تتيحمشاركةهذهالحساباتفيالأرباحلأنهاتحسبحينالطلب،وتقلبذلكإمكانيةاستخدامها
منقبلالمصارف.[126]

جاستبدالالعملاتالذييقومعلىأساسالقبضفيمجلسالعقدوبسعريومالعقد.

دتأجيرالخزائنالحديدية .

هالتحويلاتالنقدية.[127]

2 .أوجهالاختلاف :

[126]/ محمد عثمان شبير : المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي 364 . 365، و فليح حسن خلف : البنوك الإسلامية 100 . 101 .

[127]/ محمد عثمان شبير : المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي 365.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

أقياما لمصارف الإسلامية فيتعاملاتها على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة، بينما تقوم البنوك التجارية التقليدية على نظام الفائدة (الربا)

أخذا وعطاء، أي على أساس القرض بزيادة مشروطة ثابتة منذ وقت الإيداع.

بتوليا لمصارف الإسلامية مجالا الاستثمار مساحة كبيرة فهي تقوم على المرابحة للآمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرهما، مما يفضي إلى تعاون رأس المال والعمل، خلافا للبنوك التجارية التقليدية التي توليا لإقراض الأهمية الكبرى، ولا تقبل على الاستثمار إلا في نطاق ضيق من أعمالها.[128]

جخضوع المصارف الإسلامية إلى رقابة شرعية وأخرى مالية، إذ تضمن الرقابة الشرعية الإشراف على أعمال ونشاطات هذه المصارف لتكون متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها، خلافا للبنو كالتجارية إذ تخضع لرقابة مالية فقط .

دأخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتيسير الذي تتمفيهم راعاة الجوانب الإنسانية كتأجيل دين المع سر أخذا بقوله تعالى : " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة "[129]، خلافا للبنوك التجارية التقليدية التي تزيد إعسارها إعسارا بتحميلها ربا مركبا يتمثل في الفائدة التي تدفعها في حالة عجزها عن تسديد دينها في موعد الاستحقاق، والتي تسمى بالفوائد التأخيرية أو فوائد الفترة التي لم يسدد فيها المقترض مبلغ القرض بعد استحقاقه، بل إنا الأمر يصل إلى أدهى من ذلك كالحجز على أموال المورهنها لصالح البنك، وبيعها بأقل الأسعار في معظم الحالات.[130]

إشكالات واردة على المصارف الإسلامية :

لقد ورد تعدة إشكالات علمية وعملية على البنوك الإسلامية نحاول إيرادها على النحو الآتي :

---

[128]/ المرجع نفسه 365 . 366.

[129]/ سورة البقرة الاية 280.

[130]/ فليح حسن خلف : البنوك الإسلامية 106 . 107.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الإشكالالأول:قديقولقائل "

كيفأجزتمفيالمصارفالإسلاميةالبيعبالثمنالمؤجلبسعريزيدعلىسعرالبيعبالثمنالمعجل،وهذامث لالربافلايكونمشروعا؟ "

والجوابنهذاالإشكاليتمثلفيالآتي :

أإنالتبادلفيالقرضيكونبينالشيءومثلهمعزيادةفيأحدالبدلينخلافاللبيعبالثمنالآجلالذييك ونبينأشياءمختلفةمتمثلةفيالسلعةالمبيعةبالثمنمنالنقود،فكيفيعقلأنيقاسأحدهماعلىالآخر ؟

بإنالزيادةفيالثمنمقابلالأجلمنمقتضياتالعدل،لأنالبائعفيحركةدائمةكلماباعسلعةاشترى أخرى،وتأخيردفعالثمنإليهيسببلهضررا حيثلايجدرأسالمالالذييشتريبهالسلعة،فيجبرهذاال ضرربالزيادةفيالثمن[131].

جتقاسمسألةالبيعبالزيادةفيالثمنمقابلالأجلعلىعقدالسلمالذييتضمنبيعسلعةمؤجلةبثمنم عجل،وفيالغالبيكونالسعرأقلمنثمنالمثلالأجلالتعجيل،فمثلمايجوزالحطمنالثمنمنأجلالتع جيلتجوزالزيادةمنأجلالتأجيل.[132]

الإشكالالثاني:إنالممولينللمصرفالإسلاميينحجمونعنإيداعأموالهمليهلأنهلايدفعفائدة ربوية،ممايؤديإلىعرقلةنجاحالمصرفالإسلامي.

والجوابعنهذاالإشكاليتمثلفيالآتي :

---

[131]/ فليح حسن خلف : البنوك الإسلامية 106 . 107.

[132]/ محمد عثمان شبير : المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي 313 .

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

أإنالمصارفالإسلاميةأغلبمتعامليهامنالمسلمينالذينينفرونمنالتعاملبالربالمحرم،ممايجعلنفوسه متعزفعنهذاالربحالسخيف.[133]

بإنالمتأملللواقعالمصارفالإسلاميةيجدهاحققتنجاحايفوقماحققتهالبنوكالربوية،لأنالمصارفا لإسلاميةلاتعطيفائدةمحرمةمحددةولكنهاتعطيربحاحلالاغيرمحددمسبقا،وغالبامايفوقال فائدةالمقدرةمنطرفالبنوكالربوية،معوضعاحتمالاالخسارةغيرأنهقدأثبتتالتجاربفيمجالالمصا رفالإسلاميةنجاحتهاونجاحمشاريعهاالتنمويةوتحقيقهاللربحدونخسارةغالبا.

الفصل الثالث : منهجية البحث

اولاً : منهج البحث :

لكلبحثعلميلابدمنمنهجعلميييسيرعليه،ويعرفالمنهجبأنه :

الطريقالمنظمالذييسلكهاالعقلوالتفكيرالإنسانيفيدراستهمشكلةأوموضوعاً،فيمجالاتالعل ومعموماً،بقصدالوصولإلىالهدفالمرسوم،سواءتمثلفيالتعرفعلىالمبادئوالقواعدالتيتحكمالظوا هروالقضاياالعامة،أوفيإيجادحللماتفرزهتلكالأخيرةمنمشكلات[134].

[133]/ نور الدين عتر : المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام 128 .

[134]/ احمد عبد الكريم سلامة ، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة،، مصر 1999م، ص 13.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

وتعتمدهذهالدراسةعلىالمنهجالوصفيالكيفيالذييهتمبعملياتالوصفللظاهرةعنقربمستخد
ماطرقةالوصفمنخلالوصفمفهوموم ضمونالرقابةالشرعيةعلىبنكالمعاملاتالاندونيسيمناج
لالوصولإلىأفضلالنتائج،ويعرفالمنهجالوصفيبأنهمنهجيعتمدعلىدراسةالواقعأوالظاهرةك
ماتوجدفيالواقعويهتمبوصفهاوصفاًدقيقاًويعبرعنهاتعبيراًكيفياًأوتعبيراًكمياًفالتعبيرالكيفيي
صفلنالظاهرةأماالتعبيرالكميفيعطيناوصفاًرقمياًيوضحلنامقدارهذهالظاهرةأوحجمهاود
رجاتارتباطهابالظواهرالمختلفةالأخرى[135].

ثانياً :مصادرالبيانات :

مصدرالبياناتفيهذهالدراسةهومصدرميدانيوهومجتمعالبحثوالمتمثلفيبنكالمعاملاتالاندوني
سيالرئيسيبجاكرتاشاملاذلكالفئاتالاداريةالتيسوفيحصلمنهاالباحثعلىالبياناتالمطلوبةوه
ذهالفئاتهيكالأتي:-

1-مديرفرعبنكمعاملاتبمدينةمالانج.

2-بعضالموظفينببنكمعاملات

3-بعضموظفيهيئةالرقابةالشرعية.

[135]/ (ديو بولد فان دالين) مناهج البحث في التربية وعلم النفس ،القاهرة ، مصر، مكتبة الانجلو المصرية ،1985م، ص 135.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ويستخدمالبحثالكيفيالعيناتالتيتتسمبالقصدوالعمديةأوالثلجية،لأنالباحثيختارالأفرادوا لمواقعالتييرأنهاستعينهفيفهمالظاهرةالتييدورحولهاالبحث،معالحصولعلىتصريحمنالجهةأوا لأفرادالذينسيجريعليهمالدراسة[136].

إناعتمادالباحثعلىالمستوياتالسابقةجاءبناءًعلىوسيلةجمعالبياناتالتيسوفيستخدمهاكأداة لجمعالبياناتمنمجتمعالبحث (بنكالمعاملاتالاندونيسي) والتيهيموضحةفيالفقرةالتاليةالمتضمنةفيالمقابلةوالملاحظةوالوثائق .

ثالثاً : ادواتجمعالبيانات :

سوفيتعمدالباحثفيهذاالبحثعلىالأدواتالمناسبةلطبيعةالدراسةالوصفيةالكيفيةوهيالمقابلةوا لملاحظةوتحليلالوثائق،فعمليةجمعالبياناتالكيفيةتتممنخلالالمقابلاتوالملاحظات،والوثائ قوتجمعالبياناتعبرأسئلةمفتوحةالنهاية[137].

وعليهفإنأدواتجمعالبياناتلهذهالدراسةهي :-

أ-المقابلة :

وهيمحادثةموجهةبينالقائمبالمقابلةوبينشخصاخراوعدةاشخاص،ولكنهاتتميزبخصائص أساسيةوهيبإيجازمايلي :-

-المقابلةهيمواجهةبينالباحثوالمبحوث.

---

[136]/ العايب سليم، المقاربة الكمية و الكيفية في العلوم الاجتماعية، بحث مقدم لجامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر ، بدون سنة النشر، ص 4.

[137]/ كمال عبد الحميد زيتون: تصميم البحوث الكيفية ومعالجة بياناتها إلكترونيا .عالم الكتب، القاهرة، 2006،ص39.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

-

لاتقتصرالمواجهةعلىالتبادلاللفظيبينهمفقط،بلتستخدمتعبيراتالوجهونظراتالعيونوالإيماءات والسلوكالعام.

- تختلفالمقابلةعنالحديثالعاديوذلكلأنهاتوجهنحوهدفواضحومحدد.

- يقومالباحثبتسجيلالاستجابةالتيحصلعليهافينموذجسبقاعدادهوتقنينه[138].

أنواعالمقابلات:

تصنفالمقابلاتعلىالعمومحسبدرجةالحريةالممنوحةللمبحوثومنهذاالمنطلقيمكنناأننجدفيا لم ساحةالبحثية " الأكثرتداولا " أربعأنواعمنالمقابلات:

1- المقابلةغيرالموجهة

وتسمىأحيانابالمقابلةالحرةويسميها (معنخليلعمر) بالمقابلةغيرالقياسية[139]،وهي:

أنيقترحالباحثموضوعاعلىالمبحوثويقومبطرحأسئلةحرةغيرمحددة،ولايتدخلالباحثإلاالاس تثارةالمبحوثوتشجيعهوهذابشرحبعضمعانيالكلماتوكذاالهدفمنالسؤال،وبصيغةأخرىلايق ومالباحثبصياغةأسئلةمحددةمنقبل،ويتمكلهذادونخروجالباحثعنموضوعالمقابلة،وذلكبو ضعخطوطعريضةتوجهمقابلته.

2-المقابلةنصفالموجهة

---

[138]/ محمد الحفناوي، طرق البحث العلمي والاحصاء في التربية البدنية ،بحث منشور من جامعة ام القري ، كلية الجامعية بالقنفذة، ص 36.

[139]/ معن خليل عمر، الموضوعية و التحليل في البحث الاجتماعي ، دار الآفاق الجديدة، بيروت ،لبنان ، 1983 ص 21.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

فيهذاالنوعمنالمقابلةيقومالباحثبتحديدمجموعةمنالأسئلةبغرضطرحهاعلىالمبحوث،معا حتفاظالباحثبحقهفيطرحأسئلةمنحينلأخردونخروجهعنالموضوع.

3–مقابلةذاتاستمارةأسئلةمغلقة

وتسمىأيضابالمقابلةالقياسيةحيثتحددفيهامجموعةمنالأسئلةصياغةوترتيبا،واعطاءالمبحوث بعضالبدائلفيبعضالأحيانوكلهذادونالخروجعنموضوعالمقابلة.

4– مقابلةذاتاستمارةأسئلةمفتوحة

وهيالمقابلةالتييقومفيهاالباحثبتحديدالأسئلةصياغةوترتيبا،ولكنتعطللمبحوثالحريةفيالتو سعفيالإجابةوقديكونهذابدفعمنالباحثدونالخروجعنالموضوع[140] .

وسوفيستخدمالباحثالمقابلةالمغلقةالتيتتضمنأسئلةمغلقةموجهةإلىالمبحوثينفيبنك معاملات.

ب– الملاحظة :

إنالأداةالثانيةمنأدواتجمعالبياناتلهذهالدراسةهوالملاحظةوهيتعنيالاهتمامأوالانتباهإلىال شيءأوحدثأوظاهرةبشكلمنظممعنطريقالحواسحيثنجمعخبراتنامنخلالمانشاهدهأونسم عنه،والملاحظةالعلميةتعنيالانتباهللظواهروالحوادثبقصدتفسيرهاواكتشافأسبابهاوالوصو لإلىالقوانينالتيتحكمها[141] .

---

[140]/ نبيل حميدشة، المقابلة في البحث الاجتماعي، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 8 لسنة 2012م، ص 102.

[141]/ جودت عزت عطوي :أساليب البحث العلمي :مفاهيمه، أدواته ،طرقه الإحصائية، دار الثقافة للنشر و التوزيع،2007 ، ص 120.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

أنواعالملاحظة

يمكنتمييزنوعينمنالملاحظاتهما:-

1-الملاحظةالبسيطةأوالفجة

تطلقعلىالملاحظاتالسريعةالتييقومبهاالإنسانفيحياتهالعادية،وترتبطبالنظروالاستماعلموق فمحددودنالمشاركةالفعليةفيه، كملاحظةأداءأشخاصلمهمةمعينةأوعنداجتماعمعينوما شابهذلك،وهيملاحظةعرضيةلاتهدفإلىالكشفعنحقائقوهيتأتيدونضبطعلميأواتخاذإجراء اتمعينةأواستخداماًجهزةأوأدواتقياسدقيقةلتحديدأبعادأوسماتالظاهرةالمدروسةوتتضمنصو رامبسطةمنالمشاهدةوالاستماع،ويقومالباحثفيهابملاحظةالظواهروالأحداثكماتحدثتلقائ يافيظروفهاالطبيعيةدونإخضاعهاللضبطالعلمي،وهذاالنوعمنالملاحظةمفيدفيالدراساتا لاستطلاعيةالتيتهدفإلىجمعبياناتأولية عنالظواهروالأحداثتمهيدالدراستهادراسةمتعمقةو مضبوطةفيالمستقبل[142].

2-الملاحظةالعلميةأوالمنظمة

يعتبرهذاالنوعامتداداطبيعياللملاحظةالبسيطةإذيصممطبقالخطةموضوعيةويستخدمال كثيرمنالأدواتوالإجراءاتالتجريبيةوتهدفالملاحظةالعلميةإلىتحقيقفرضعلميمحدد، كماتو جهللكشفعنتفاصيلالظواهروالعلاقاتالتيتتواجدبينهابطريقةضمنيةغيرظاهرةأوبينهاوبينال ظواهرالأخرى.

[142]/ محمد محمد الهادي: أساليب إعداد و توثيق البحوث العلمية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1990 م، ص 146.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

وتختلفالملاحظةالعلميةعنالملاحظةالبسيطةفيالدقةوتوقعالهدفالمرادتحقيقه، كماتخضعلضو ابطمعينةتحققثباتهاوصدقهاأيأنالعقلالبشرييقومفيهابنصيبكبيرفيملاحظةالظواهروتفسير هاوبذلكلاتقتصرالملاحظةالعلميةعلىمجردالحواسكماهوالحالفيالملاحظةالبسيطةبليج بالمشاركةالفعليةلجمعأكبرقدرمنالبياناتاللازمةللدراسة[143] .

وسوفيعتمدالباحثعلىالملاحظةبنوعيهاكوسيلةثانيةمنوسائلجمعالبياناتفيهذهالدراسةالمي دانية، ويعقد ملاحظته في بنك معاملات في طريق كرتانكار(Kertanegara)مالانج.

3- الوثائق

فيالبحوثالوصفية،فإنالباحثيرجعإلىالسجلاتالرسميةالمكتوبةوالشفويةفيدرسالوثائقوالملفاتو الإحصاءاتوالقوانينوالأنظمةالتيتكزنسائدةفيالفترةالتيفيهاالظاهرةموضوعالبحث[144].

إنالوثائقتعتبرالأداةالثالثةالمستخدمةفيالبحوثالوصفيةالكيفيةوتعتمدعلىاطلاعالباحثكما فيهذهالدراسةعلىوثائقالمصرف – بنكالمعاملاتالاندونيسيعلىاختلافتلكالوثائقبمايكونقاعدةبياناتوتمدالباحثبمعلوماتتمكن

[143]/ محمد محمد الهادي: أساليب إعداد و توثيق البحوث العلمية، القاهرة، المصدر السابق، ص 146.

[144]/ أسيل الجراح وأخريات ، منهجية البحث العلمي ،رسالة ماجستير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد، 2010م ، ص 11.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

همنمعرفةجوانبالرقابةالشرعيةالتييبنتهجهاالمصرفوالتيتظهربجلاءمنخلالالوثائقالموجودةبا لم صرف.

ولقد استخدم الباحث في هذه الدراسة نوع المقابلة الموجهة والنصف الموجهة وكانت في المقابلة الموجهة هي التقابل في عين المكان محل الدراسة.

وانا عن المقابلة النصف موجهة فهي تعني طرق الاتصال كالاتصال الهاتفي والمكالمات وطرق التواصل الاجتماعي وكذلك استخدام وسائل بعض الاعلام كالنشرات والندوات العلمية.

رابعاً : تحليلالبيانات:

إنهاالمرحلةالأخيرةمنمراحلالبحثوفيهايتمتحليلالبياناتالتيتمجمعهامنمجتمعالبحثبواسط ةالمقابلةوالملاحظةوالوثائقوتعتبرمرحلةتحليلالبياناتمنأدقالمراحللأنهاالمرحلةالحاسمةفيالبحثف علىضوئهاتصاغالنتائجالنهائيةللبحث .

ومنخلالاطلاعالباحثعنهذهالمرحلةمايجبمعرفتهعنهافقدتعرفالباحثعلىالمراحلالواجباتباع هافيعمليةتحليلالبياناتوهذهالمراحل**هي**:-

1- مرحلةجمعالبيانات

2- مرحلةتنظيموتصنيفالبيانات

3- مرحلةعرضالبياناتواختصارهاوتقديمهاعلىهيئةأفكارمحورية

4- استخلاصالنتائجوعرضهاوالتأكدمنتطبيقهاوتحليلالبيانات.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

6- هيكل البحث :وهو حسب الهيكل الاتي

ال فصل	عنوان الفصل	مضمون الفصل
الأول	العام والدراسات السابقة	هوالفصلالذييتمفيهعرضخلفيةالبحثوأسئلةالبحثوأهدافالبحثوأهميةالبحثوهي أهميةنظريةوأخرىتطبيقية،ثممصطلحاتالبحثوتشملعلىالرقابةوالمصارفالإسلامية ويحتويالفصلأيضاعلىالدراساتالسابقةوعددها 4 دراسات
الثاني	الإطار النظري	**المبحثالأول : التعريفبالرقابةالشرعيةودورهاوأهميتها** وفيهأربعمطالبوهيتعريفثمأهميةثمكوناتثمانواعالرقابةالشرعية. **المبحثالثاني : الشروطالواجبتوفرهافيعضوهيئةالرقابةالشرعية**،وفيهمطلبينهماشروطالع

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

		ضوكماأعلاه،ومعاييرضبطالجودةفيعملالرقابة. **المبحثالثالث : المصرفالإسلامية**،وفيهأربعمباحثهي : التعريفبالمصارفالإسلاميةثمنشأتهاثمأبرزالمعاملاتالماليةالمعتمدةعليهاوأخيراعلاقتهابالمصرفالمركزيوالمصارفالتجارية.
ال ثا ل ث	منهج البح ث	وهوالذييبينطريقةالبحثومنهجهمنحيثبياننوعمنهجالبحثوهوالمنهجالوصفيال كيفيومصادرجمعالبياناتوهو: بنكالمعاملاتالاندونيسيوأداوتجمعالبياناتوهيالمقابلةوالملاحظةوالوثائقوطريقة تحليلالبياناتوهيكلالبحث.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الفصل الرابع: عرض البيانات.

المبحث الأول : نبذه عامة عن بنك معاملات إندونيسيا

تأسس بنك معاملات إندونيسيا تي بي كي (TBK) بتاريخ 1 نوفمبر 1991م ، بمبادرة من مجلس العلماء الاندونيسي وحكومة إندونيسيا، وبدأ عملياته في 27 شوال 1412 هـ الموافق 1 مايو 1992م بدعم كبير من جمعية المثقفين المسلمين الإندونيسية (ICMI) وبعض رجال الأعمال المسلمين، وحاز تأسيس هذا البنك دعم المجتمع ، وقدرت أسهم الشركة عند التوقيع على عقد التأسيس بقيمة 84 مليون دولار أمريكي.

في 27 أكتوبر 1994، بعد عامين فقط من التأسيس نجح بنك معاملات إندونيسيا بلقب بنك تداول العملات . وبهذا الاعتراف فقد حاز هذا البنك المكانة الأولى والرائدة بين البنوك الإسلامية في إندونيسيا مع مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التي يجري تطويرها باستمرار.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

وعندما حدثت الأزمة الاقتصادية في العالم تأثرت إندونيسيا من جراء الأزمة المالية التي عصفت بمعظم اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، وانهار القطاع المصرفي الوطني في إطار القروض السيئة في قطاع الشركات، وبلغت نسبة التمويل السيئة أكثر من 60٪. سجل البنك خسارة قدرها 105 مليارات روبية، ووصلت الأسهم إلى أدنى مستوياتها بقيمة 39.3 مليار دولار أي أقل من ثلث رأس المال المدفوع[145].

ورغم ذلك تمكن بنك المعاملات خلال هذه الأوقات الصعبة من الرقى بالبنك في الفترة ما بين عامي 1999 و2002 ونجح في عكس حالة الخسارة إلى ربح بوضع استراتيجية وقيادة قوية والتقيد بتنفيذ عمل البنوك الإسلامية فقام بتعيين إدارة جديدة ورسم خطة لمدة خمس سنوات تتركز على عدم الاعتماد على رأسمال إضافي للمساهمين ، وعدم تسريح الموارد القائمة وخفض التكاليف واستعاد الثقة في جميع المعاملات التي يقدمها البنك بفعل الإدارة الجديدة مما أدى إلى الدخول في حقبة جديدة والنمو في عام 2004 .

علما بأن بنك المعاملات يقدم الخدمات لأكثر من 2.5 مليون عميل من خلال 275 منفذ تجزئة منتشرة في 33 اقليما في إندونيسيا. ويدعم شبكة BMIأيضا من قبل تحالف مكون من أكثر من 4000 مكتب آخر على

145- http://www.bankmuamalat.co.id/tentang/profil-muamalat?lang=ar إقتباس يوم 2015/03/17

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الإنترنت SOPPفي عموم إندونيسيا، 32000 جهاز صراف آلي، و 95000 خصم الخص بمعاملات التجار[146].

ويعتبر البنك الإسلامي حالياً البنك الوحيد الذي فتح فروع BMIفي الخارج، وتحديدا في كوالالمبور عاصة ماليزيا، لتحسين إمكانية الوصول إلى العملاء في دولة ماليزيا، وأكثر من 2000 جهاز صراف آلي في ماليزيا ويعتبر كأول بنك شرعي ، ويلتزم بنك المعاملات لتقديم الخدمات المصرفية المنسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وقد حصل على تقدير الالتزام من قبل الحكومة الماليزية ، ووسائل الإعلام والوكالات الوطنية والدولية والمجتمع على نطاق أوسع من خلال أكثر من 70 جائزة مرموقة من قبل BMI.[147]

كما حصل شهادة بأنه أفضل بنك إسلامي في إندونيسيا عام 2009 من مجلة أخبار التمويل الإسلامي (كوالالمبور)، وأفضل مؤسسة مالية إسلامية في إندونيسيا عام 2009 من جلوبال فاينانس (نيويورك) فضلا على جائزة أفضل بيت تمويل إسلامي في إندونيسيا عام 2009 من قبل ألفا جنوب شرق آسيا (هونج كونج).[148]

146- http://www.bankmuamalat.co.id/tentang/profil-muamalat?lang=ar إقتباس يوم 2015/03/17

147- http://www.bankmuamalat.co.id/tentang/profil-muamalat?lang=a اقتباس يوم 2015/03/17

148- http://www.bankmuamalat.co.id/tentang/profil-muamalat?lang=a اقتباس يوم 2015/03/17

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

لقد كان لبنك معاملات إندونيسيا دور فعال في تثقيف العملاء في مجال المنتجات المصرفية الإسلامية وأصبح أحد البدائل بالنسبة للعملاء في هذا القطاع في إندونيسيا التي تتعامل وتطبق القواعد الإسلامية في المجال المصرفي، ولقد قام البنك مؤخرا بإعادة هيكلة نفسه استراتيجياً ليتناسب مع متطلبات وتطلعات السوق الإندونيسي من خلال تحديث رسالة الماركة التجارية وثقافة الخدمات الخاصة به وتعزيز نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص به ، وبالتالي تحديث طريقة التفاعل مع العملاء ، لذلك فبنك معاملات إندونيسيا يعد أكبر بنك إسلامي مستقل في إندونيسيا يلعب دوراً في تسريع الصناعة المصرفية الإسلامية الإندونيسية وزيادة الامكانيات الاقتصادية للدولة[149].

المعلومات الرئيسية:

الاسم الرسمي :	بنك معاملات إندونيسيا
تاريخ تأسيس البنك:	1 نوفمبر 1991م
المقر الرئيسي:	جاكرتا
رأس المال الافتتاحي:	84 مليون دولار امريكي
عدد العاملين:	5848 عامل
قاعدة العملاء:	أكثر من 4 مليون
حصته في السوق:	23% في سنة(2012)

149- http://www.bankmuamalat.co.id/tentang/profil-muamalat?lang=a اقباس يوم2015/03/17

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

عدد الفروع:	454 منها فرع علمي في ماليزيا
أصول البنك:	47.92 تريليون روبية إندونيسية
نسبة نمو قيمة الأصول:	46.61% في (2013)
نسبة كفاية رأس المال:	13.37% في (2013)

المبحث الثاني:نظام الرقابة الشرعية في بنك معاملات إندونيسيا.

أ -المطلب الأول : الرقابة الشرعية في بنك معاملات اندونيسيا

من خلال المقابلة مع الاستاذ اكمل برهان الدين اتضح لي ان في أبرز النظم المعمولبها في بنك معاملات لتفعيل العمل الرقابي الشرعي مايلي:

1 -**ما يتعلق بنظام الرقابة الشرعية المعمول به في بنك معاملات اندونيسيا**

ومن خلال التنظير المطروح يمكننا تحسس نظام الرقابة الشرعية على بنك معاملات أندونيسيا من خلال ما يلي:

أ - اولاً : نظام الرقابة الشرعية في بنك معاملات اندونيسيا

وإن نظام الرقابة الشرعية المتبع في بنك معاملات ان دونيسيا هو مستنبط من القانون رقم 21 في الصادر من مجلس العلماء الإندونيسي سنة 2008 م وينص

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

هذا القانون على عدة بنود مفصلة على البنوك والمؤسسات المالية، [150] وهو يعتبر كالستار على المراقب الشرعي في بنك معاملات اندونيس يخصوصاًو في كل البنوك الإسلامية وخصوصا بنك معاملات، وفي تحت هذا القانون يوجد العديد من المعلومات وهو صدر من البنك المركزي الإندونيسي وكان رقم القانون 11-2009-33 – بأسمBBI-gcd .ونأتي لوضع النظام الشائع للعمل الرقابي في بنك معاملات فيما يلي:

1) -أن هيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات مسئولة عن تكوين وإبداء الرأي حول مدى التزام البنك بالنواحي الشرعية في جميع معاملاته.
2) -تعمل الرقابة الشرعية على المصارف معاملات في جميع البنوك وخصوصاً في بنك معاملات اندونيسيا دون معوقات وتدخلات خارجية تعيق عملها.

ب -**ثانيا : آلية الرقابة الشرعية في بنك معاملات وتكاملها مع نظم الرقابة**

بين لي الأخ أكمل برهان الدين في هذه الفقرة بأنها تقوم الرقابة الشرعية على آلية معينة أساسها السير وفقا لضوابط شرعية، وهنا يستدعي الأمر وضع إجراءات عملية تترجم آلية هذه الرقابة من بينها ما يلي:[151]

1 -تخطيط إجراءات الرقابة الشرعية في بنك معاملات

[150] أكمل برهان الدين، الاتصال الهاتفي (مالانج، 28 أبريل 2015)
[151] أكمل برهان الدين، الاتصال الهاتفي (مالانج، 28 أبريل 2015)

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ويعني هذا التخطيط رسم خطة الرقابة بصورة تنظر إلى عمق العمليات التي يمارسها البنك الإسلامي معاملات، وهذا العمق يتجلى في فهم طبيعة العملية المصرفية المراد تنفيذها من حيث الحجم والنوع والآثار المترتبة عليها والأطراف المتعاملة، وهل هي عملية خارجية أو عملية داخلية، أن الفهم الموضوعي للعملية المصرفية يضعها في بنك معاملات اندونيسيا في مدار التساؤل من حيث حلية التعامل من عدمه وفقا للضوابط الشرعية وفي ضوء الآراء الفقهية المختلفة التي تطرقت لعمليات سابقة أن وجدت وبخلاف ذلك البحث والتقصي لاستنباط رأي سواء بالقبول لعدم وجود ما يشير إلى حرمة التعامل أو رفضها لأنها تخالف نصا صريحا أو مؤولا فيه وجه مخالفة لأحكام الشريعة الغراء من خلال استشارة ذوي الاختصاص مصداقا لقوله تعالى : "..... وشاورهم في الأمر.[152]

وهذا الهيكل التنظيمي للهيئة الرقابية يبين العلاقات بين الهيئة والوحدات الأخرى:

[152] سورةآلعمران: 159

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

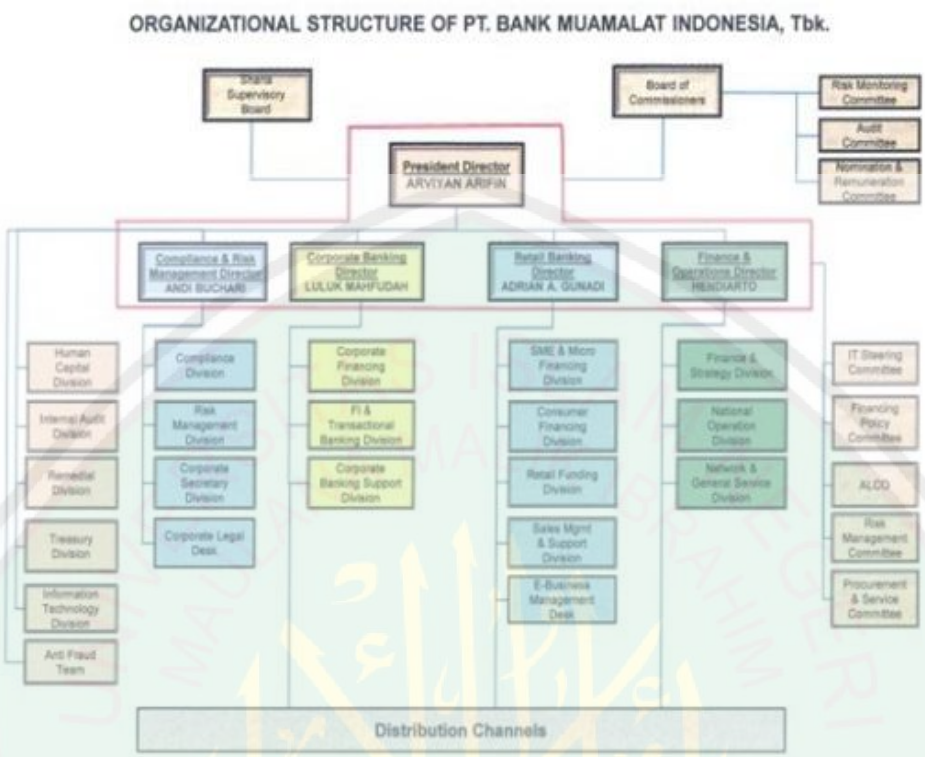

صورة لعلاقات الهيئة في بنك معاملات[153]

ومن ناحية أخرى يعتبر فهم العمليات المصرفية في بنك معاملات وإدراك أبعادها والنتائج المترتبة عليها من قبل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أمر تترتب عليه أبعاد عدة من حيث تمرير العمليات المصرفية بالسرعة المطلوبة، خاصة إذا ما علمنا أن العمل المصرفي يحتاج إلى سرعة الانجاز، كما أن لفهم تلك العمليات اثر مباشر على توقيت إجراءات الرقابة الشرعية وتكوين فكرة واضحة يبنى عليها وضع خطة رقابية تتأسس على معلومات تغطي جميع نشاطات المصرف الإسلامي وتطلعاته إلى نشاطات مستقبلية فاعلة.

[153] http://www.bankmuamalat.co.id/tentang/struktur-organisasi?lang=en#.VZOKOFJPLBY اقتباس يوم 26 / 6/ 2015.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

2 -تنفيذ إجراءات الرقابة الشرعية في بنك معاملات وإعداد أوراق العمل ومراجعتها:

من خلال اتصالي بالأستاذ اكمل برهان الدين وبعد طرح الأسئلة المتعلقة بالبحثتبين لي أن تنفيذ إجراءات الرقابة الشرعية في بنك معاملات يحتاج إلى خطوات مدروسة مبنية على الدقة والوضوح وعدم اللبس،ويمكننا في هذا المجال تلخيص أهم هذه الإجراءات:

أ - قياس مدى معرفة العاملين في بنك معاملات الإسلامي بأحكام الشريعة ولو في خطوطها العريضة وخاصة أولئك الذين على تماس مع الجمهور المتعامل، حيث أن هذه المعرفة لها منافع عدة من بينها سهولة تنفيذ العمليات وسرعتها خاصة إذا مرت على الموظف المختص عمليات مشابهة اخذ بها الرأي الشرعي، وبخلاف ذلك قد يحول التردد بالتنفيذ لعدم المعرفة إلى عرقلة العملية أو التباطؤ في الانجاز الذي يتماشى وطبيعة العمل المصرفي في ظل ظروف المنافسة وتكنولوجيا المعلومات.

ب - التأكد من أن جميع العمليات المصرفية المنفذة أو المطلوب تنفيذها في بنك معاملات موافقة لأرآء هيئة الرقابة الشرعية وأنها تدور في دائرة الشريعة الإسلامية.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ت ـ أن التعليمات والتقارير الصادرة من إدارة بنك معاملات كانت متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في إطارها العام وأنها لم تقحم البنك في دوامة عمليات مشكوك فيها.

ث ـ هناك تنسيق بين هيئة الرقابة الشرعية والجهات الرقابية الأخرى مثل دائرة التدقيق الداخلي ومراقب الحسابات الخارجي عن الكيفية التي تمر بها العمليات المصرفية في بنك معاملات والتأكد من صحتها.

3 -توثيق النتائج وإعداد التقارير

مبيناً من الأخ أكمل برهان الدين ما يلي ان توثيق وتنفيذ الإجراءات التي اتبعتها هيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات في أوراق عمل كاملة بحيث يمكن الرجوع إليها بسهولة، حيث يعتبر ذلك بمثابة دليل عمل للتقرير عما آلت إليه الممارسات العملية وتشخيص المعوقات وطرق ملافاتها أن تكررت، وعادة أن مثل هذه الأمور تتضمنها تقارير هيئة الرقابة الشرعية التي ترفع إلى أعلى جهة إدارية في البنك وهي مجلس الإدارة إضافة إلى التقارير التي ترفع إلى الجهات التنفيذية في بنك معاملات.

والشكل رقم(1) يمثل الأسلوب الإجرائي الذي تتبعه هيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات اندونيسيا محل الدراسة.

الشكل **رقم(1)**

الأسلوب الإجرائي لهيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات اندونيسيا.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ومن خلال الشكل المذكور نجد أن الرقابة الشرعية داخل بنك معاملات تتأكد مما يلي:

أ – مدى مساهمة البنك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب –التأكد من حسن استخدام العناصر اللازمة للتشغيل وهي المال والجهد والوقت.

ت –مقارنة النتائج والمنافع التي حصل عليها البنك أو التي سيحصل عليها مستقبلا وهي تتأطر بإطار شرعية التعامل.

بالإضافة إلى ما تقدم فأن من مهمة الرقابة الشرعية داخل البنك في هذا المجال إدراك درجة وعي المتعاملين مع هذا البنك (محل

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الدراسة)وأنهم على إطلاع بما ينفذه البنك من عمليات تمس مصالحهم وذلك منعا للغرر والغبن الذي لا تقره الشريعةالإسلامية السمحاء ، واتضح كذلك أن قيام الرقابة الشرعية في بنك معاملات بهذا الدور الوقائي له أهميته في تمشية العمل بالبنك وأن تكون الأطراف المتعاملة على بينة من أمرها وفقا للقاعدة الفقهية" لا ضرر ولا ضرار" كما أن الأمر في هذا الصدد يشكل حماية ذاتية لمصادر التمويل في البنك.

ث – ثالثا:انعكاسات الرقابة الشرعية على السياسة التشغيلية في بنك معاملات.

كنت مع اتصال بالأخ اكمل برهان الدين فتأكدت أن دور الرقابة الشرعية في العمل المصرفي الإسلامي في بنك معاملات يمثل دورا حياديا دون التأثر بمص الح البنك فيما إذا لم تكن متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لأن الرأي الذي تعتمده هذه الرقابة في هذا البنك يعتمد على ما تم عرضه عليها من بيانات ومعلومات.

والشكل رقم (2) يعطي تصور الأسس فقرات رأي الرقابة

شكل رقم (2) أسس فقرات رأي الرقابة الشرعية في المصارف معاملات

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

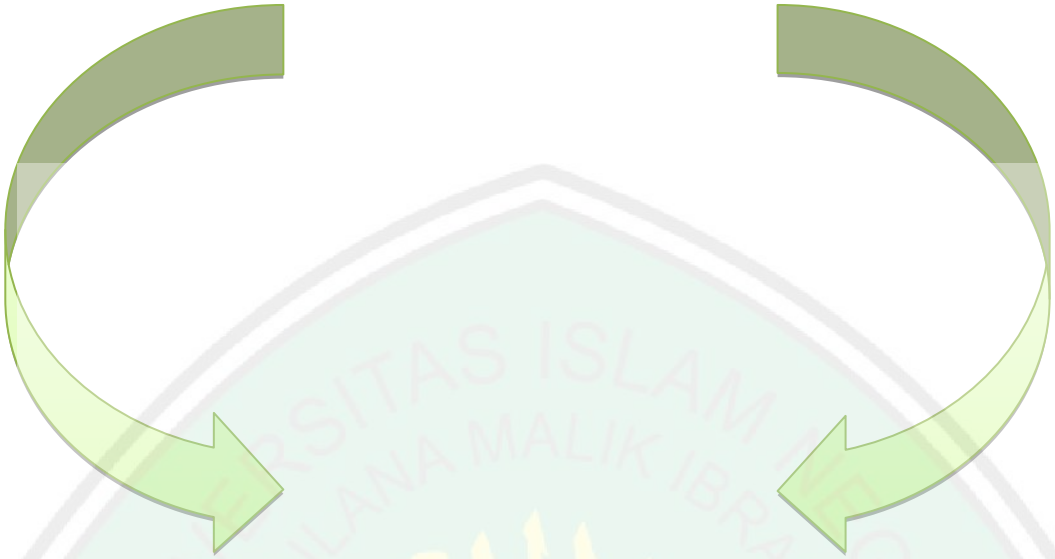

تنفيذ العمليات

رفض العمليات

ومن خلال الشكل أعلاه يتضح أن إعداد القوائم المالية والحسابات الختامية في بنك معاملات يبنى على أسس محاسبية وأخرى سلوكية ترفد المبادئ المحاسبية بالقيم الإنسانية اللازمة، ويرى بعض الكتاب أن المحاسبة في حد ذاتها تبنى على علاقات بين المحاسبين وأطراف أخرى وان العلاقات تتأثر بالسلوك وهنا يبرز دور القيم الأخلاقية، وفي موضع آخر يرى الباحث أن بعض الأعمال تدخل ضمن الاختيارات الحرة للمحاسبة ولا يمكن أن تطولها أية قواعد خارجية تخضع لسلطة الضمير، "وأفضل طريقة لتكوين الضمير هو الدين وان الدين الإسلامي اهتم

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

بالأخلاق ويأتي ذلك قدوة بالرسول صلى الله عليه وسلم: كما جاء في قوله تعالى: ((وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ)). [154]

ومن خلال المعنى المشار إليه نجد أن الرقابة الشرعية تعزز هذا المفهوم حيث تركز على الجانب الأخلاقي في المعاملات المصرفية معاملات.

ومن جانب آخر نجد أن الرقابة الشرعية داخل البنك تعمل على الإفصاح عن البيانات والمعلومات إفصاحا لا لبس فيه ولا تدليس ويرتكز هذا الإفصاح على العدل والإنصاف استرشادا بقوله تعالى: " ولا تبخسوا الناس أشياءهم" [155]

ومن هنا تتبلور أهمية رأي المراقب الشرعي ذو التأهيل المهني حيث ينصب في مصلحة الاطراف المتعاملة دون مساس بمصلحة طرف لمصلحة طرف آخر حتى ولوكان ذلك المصرف الذي هو جزء من كيانه مصداقا لقوله تعالى:"وكذلك جعلناكم امة وسطا..." [156]

ومن خلال الطروحات أعلاه نجد أن هناك ترابطا موضوعيا بين هيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات والتدقيق الخارجي بمفهومه العام من حيث صحة إثبات المعلومات والتقرير عنها ، ويمكن تتبع هذه العلاقة الترابطية من خلال مايلي :

1 -الرقابة على توظيف الأموال

يعد توظيف الأموال وتشغيلها في بنك معاملات خاصة ضرورة يحتمها أمران:

---

[154] سورة القلم: الاية 4

[155] – سورةالشعراء:الآية183

[156] –سورةالبقرة: الآية143

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الأمر الأول : المسئولية الشرعية للبنك

حيث أن قيام بنك معاملات بإنشاء مشروعات للاستثمار أو الترويج لها والمشاركة فيها ليس من باب الآمال أو الاختيار ولكنه من باب المسئولية الاجتماعية التي هي بمعناها العام مسئولية شرعية، وتتأصل الرقابة الشرعية في بنك معاملات في هذا المحور، حيث استقطاب الأموال بهدف الاستثمار والتشغيل ضرورة اجتماعية حث عليها الشرع المقدس بشرط أن تكون بعيدة عن شبهة الحرام.

الأمر الثاني : أن يكون توظيف الأموال بمشروعات نافعة

وهذا يعني أن تكون هناك دراسات مستفيضة محورها تخطيط الأهداف للتلاقي مع مختلف احتياجات الإفراد والمؤسسات بما يكفل حسن التوزيع ومشروعية الايرادات وهذا الأمر يتطلب رقابة ذات محورين:

1) **المحور الأول** : تتبع تدفق الأموال ضمن مجالات الاستثمار والتحقق أن هذه المجالات ذات طبيعة هادفة تتفق مع رسالة البنك في الأداء الاجتماعي وانعكاساته الايجابية.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

2) **المحور الثاني** : أن توظيف الأموال يتم وفقا لمقتضيات الشريعة الاسلامية.

أن قرارات توظيف الأموال تتأثر بعوامل عدة لها محل الاعتبار من وجهة نظر الرقابة الشرعية ببنك معاملات من بينها ما يلي:

1) - **عائد الاستثمار**: يرتبط عائد الاستثمار في المصارف التقليدية بعاملين رئيسين هما سعر الفائدة والإيراد المتوقع، وفي ضوء هذين العاملين يتحرك نشاط تلك المصارف، ومن الملاحظ أن أسعار الفائدة ترتبط بالزمن المحدد مقدما، أو أن تكون متغيرة حسب أسعار السوق، وليس على أساس الاعمالوالعائد الحقيقي للنشاط.

أن مبدأ الفائدة لا تقره الشريعة الاسلامية حيث الأصل في استثمار الأموال في الإسلام هو توجيه رأس المال كي يلتقي مع جهد الإنسان من اجل زيادة الإنتاج وبذلك تكون هناك مشاركة تعطي الفرد فرصة متكافئة بأن يكون شريكا ومنتجا وليس عاملا أجيرا.

ويأتي دور الرقابة الشرعية ببنك معاملات في هذا المجال للتأكد من الضوابط التي تحكم العمل المصرفي الإسلامي في بنك معاملات من حيث تجنب الربا وعدم وجود مخالفات شرعية في تنفيذ العمليات المصرفية، إضافة إلى مراعاة الأولويات لمشاريع ذات النفع الاجتماعي.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

2) -أ.**نوعية الاستثمار** : تتحدد أهداف المصارف التقليدية في مجال الاستثمار بهدف الكسب المادي بالدرجة الأولى، أو بعبارة أخرى توجيه رأس المال ليتلاقى مع رأس المال حيث تتراكم الأموال في جانب ويتراكم الحرمان في جانب آخر فينشأ الصراع والعداء والفساد.

والسبب في ذلك يرجع إلى نوعية الاستثمار في هذه المصارف التقليدية حيث أن غالبيته مبني على مبدأ الإقراض المبني على عنصر الفائدة ومن المعلوم أن هذه الفائدة تتراكم قياسا على مبدأ الفائدة المركبة وبالتالي تشكل عبئا على تكلفة المنتجات أو تمويل الاستيراد حيث تضاف على الإثمان، وبالتالي يتحملها جمهور المستهلكين مما يولد آثارا سلبية ذات مساس في المجتمع.

وهذه النظرة تتعمق في مجال الرقابة الشرعية حيث تتحقق هذه الرقابة من توظيف الأموال في بنكمعاملات وان يكون هذا التوظيف في مشروعات جائزة شرعا وإنها تحقق أهدافا تنموية واجتماعية وان تتحقق فيها أيضا منافع لكل من المصرف والأطراف المتعاملة معه من غير إسراف أو تبذير، وهذا مما يعزز الربط الموضوعي بين المسئولية الاجتماعية للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية.

2 -.الرقابة على عنصر المصروفات.

تشكل المصروفات عنصرا مهما في مجال العمل المصرفي،ذلك أن طبيعة هذا العمل يحتاج إلى أنواع متعددة من هذا العنصر، والصعوبة التي تواجه المصارف بصورة

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

عامة في هذا المجال ضعف التحكم بهذه المصروفات وتوجيهها توجيهاً إرشادياً يحقق أعلى موارد بأقل تكلفة ممكنة.

وبنك معاملات لايخلو من مشكلة في هذا الصدد ، إلا أن العمل المصرفي الإسلامي يكون أكثر تحديداً للمصروف ذلك أن العمليات المصرفية في هذه البنك تتحدد معالمها مسبقا وترتبط مصروفاتها بإيراداتها بشكل مباشر فهي تأخذ من محاسبة التكاليف أسلوباً منهجيا في ربط التكلفة بالإيراد ضمن مراكز ربحية معلومة مسبقا كما هو الحال في عمليات المضاربة والمشاركة والمرابحة.

ويأتي دور الأنظمة الرقابية في تعزيز هذا الجانب ومنها نظام الرقابة الشرعية الذي يشكل إجازة مرور لتنفيذ عملية ما فهو يأخذ على عاتقة تمرير العمليات بشرط عدم مخالفتها للضوابط الشرعية وتحديد مسئولية القسم المختص بحيث يكون الصرف قد نال درجة القناعة في تنفيذ العملية التي تمت إجازتها .[157]

1) - **اختصاص الهيئة الشرعية ببنك معاملات اندونيسيا.**

من خلال محاوراتي مع الاستاذ اكمل برهان الدين الذي هو مبيناً اختصاص هذه الهيئة اتضح لي ان هذا ليس من اختص اصات الهيئة العليا وإنما يكون لها الاختصاص في الاتي:

أ) - ان دراسة العقود وضع المعايير والضوابط الشرعية للتعاملات المالية، ويكون لهيئات الرقابة الاجتهاد فيما لا يتعارض مع هذه المعايير.

[157] اكمل برهان عضو هيئة ارقابة الشرعية على المصارف الاسلامية جكارتا

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ب) - وضع المعايير التنفيذية المنظِّمة لعمل هيئات الرقابة الشرعية، بما في ذلك آليات تعيين الأعضاء، وعددهم، وغير ذلك.

ت) - وضع معايير المراجعة والتدقيق الشرعي (الرقابة الداخلية).

ث) - الإشراف على عمليات تحول المؤسسات المالية التقليدية إلى مؤسسات مالية إسلامية.

ج) - إصدار القرارات الشرعية فيما يُحال إليها من موضوعات مالية من الجهات المختلفة.

ح) - أن ينص في النظام الأساسي لأي مؤسسة مالية على التزامها بالضوابط الشرعية وبقرارات هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

اولاً : فيما يتعلق بتعيين عضو هيئة الرقابة الشرعية

اتضح لي هذا من خلال اتصالي بالأستاذ اكمل برهان عضو هيئة الرقابة الشرعية بجكارتا.

أ.أن يكون لديه الكفاءة في العلم الشرعي والمقدرة على الاستنباط والخبرة بما يؤهله للإفتاء في القضايا المالية المعاصرة.

ب.أن يكون مستقلاً وظيفياً عن المؤسسة المالية.

ج.أن يكون تعيينه بقرار من أعلى سلطة في المؤسسة المالية وهي مجلس العلماء الإندونيسي.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ثانياً – فيما يتعلق بتعيين المراقب الشرعي الداخلي

أ.أن يكون لديه التأهيل العلمي والخبرة المناسبة لشغل هذه الوظيفة.

ب.لا يتم تعيينه أو عزله إلا بموافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك؛ لتجنب أي ضغوط يمكن أن تؤثر على عمله الرقابي.

ثالثاً – فيما يتعلق بفتاوى هيئة الرقابة الشرعيةببنك معاملات

أ.الحرص على موافقة القرارات والمعايير الصادرة من هيئات الاجتهاد الجماعي، وبالأخص قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية.

ب.يجب على هيئة الرقابة ببنك معاملات اندونيسيا تجنب الأخذ بالأقوال الشاذة وهي التي تخالف نصاً صريحاً من الكتاب أو من السنة الصحيحة أو إجماعاً، كما يجب على الهيئة ألا تتبنى قولاً لم تسبق إليه، ويحسن عرض القضايا المستجدة المشكلة على المجامع الفقهية قبل البت فيها.

ج.يجب أن تكون جميع عقود المؤسسة المالية مجازة من هيئة الرقابة الشرعية بالبنك بصورتها النهائية، ولا تكتفي الهيئة بإجازة الهيكل العام للعقد.

رابعاً : فيما يتعلق بأعمال الرقابة الداخلية

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

أ.يجب إنشاء جهاز رقابة شرعية داخلية، وتزويده بعدد كاف من المراقبين المؤهلين تأهيلاً مناسباً، وعدم الاكتفاء بإسناد الرقابة الشرعية إلى المراجعة الداخلية أو إلى المراقبة الخارجية التي تقوم بها هيئة الفتوى.

ب.أن تكون مكانة الرقابة الشرعية الداخلية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كافية لإنجاز مسئولياتها، وألا ينخفض المستوى التنظيمي للرقابة الشرعية الداخلية عن مستوى إدارة المراجعة الداخلية.

ج.تمكين المراقبين الشرعيين من الاطلاع على المستندات والوثائق التي يتطلبها العمل الرقابي.

هـ.اعتماد معايير للرقابة الشرعية تلزم بها المؤسسة وتعتمد من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك، تُضمن السياسات الإجرائية لعمل المراقب الشرعي، ويراعى في صياغتها الإفادة مما توصلت إليه العلوم الإنسانية المعاصرة في مجال الرقابة المالية.

ص.تفعيل تقارير الرقابة الشرعية ويراعى فيها الإفصاح والحياد، وأن يكون إعدادها وصياغتها وفق الأطر الفنية المعتبرة، ويجب أن تغطي هذه التقارير جميع الأعمال التي قام بها البنك.

ص.تدريب وتثقيف العاملين في المؤسسة المالية بالمفاهيم والضوابط الشرعية، وبالأخلاقيات التي يجب على المسلم التحلي بها في معاملاته، وغرس الرقابة الذاتية في أنفسهم بمراقبة الله تعالى أولاً والحرص على أداء الأمانة على الوجه الشرعي الصحيح.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

ب : شروط قبول توظيف المراقب الشرعي في هيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات.

بين لي الاخ اكمل برهان الدين الطرق المتبعة لقبول المراقب الشرعي الجديد في هيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات يجب ان توفير فيه الشروط التالية:

1.لابد من اجراء امتحان "اينترفيو" لتأكد من ان الشخص الراغب في العمل في هيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات تتوفر فيه الصفات الأساسية و الصفات العلمية وكذلك الصفات السلوكية وبالأضافة الى هذا يجب أن يكون ملم بالصفات الشرعية لأعمال الرقابة.

2.أن يكون ذو فقه في المعاملات المالية، ويشترط فيه معرفة آيات الأحكام وأحاديثها والناسخ والمنسوخ وصحيح الحديث وضعيفه ومسائل الإجماع والقياس وعلوم اللغة العربية ودلالات الألفاظ والمقاصد الشرعية.

3.العامل بهيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات يجب ان تتوفر فيه صفات الصدق والامانة لأنه يعتبر الحاكم والمقيم والقاضي والمحاسب والإداري على المصارف معاملات والامانة من أعظم وأصعب الأمور الدينية ،وأستدلاً بما جاء في قول الله عز وجل : (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا). [158]

[158] – سورة الأحزاب 72

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

4.ويشترط توفير الخبرة في المراقب الشرعي أن يكون لديه إلمام بالآليات المتبعة في المؤسسات المالية لتنفيذ العقود، وإجراءات القيود المحاسبية، وطرق المراجعة والتدقيق. وكيفية تطبيق الفتاوى الشرعية على تلك العقود.

5.أن يكون المراقب قد شارك في دورات تدريبية (تطبيقية) في المعاملات المالية؛ لأن بعض المهارات لا يمكن الحصول عليها من خلال الجانب النظري ولكن تأتي بالجانب العملي "الممارسة".

6.يجب أن يكون مفقهاً في العلوم الشرعية لأن أكثر تركيز قبل قبول الموظف هو على العلوم الشرعية لأنها العمود الفقري لبناء هيئات رقابية نزيهة.

7.أن يكون مدركاً للمقاصد الشرعية في المعاملات المالية والمحاسبية والادارية جملة وتفصيلاً.

8.أن يكون المراقب الشرعي ذو سيرة ذاتية حسنة وأن يكون خالي من السوابق المشبوهة كالسرقة وما يشابه ذلك.

ج:الدور الرقابي في المكتب المركزي والمكتب الفرعي.

من خلال حواري مع الاخ امل برهان الدين استنتج الدور الرقابي في المكتب المركزي والمكتب الفرعي

1. لا يكمن لهيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات مراقبة كل البنوك والمؤسسات المالية لأن منها ماهو ربوي وغير اسلامي وهذا ليس من صلاحيات الرقابة الشرعية على المصارف معاملات، ولكن يمكن لهيئة الرقابة الشرعية على

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

المصارف معاملات مراقبة كل البنوك والمؤسسات المالية معاملات واجبارها والزامها بتقيد بأحكام الشرعية معاملات الغراء. واما البنوك الغير اسلامية "التقليدية الربوية" فهي تخضع لهيئة رقابية قانونية فقط "غير اسلامية" .

2.تكون الزيارات الرقابية ببنك معاملات اندونيسيا على النحو التالي.

"النظام المتبع لي الهيئة الرقابة الشرعية ببنك معاملات اندونيسيا في العا لم 2014 – 2015ف حيث جعلت الهيئة الرقابية الوطنية الشرعية نظام خاص لي الزيارات الرقابية وكانت لكل ستة اشهر اربعة زيارات على الأقل، احياناً تكون الزيارات مفاجأة مثل عمل الدوريات واحياناً تكون مبرمجة وتأتي بعد تنسيق وترتيب بين البنك، وفي اغلب الأحيان تكون بالتنسيق، واما الزيارات المفاجاءة تأتي فقط بعد ورود الشكوك في احد المؤسسات".

واقامت هيئة الرقابة الوطنية الشرعية بتعيين ثلاثة مراقبين شرعيين في كل البنوك والمؤسسات معاملات ككل، وكذلك جاء في احد قرارات مجلس العلماء الاندونيسي بإيجاب ان يكون عدد المراقبين الشرعيين اقل من عدد اعضاء مجلس الادارة، واعضاء مجلس الادارة عددهم ستة (6) لذلك تم تعيين ثلاث (3) موظفين في تسيير الرقابة الشرعية على المصارف معاملات، ونفس النظام يتبع في بنك معاملات اندونيسيا، وهذا النظام هو نظام عصري وحديث، وفي الحقيقية من افضل النظم الرقابية المتبعة واكثرهم دقة ومراقبة للبنوك والمؤسسات المالية معاملات، واما في البنوك التقليدية الربوية الاخرى فلا يوجد مراقبين شرعيين لأ نها لاتنطوي تحت احكام الشريعة الاسلاميةالسمحاءة

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

المطلب الثاني :

1 – المعوقات والصعوبات والتحديات والمشاكل التي تواجه بنك معاملات في تطبيق الرقابة الشرعية.

ما استنتجته من خلال اتصالي بالأخ اكمل برهان الدين حولالصعوبات والتحديات والمشاكل التي تواجه بنك معاملات في تطبيق الرقابة الشرعية التي تحتاج إلى ترقية وتحسين في تطبيق الرقابة الشرعية باعتبارها شكلا من أشكال البنك لتطبيقها هي:

_الموارد البشرية (SDM)

المورد البشري هو العامل الرئيسي في تنفيذ الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية وخصوصا في بنك معاملات إندونيسيا فعند غياب العامل البشري لا نستطيع الحصول على رقابة شرعية في البنوك الإسلامية والعامل البشري يجب أن

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

يكون له علم ودراية في اختصاصات الرقابة الشرعية عن المصارف الإسلامية ببنك معاملات.

ومن أهم ما يتميز به العامل البشري المقيم على تطبيق الرقابة الشرعية هو أن يكون متفقه في علوم الشريعة والقانون، وكذلك يجب على كل موظفي الرقابة الشرعية أن يكون مؤهلا في أمور المحاسبة والإدارة والفقه حتى يسير عمل الرقابة الشرعية بالشكل المطلوب.

وفي هيئة الفتوى التي تضممجموعةمنالعلماءالمتخصصين فيالشريعة الإسلامية والتعاملاتالمالية والإدارة والمحاسبة، وعندما تتوفر في العامل البشري كل هذا يصبحممنلديهمالأهليةللفتوبفيالمجال التطبيقي الرقابي.و يكون هذا أيضا في جهازالرقابةالداخلي
الذييضممجموعةمنالمراقبينالشرعيينممنلهمإلمامبالضوابطالشرعية،ولا يلزمأنيكونوامنالف قهاءفقد، بليكونوامحاسبينأوقانونيينأوغيرهم .
ووجودهذاالجهازضروريلحفظأعمالالمصرفعنالمخالفاتالشرعية،ومتابعةتنفيذقراراتهيئةالرقا بةعلىالوجهالصحيح،وعلىهذافوجودهذه التخصصاتواجبة في تطبيق الرقابة الشرعية؛لأنمالا يتمالواجبإلا بهفهوواجب،والفتوبلارقابةستبقىفيأحسنأحوالهارهينةاجتها دالموظفالذيقديخطئفيتنفيذهاأويحرفبعضماتضمنهجهلاًمنهبمضمونها.

وكما يجب أن يتوفر في العامل البشري، المشرف على تطبيق الرقابة ما يلي:

الصفاتالعلميةوالمقصودبهاالتأهيلالعلميلمايتطلبهللإفتاءوالمراقبة.

والصفاتالعلميةالمطلوبةفيعضوالهيئةأكثرمنتلكالمطلوبةفيالمراقب.وكذلك

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الصفاتالسلوكية، والمقصودبهاالصفاتالتييتحققبهاوصفالشخصبكونهعدلاً .
ويدخلفيهالاستقامةفيالدينوالصدقوالأمانةوالتحليبالمروءة وعدم التجاوزات واحترام القانون.

البنكالشرعيمعاملاتطلبالمواردالبشريةأكبرمنأنالقوىالعاملةالمتاحةأدىإلىنقصالمصرفيي نالذينلديهمالكفاءةفيالخدماتالمصرفيةمعاملات.
كثيرمنالذينليسلديهممعرفةجيدةوخبرةفيإدارةالعملياتالشرعيةللبنك.
حتىأنهملايستطيعونشرحمزاياالبنكالشرعيمعاملاتعنهمنالبنوكالتقليدية.
وذلكلسببالارتباكمنتلقاءالنفسعلىالعملاءلفهممفهومالصيرفةالشرعيةفيبنكمعاملات.
والتأثيرعلىنموالصيرفةفيبنكمعاملاتسيتمحظرهاوسيكونهناكالحرثعملاىمحراثبينموظفيالبن كالإسلامي.

لذلكنحنبحاجةإلىاستراتيجيةغيرناضجةلتلبيةالحاجةإلىبنكمعاملاتمنالمواردالبشرية ذاتالكفاءةالشرعيةالكافية،ولاننسىالمؤسساتالتعليميةكونهاتلعبدوراهامافيانتاجهذهالموا ردالبشريةمثلالمدارسوالجامعاتفهيتغطيالزخماللازممنالمواردالبشريةفيالمجالالماليوالاقتصاديلفت حوانتاجالاقتصادالإسلاميبجودةطباعةالمواردالبشرية،

المواردالبشريةهيالتييمكنأنيكونلهاالقدرةعلىإتقانالخبراتالنظريةوالتقنية، كماهوالحالب النسبةللخدماتالمصرفيةوالتمويلوالمحاسبة،فيأتيمنالمواردالبشريةبالإضافةإلىذلك،الفقهالش رعيوالفقهالواقعيأيضاويجباتقانهجيداًواتقانالشريعةيعنيتطويرالمنتجات.

ويوجدبنكمعاملاتتدريباتوجيزةنسبياحتىالآنموثوقةبمافيهالكفايةلإنشاءالمواردالب شرية،ومنالمتوقعالتنميةالمستدامةاللازمةلتوفيرفهمعميقللعمالةمفهومالمنتجاتالمصرفيةببنك

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

معاملات،البجانبذلك،يجبعليهمكموظفينبالبنكالتحملقيمالإسلام،والمطلوبأيضاالتو
جيهالروحيللقوبالعاملةبأكملها،ومنالمتوقعأنتشكلكرمالأخلاقفيالحياةاليوميةلجميعالعام
لينفيالبنكالشرعيالاسلاميمعاملات
"التنشئةالروحية"،وهكذاسيكونللفردقيمهالحسنةلتعكسالصورةبالأفضليةعلىالبنكالاس
لاميمعاملاتوذلكينتجزيادةالثقةفينظرالجمهور.

جوانبتحدياتالتنميةالمصرفيةفيبنكمعاملاتأعلاهليستمناالثابتةالتييمكنإيقافوتيرةتط
ويرالخدماتالمصرفيةفيبنكمعاملاتإندونيسيا،لكنالخدماتالمصرفيةفيبنكمعاملاتكانتعلىنموا
عمالهابسرعةفيالسنواتالخمسالماضيةوهودليلمحتملللبنكمعاملاتاندونيسيا،وهذايتطلبالت
عاونالمشتركبينالحكومةورجالالأعمالفيمعالجةوبناءالصيرفةالشرعيةبالبنك
"محلالدراسة" والبحثعنحلوللتحدياتالتيتواجهالبنك " محلالدراسة"
وندعوأيضاإلىالدورالهاممللمؤسساتالتعليمية،والمنظماتالحكوميةوالغيرحكومية،وكذلكالمرا
قبةالاقتصاديةالإسلاميةإلىالمشاركةفيتكريسألافكارلتطويرالخدماتالمصرفيةببنكمعاملاتان
دونيسيافضلاعنتوفيرالتعليمحولالصيرفةالتقليديةالمبادئةللجمهور.

لايستغنى العامل أو المورد البشري على الأمور التالية، وهي:

_نظامتكنولوجياالمعلومات(IT)

وما جاء في اتصالي بالأخ أكمل برهان الدين وما استخلصته من
هذا الاتصال هو،
يجبأنتدعمالعملياتالرقابيةمنخلالنظامتكنولوجياالمعلومات(IT)هيكافيةفي
النظام الرقابي . لذلك،نجد

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

أنالآثارالمترتبةعلىنظامتكنولوجياالمعلوماتحقاالحصولعلىجوهرالعمليةوهوشامل، بدءامنإجراءاتالمعاملاتمعالعقدحتىمسكالدفاتر.

وبالتاليفإنالنظامITضروريلضمانالعملياتالرقابيةفيبنكمعاملاتوفقالمبادئالإسلام.

المطلب الثالث :

عقوبات الرقابة الشرعية ببنك معاملات اندونيسيا في حال قيام اي موظف بتجاوزات غير قانونية.

أماالعقوبات الرقابة الشرعية ببنك معاملات في حال قيام اي موظف تجاوزات غير قانونية هي فكانت الاستفادة من الأخ أكمل برهان الدين كالتالي نذكر منها:

1 –عقوبات المخالفات

بالنسبة الذين يشعرون بأنهم متضررون من المعلومات المقدمة من قبل بنك معاملات، يحقهم أن يعرف هذا التصحيح للمعلومات وطلب التوضيح إذا كان هناك فهممخطيء في المعلومات،و لا يحق انتهاك للقواعد التي تتطبق بالبنك، بما في ذلك السرية المصرفية التامة، فإنه سيخضع لبعض العقوبات وفقا لتلك الواردة في القانون رقم 10 لسنة 1998ف.

افتتاح السرية المصرفية لا يشير إلى أحكام البنك وفقا للمادة 51 الفقرة 1 من قانون المصارف ويعتبر الفعل جريمة، وهدد الأحكام الجنائية والعقوبات الإدارية

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

على النحو المنصوص عليه في المادة 47 والمادة A47و. المادة 52 على النحو التالي:

أ –عقوبات جنائية

في افتتاح سر بنك في مصلحة العدالة في قضية جنائية، دون أمر كتابي أو موافقة القيادة من البنوك الاندونيسية، عمدا إجبار اطراف البنك أو تابعه لتوفير المعلومات، ويعاقب عليها سنتين " 2" على الأقل، وبحد أقصى أربعسنوات "4"وغرامة قدرها (10000000000) روبية Rp وعلى الأكثر (20000000000) روبيةRp.

المفوضين والمدراء والموظفين في البنك أو الاطراف الاخرى المنتسبة اليه اذا تفتح عمداً السرية المصرفية التي يوجد فيها هذا الإجراء، سيعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن سنتين " 2" وبحد أقصى أربع سنوات " 4" وغرامة لا تقل عن 4000000000 روبية Rp، وبحد أقصى 8000000000 روبية Rp.

المفوضين وأعضاء مجلس الإدارة أو موظفي البنك الذين عمداً لا تقدم معلومات أو الكشف عن الإجراءات التي اتخذتها البنوك، يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن سنتين" 2" ولا تزيد عن سبع سنوات " 7" وبغرامة لا تقل عن 4000000000 روبية وبحد أقصى 15000000000روبيةRp.

ب – فرض العقوبات الإدارية

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

أنه بالإضافة إلى العقوبات الجنائية الثلاثة السابقة الذكر لأي عقوبات جنائية، فان قيادة بنك اندونيسيا قد يتم إلغاء الرخصة التجارية للبنك وهذا خاص بالبنوك الخاصة وليس العامة او تغيير ملكيته الى بنك حكومي، فبنك اندونيسيا يمكن إنشاء أو إضافة بعضالعقوبات الإدارية وتكون على النحو **التالي**:

أ). فدية

ب). إنذار كتابي

ت). الحط من البنك

ث). حظر من المشاركة في أنشطة المناقصة

ج). تجميد الأنشطة التجارية المعينة، إما لفرع معين أو إلى كل فروع البنك

ح). إقالة إدارة البنك ومن ثم تعيين بديل مؤقت حتى اجتماع عام للمساهمين أو اجتماع لأعضاء التعاونية بتعيين بديل دائم مع موافقة بنك اندونيسيا المركزي

د). ضم أعضاء من الإدارة وموظفي البنك والمساهمين في مجال الخدمات المصرفية الى القائمة السوداء

المبحث الثالث : مناقشة وتحليل البيانات:

على ضوء استعراض أهم التحديات والصعوبات والمشاكل التي تعيق عمل بنك مءاملات اندونيسيا مع البنوك المركزية لا بد من إيجاد العلاج الناجع لتلك التحديات والصعوبات والمشاكل، وهذا العلاج يتمثل في العديد من الأمور هي

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

بمثابة مواجهة التحديات التي ذكرت سابقاً ، ومن هذه الأمور لا بد من العمل بها لمواجهة التحديات التي تواجه البنكأن تضم هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ثقات متخصصين في مجال المعاملات المصرفية ، وإيجاد مراكز إسلامية مالية علمية لتدريب هؤلاء على صميم عمل بنك معاملات، وتزودهم بالمهارات اللازمة لإصدار الفتاوى ومتابعة عمل البنك والتأكد من قيامهم بالمعاملات المالية غير الربوية والحزم والشدة من هيئة الرقابة الشرعية بالبنك إذا ثبت لديها تلكؤ ومماطلة البنك في تطبيق قراراتها ، وليس اقل من أن تشير إلى ذلك في تقريرها السنوي والتأكيد على دور الرقابة الشرعية في تقويم الأخطاء وتصحيحيها وطرح البديل الشرعي و الاستقلالية في عمل هيئة الرقابة الشرعية ، وعدم تدخل البنك في قرارات الهيئة،أو الضغط عليها ، بل لا بد من وجود عنصر الحياد والاستقلالية والموضوعية في استصدار الفتوى ، لتمكنها من الرقابة التامة الصحيحة وتوحيد جهود الهيئات الشرعية الرقابية في الفتاوى ، أو خضوعها للرقابة الشرعية العليا في كل دولة وضرورة توفر العديد من الشروط والصفات في عضو هيئة الرقابة الشرعية، من أخلاق وأمانة وصدق وإخلاص ، وحب للمسؤولية ، والمواطنة الصالحة و أن يكون كل موظفاً في المصرف مراقباً شرعياً في نفسه ، لأن الرقابة الذاتية هي أهم من أنواع الرقابة وأكثرها حيوية وضرورة ولا بد من تشكيل هيئة الرقابة الشرعية من قسمين ، الأول : يعني بالناحية النظرية ، والثاني : يهتم بالمتابعة والناحية العملية ، فليست العبرة بإصدار الفتاوى بل العبرة في التطبيق العملي والسليم الكامل لعمل البنوك الإسلامية و وضوح التقارير المرفوعة من قبل هيئات الرقابة الشرعية ، وعدم خضوعها لقرارات إدارة البنك ،بل لا بد من

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

اتصافها بالاستقلالية والحيادية وتفهم التحديات التي تواجه عمل هيئة الرقابة الشرعية من عولمة وحملات مكافحة لنشاطات المسلمين مبينة على الادعاء الباطل بالإرهاب، والتأكيد على أن هذه التحديات هدفها زعزعت المسلمين وإصابتهم بالحيرة حيال المسائل المستجدة المالية و ضرورة استقلالية البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في نطاق عمل تلك الهيئات، وعدم الاستعانة بالعاملين المدربين في البنوك الربوية، بل لا بد من إيجاد أعضاء الهيئة المدربين المستقلين والذين لم يعملوا قط في البنوك الربوية ، وحتى يمكن تحقيق الاستقلال يجب أن لا يكون هناك مصالح متبادلة بين هيئات الرقابة الشرعية والبنك والسعي إلى اختيار الأكفاء من العلماء المتبحرين في أحكام الفقه وبالذات في المعاملات المالية، مع العلم الدقيق بطبيعة المعاملات المصرفية بشكل خاص والسعي إلى إيجاد مراكز علمية ومعاهد تقبل خريجي كليات الشريعة بالذات وتقوم بتزويدهم بدورات ومواد دراسية في المعاملات المصرفية والسعي إلى إيجاد هيئة التدقيق الشرعي في كافة البنوك الإسلامية و تمكين هيئة الفتوى من النظر في كافة تصرفات البنك الإسلامي وعدم إخفاء أي تصرف من التصرفات عنها مهما كان صغيراً في ذهن البعض وتطعيم هيئة الفتوى بمختصين في مجال المعاملات المصرفية وإضافة الإلزامية على قرار الهيئة وتفعيل قراراتها ومتابعة ما قد أوصت بتعديله وحسن اختيار أعضاء الرقابة الشرعية ، وكذلك حسن اختيار العاملين في البنوك الإسلامية وإيجاد بديل شرعي للمعاملات التي تعترض عليها هيئات الرقابة الشرعية وعدم الاكتفاء بإصدار الفتاوى بل لابد من اقتراح الحلول والبدائل المناسبة والمتاحة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية ومتابعة هيئات الرقابة

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الشرعية باستمرار لمعاملات البنوك الإسلامية والتأكد من التزامها بقواعد الشرع في تلك المعاملات و إخضاع العاملين في هيئات الرقابة الشرعية للدورات والبرامج التدريبية في مجال البنوك الإسلامية وتأهيلهم تأهيلاً مالياً وشرعياً ، حتى يكون على معرفة ودراية بالقضايا والمسائل المستجدة المالية والمصرفية و بناء إطار مؤسسي ملائم لتلبية احتياجات التمويل ، وزيادة حد المنافسة من خلال حشد مبالغ كبيرة من الأموال ، وبناء جسور من الثقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية و سن قوانين وتشريعات تحكم وتراقب طبيعة عمل البنوك الإسلامية الخاصة بعيدًا عن البنوك التقليدية وضرورة نشر أعمال هيئات الرقابة الشرعية في مطبوعات بحيث توزع على العاملين في البنوك الإسلامية والمتعاملين معهم وعامة المسلمين و زيادة عدد البنوك الإسلامية في البلدان الإسلامية ، وتوفير دعم حكومي لها وبذل الجهود من قبل الباحثين والعلماء في المجال الاقتصادي والشرعي في البحث في المسائل العملية المتعلقة بتعاملات البنوك الإسلامية وجوانبها الشرعية ، ومدى انطباقها مع الضوابط الشرعية المتعلقة بطرق استثمار المال .

المطلب الأول : الرقابة الشرعية في بنك معاملات اندونيسيا

تشرف الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية على هيئة تسمى: "هيئة الرقابة الشرعية" وهي: جهاز يضم عدداً من الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

لوضع الضوابط الشرعية المستمدة من الأدلة الشرعية، وتكون هذه الضوابط ملزمة للمؤسسة، ويتابع تنفيذها للتأكد من سلامة التنفيذ.[159]

ومن خلال الشكل المذكور نجد أن الرقابة الشرعية داخل بنك معاملات تتأكد مما **يلي**:

أ – مدى مساهمة البنك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب التأكد من حسن استخدام العناصر اللازمة للتشغيل وهي المال والجهد والوقت.

ت مقارنة النتائج والمنافع التي حصل عليها البنك أو التي سيحصل عليها مستقبلا وهي تتأطر بإطار شرعية التعامل.

بالإضافة إلى ما تقدم فأن من مهمة الرقابة الشرعية داخل البنك في هذا المجال إدراك درجة وعي المتعاملين مع هذا البنك (محل الدراسة)وأنهم على إطلاع بما ينفذه البنك من عمليات تمس مصالحهم وذلك منعا للغرر والغبن الذي لا تقره الشريعةالإسلامية السمحاء ، واتضح كذلك أن قيام الرقابة الشرعية في بنك معاملات بهذا الدور الوقائي له أهميته في تمشية العمل بالبنك وأن تكون الأطراف المتعاملة على بينة من أمرها وفقا للقاعدة الفقهية" لا ضرر ولا ضرار" كما أن الأمر في هذا الصدد يشكل حماية ذاتية لمصادر التمويل في البنك.

[159]/معايير المحاسبة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (معيارالضبط) 15/2، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حسنيوسفداودص 15، دورالرقابة الشرعية في تطوير الأعمال المصرفية، د. محمد عبد الحكيم زعير 44/1، المؤتمر الأول للهيئات الشرعية بالبحرين.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

وأشار الأخ اكمل برهان الدين إلي أنه لا يمكن للرقابة الشرعية في بنك معاملات اندونيسيا الخروج من أزماته ومشكلاته إلا بتطبيق الرقابة الشرعية بأفضل شكل ممكن وكذلك اشار الأخ اكمل برهان الدين في حواري معه إن القروض بفائدة حرام شرعا، وبين أن قاعدة الضرورات تبيح المحظورات لها شروط وضوابط لابد من تحقيقها أولا، كما أوضح أن هناك بدائل كثيرة في اندونيسياتغني عن الاقتراض من صندوق النقد، وحذر من الاتجاه إلي تخفيض قيمة العملة ، مؤكدا أن ذلك يؤدي إلي كساد اقتصادي وظلم اجتماعي كبير، ولفت إلي أن الصكوك الإسلامية التي شاعت بعد الأزمة المالية العالمية تعد من أحدث صيغ التمويل والاستثمار في العالم، لتحقيق التنمية المنشودة.. كما تطرق اكمل برهان الدين إلي العديد من المسائل والشبهات الاقتصادية، خاصة تلك التي تتعلق بوجود بنك معاملات ، وبالمعاملات البنكية وأنواع المعاملات الإسلامية الاخرى، والفرق بينها وبين الوضعية..وغيرها..وإلي نص الحوار.

ما المقصود بالرقابة الشرعية في بنك معاملات اندونيسيا ؟

الرقابة الشرعية في بنك معاملات اندونيسيا هي إدارة حلبة الأنشطة والمعاملات الاقتصادية والاستخدام الرشيد للموارد وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والوسائل والأدوات والآليات المعاصرة في دولة اندونيسيا في إطار الأصالة والمعاصرة وبما يحقق التنمية الشاملة والحياة الكريمة لكل المواطنين.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

بمعني إدارة المعاملات الاقتصادية في دولة اندونيسيا المعاصرة بما لا يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وباستخدام الأساليب والأدوات الاقتصادية المعاصرة المشروعة وفقا للقاعدة، الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها.

وهذا النظام يختلف عن النظام الاقتصادي الاشتراكي ذي المرجعية الاشتراكية الوضعية، وعن النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي ذي المرجعية الرأسمالية الوضعية وذلك من حيث ، القيم والمثل والأخلاق والسلوكيات والمقاصد والمرجعية والآليات.

ولقد وجه إلي النظم الاقتصادية الوضعية العديد من الانتقادات حيث فشلت في تحقيق الإشباع الروحي والمعنوي للإنسان ، حيث ركزت فقط علي الجانب المادي وأهملت الجوانب الروحية والأخلاقية، لأنها تقوم علي الفصل بين الاقتصاد والقيم الدينية والأخلاقية، وهذا ما يرفضه النظام الاقتصادي الإسلامي.

البعض يتساءل: ما دخل الإسلام في الاقتصاد؟ وهل كان هناك مايسمي بالاقتصاد الإسلامي علي عهد الرسول صلي الله عليه وسلم؟

الإسلام منهج حياة متكامل لا يفرق بين العبادات والمعاملات والدليل علي ذلك من القرآن الكريم آيات المعاملات مثل: آيات البيع والتجارة والرهن وكتابة الديون والربا والزكاة والقروض والرهن والاستثمار والاجارة والشراكة ونحو هـ،كما ورد عن رسول الله صلي الله عليه وسلم العديد من الأحاديث التي تحكم المعاملات المالية والاقتصادية، كما أقام صلي الله عليه وسلم للمسلمين سوقا في المدينة بعد بناء المسجد، وكان يمر بالأسواق ليطمئن أن المسلمين يلتزمون بشرع

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الله سبحانه وتعالي. كما تاجر المسلمون مع غير المسلمين في جميع أنحاء العالم وفق شرع الله وكانوا من أسباب نشر الإسلام في دول شرق آسيا و إفريقيا، كما أن المكتبات العالمية زاخرة بالتراث الإسلامي في مجال المعاملات، كل هذه الأدلة تؤكد أن في الإسلام اقتصادا، ومن خصائصه المميزة أنه يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

في ظل النظام الإسلامي.. كيف ستنمو السوق وسعر الفائدة صفر؟

هناك صيغ استثمار وتمويل إسلامية لا تقوم علي نظام الفائدة منها: السندات، والاسهم، والصكوك المشاركة في الربح والخسارة، وصيغ البيوع ومنها البيوع الآجلة وبيع السلم وبيع الاستصناع، والإجارة، والإجارة المنتهية بالتمليك.وهذه الصيغ تحقق النماء والنمو في المعاملات في الأسواق، كما تحقق أيضا الاستقرار والعدل، ولقد تيقن ذلك جليا بعد الازمات المالية العالمية المتعددة، حيث ينادي علماء الاقتصاد العالمي بأن يكون سعر الفائدة صفرا وتطبيق نظم المشاركة في الربح والخسارة ونظم البيوع الفعلية وليست الوهمية ويعني هذا تطبيق نظم الاستثمار والتمويل الإسلامي.

لذلك لميفشل نظام بنك معاملات ان دونيسيا في تحقيق مقاصده وأصابه العديد من الأزمات والنكسات لأنه يقوم علي المفهوم الاسلامي ولم يعتمد على المفهوم المادي، و لذلك لم يشوبه الاحتكار والتكتلات الاقتصادية والتعامل بالمشتقات المالية والمعاملات الوهمية وبيع الدين بالدين، كما أنهيلتزم بالقيم الأخلاقية وهذا كله كاف ل لأزدهار بالبنك ولقد أكد الواقع العملي ذلك.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

وعندما يخلو الاقتصاد الإ سلامي من كل الرذائل يكون ق ويا اقتصاد يأواسلامياً وهذا ما ينادي به الاقتصاديون المسلمين. ولا يمكن للاقتصاد الرأسمالي أن يصمد إلا من خلال تطبيق مفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي ومن أهمها: السوق الحرة الخالية من الاحتكار والغش والغرر والجهالة والتدليس والتطفيف والميسر والقمار والربا...وكل صور أكل أموال الناس بالباطل وتطبيق مفهوم اقتصاد العمل والانتاج الفعلي، ويتوقع العديد من الخبراء المزيد من الأزمات في النظام الاقتصادي الرأسمالي ويبحثون عن الحل، ونحن بكل يقين نقول لهم بأن الاقتصاد الإسلامي هو الحل.

بين لي الأخ أكمل برهان الدين في هذه الفقرة بأنها تقوم الرقابة الشرعية على آلية معينة أساسها السير وفقا لضوابط شرعية، وهنا يستدعي الأمر وضع إجراءات عملية تترجم آلية هذه الرقابة من بينها ما يلي:

تخطيط إجراءات الرقابة الشرعية في بنك معاملات

ومن ناحية أخرى يعتبر فهم العمليات المصرفية في بنك معاملات وإدراك أبعادها والنتائج المترتبة عليها من قبل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أمر تترتب عليه أبعاد عدة من حيث تمرير العمليات المصرفية بالسرعة المطلوبة، خاصة إذا ما علمنا أن العمل المصرفي يحتاج إلى سرعة الانجاز، كما أن لفهم تلك العمليات اثر مباشر على توقيت إجراءات الرقابة الشرعية وتكوين فكرة واضحة يبنى عليها وضع خطة رقابية تتأسس على معلومات تغطي جميع نشاطات المصرف الإسلامي وتطلعاته إلى نشاطات مستقبلية فاعلة.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

من خلال اتصالي بالأستاذ اكمل برهان الدين وبعد طرح الأسئلة المتعلقة بالبحثتبين لي أن تنفيذ إجراءات الرقابة الشرعية في بنك معاملات يحتاج إلى خطوات مدروسة مبنية على الدقة والوضوح وعدم اللبس،ويمكننا في هذا المجال تلخيص أهم هذه الإجراءات:

أ-قياس مدى معرفة العاملين في بنك معاملات اندونيسيا الإسلامي بأحكام الشريعة ولو في خطوطها العريضة وخاصة أولئك الذين على تماس مع الجمهور المتعامل، حيث أن هذه المعرفة لها منافع عدة من بينها سهولة تنفيذ العمليات وسرعتها خاصة إذا مرت على الموظف المختص عمليات مشابهة اخذ بها الرأي الشرعي، وبخلاف ذلك قد يحول التردد بالتنفيذ لعدم المعرفة إلى عرقلة العملية أو التباطؤ في الانجاز الذي يتماشى وطبيعة العمل المصرفي في ظل ظروف المنافسة وتكنولوجيا المعلومات.

ب-التأكد من أن جميع العمليات المصرفية المنفذة أو المطلوب تنفيذها في بنك معاملات موافقة لأرآء هيئة الرقابة الشرعية وأنها تدور في دائرة الشريعة الإسلامية.

ج-أن التعليمات والتقارير الصادرة من إدارة بنك معاملات كانت متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في إطارها العام وأنها لم تقحم البنك في دوامة عمليات مشكوك فيها.

واقامت هيئة الرقابة الوطنية الشرعية بتعيين ثلاثة مراقبين شرعيين في كل البنوك والمؤسسات معاملات ككل، وكذلك جاء في احد قرارات مجلس العلماء الاندونيسي بإيجاب ان يكون عدد المراقبين الشرعيين اقل من عدد اعضاء مجلس

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الادارة، واعضاء مجلس الادارة عددهم ستة (6) لذلك تم تعيين ثلاث (3) موظفين في تسيير الرقابة الشرعية على المصارفالإسلامية، ونفس النظام يتبع في بنك معاملات اندونيسيا، وهذا النظام هو نظام عصري وحديث، وفي الحقيقية من افضل النظم الرقابية المتبعة واكثرهم دقة ومراقبة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، واما في البنوك التقليدية الربوية الاخرى فلا يوجد مراقبين شرعيين لأنها لاتنطوي تحت احكام الشريعة الإسلاميةالسحاءة.

هناك تنسيق بين هيئة الرقابة الشرعية والجهات الرقابية الأخرى مثل دائرة التدقيق الداخلي ومراقب الحسابات الخارجي عن الكيفية التي تمرر بها العمليات المصرفية في بنك معاملات والتأكد من صحتها.

المطلب الثاني :

المعوقات والصعوبات والتحديات والمشاكل التي تواجه بنك معاملات في تطبيق الرقابة الشرعية.

ومما لاشك فيه أن بنك معاملات أصبح اليوم حقيقة واقعية في الحياة الاسلامية فحسب ولكن في جميع دول العالم اذا تمكنت هذه البنوك من بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها والتفاعل مع بيئاتها المختلفةبسبب انتشارها الواسع في كثير من بلدان العالم، وزيادة حجم رؤوس الأموال الموظفة فيها؛وباتت تحظى باهتمام الجهات المصرفية الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي ، وخطت هذه البنوك خطوات متسارعة في شغل حيز مهم، وباتت تلعب دوراً فاعلاً في أماكن تواجدها في دعم الاقتصاد الوطني.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

وعلى الرغم من التطور الكبير والسريع الذي حققته البنوك الإسلامية وخصوصاًبنك معاملات (محل الدراسة) إلا أنها تتعرض إلى تحديات كبيرة في ظل الانفتاح الاقتصادي ، وعمليات التحرر المالي ،وتُعد البنوك الإسلامية بشكل عام من البنى الأساسية والاقتصادية في أية دولة؛وذلك لما وفرته من تمويلات لشتى أنواع الاستثمارات الشرعية المباحة، وقد برز منذ منتصف القرن العشرين مسمى أُطلق عليه بالبنوك الإسلامية،والتي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بعيداً عن الفوائد الربوية،وتتميز بخصائص ومزايا عن غيرها من البنوك التقليدية الربوية الأخرى ،حيث وضعت لهذه البنوك آليات خاصة وتبنتها الدول سواء أكان منها على الصعيد الإسلامي الإندونيسي ،أم على الصعيد العالمي وذلك ؛ لما وفرته هذه البنوك من ثقة وأمان كبيرين للمتعاملين معها ، ولما حققته من مكاسب متعددة أدت إلى شهرتها وانتشارها الواسع ؛فضلاً عن السمعة الطيبة لها من قبل المتعاملين معها، والمعاملة الحسنة لهم؛ونظراً للتوسع الكبير في هذه البنوك قامت العديد من الدول بإصدار تشريعات لتحويل نظامها المصرفي إلى النظام الإسلامي الذي لا يتعامل بالفائدة الربوية،حيث قامت هذه البنوك الإسلامية بتوفير التمويل اللازم للمشاريع بصيغ المشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك ، وغيرها من صيغ الاستثمار الإسلامية المشروعة ؛ولما كان للبنوك الإ سلامية من أهمية عظيمة في هذه الأيام وتنفيذ المبادئ في بنك معاملات اندونيسيا ليست مجرد كافية علىالتسمية فقط "بنك معاملات"، ولكن الأمر متروك للعمليات التجارية الأساسية ، كل معاملة في الخدمات المصرفية في بنكمعاملات مبنية على أساس الاتفاق الذي يؤثر على نماذج المعاملات ،ويجب

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

أن تدعم العمليات التجارية من خلال نظام تكنولوجيا المعلومات (IT) هي كافية في القطاع المصرفي.

لذلك، يجب أن الآثار المترتبة على نظام تكنولوجيا المعلومات الشرعية حقا الحصول على جوهر العملية هو شامل، بدءا من إجراءات المعاملات مع العقد حتى مسك الدفاتر. وبالتالي فإن النظام ITضروريلضمان تطبيق الرقابة الشرعية بصورة اوضح ويساعد كذلك في العمليات التجارية في البنك الإسلامي معاملات وفقا لمبادئ الإسلام.

مشكلة أخرى هي في الحصول على الخدمات المصرفية ببنك معاملات لا تزال ضئيلة. في الواقع، لدى البنك الإسلامي معاملات الحالية بالفعل تنتشر الوصول إلى شبكات ATM على نطاق واسع. بالإضافة إلى ذلك، يواصل مكتب البنك الإسلامي معاملات أيضا في الزيادة. وعلاوة على ذلك، أدلى الابتكار بنك واحد الإسلامي بالتعاون مع مكتب البريد كشريك خفضت القيود وصول البنك الإسلامي الى مستوى افضل، إلا أن زيادة رغبة المستهلك. أسهل فحسب، وإنما تريد بشكل أسرع وأكثر كفاءة، خاصة بالنسبة للبعض الدوائر الذين يجرون دائما المعاملات عن طريق البنك باسم رجال الأعمال. ولذلك، مثل بنك معاملات يمكن أن يخدم الزبائن مع الخدمات المصرفية المتنقلة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت،وعلى الرغم من ان هناك العديد من البنوك الإسلامية التيبها هذه الخدمة، لكنه لا يزال تحتاج إلى تحسين الأمن والاستقرار في الخدمة، وبالتالي، العملاء على نحو متزايد أسهل لإجراء المعاملات مع زبائن آخرين،البنك الشرعي معاملات طلبالموارد البشرية أكبر من أن القوى العاملة

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

المتاحة أدى إلى نقص المصرفيين الذين لديهم الكفاءة في الخدمات المصرفية الإسلامية. كثير من الذين ليس لديهم معرفة جيدة وخبرة في إدارة العمليات الشرعية للبنك حتى أنهم لا يستطيعون شرح مزايا البنك الشرعي معاملات عنه من البنوك التقليدية، وذلك السبب الارتباك من تلقاء النفس على العملاء لفهم مفهوم الصيرفة الشرعية في بنكمعاملات اندونيسيا، والتأثير على نمو الصيرفة في بنكمعاملات سيتم حظرها وسيكون هناك الحرث عمل المحراث بين موظفي البنك الإسلامي.

لذلك نحن بحاجة إلى استراتيجية ناضجة لتلبية الحاجة إلى بنك معاملات منالموارد البشرية ذات الكفاءة الشرعية الكافية،ولا ننسى المؤسسات التعليمية كونها تلعب دورا هاما في انتاجهذه الموارد البشرية مثل المدارس والجامعات فهي تغطي الزخم اللازم من الموارد البشرية في المجال الماليوالاقتصادي لفتح وانتاج الاقتصاد الإسلامي بجودة طباعة الموارد البشرية.

ولذلك كل البن وك لديهم نفس المشكلات والصعوبات والتحديات التي تواجه ها.

المطلب الثالث :

عقوبات الرقابة الشرعية ببنك معاملات اندونيسيا في حال قيام اي موظف بتجاوزات غير قانونية.

يوجد العديد من العقوبات في حالة وجود تجاوزات غير قانونية بالبنك ومنها.العقوبات الجنائية،فان قيادة البنك المركزي اندونيسي قد تم إلغاء

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الرخصة التجارية للبنك وهذا خاص بالبنوك الخاصة وليس العامة او تغيير ملكيته الى بنك حكومي، فـالبنك المركزي الاندونيسي يمكن إنشاء أو إضافة بعضالعقوبات الإدارية سنحاول ذكر بعضً منها وهي:

أ). فدية

ب). إنذار كتابي

ت). الحط من البنك

ث). حظر من المشاركة في أنشطة المقناصة

ج). تجميد الأنشطة التجارية المعينة، إما لفرع معين أو إلى كل فروع البنك

ح). إقالة إدارة البنك ومن ثم تعيين بديل مؤقت حتى اجتماع عام للمساهمين أو اجتماع لأعضاء التعاونية بتعيين بديل دائم مع موافقة بنك اندونيسيا المركزي

د). ضم أعضاء من الإدارة وموظفي البنك والمساهمين في مجال الخدمات المصرفية الى القائمة السوداء.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

الخـاتـمـة

بعد الحمد لله وفضله ومنه وكرمه على توفيقه واعانته، وبعد هذا الجهد الكبير من البحث والتدقيق في بطون كتب الفقه والأصول واللغة من خلال الدراسة في ميدان الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في بنك معاملات اندونيسيا وبعد عرض تلك البيانات وتحليلها ومناقشتها يصل الباحث لعرض ملخص النتائج والتوصيات والمقترحات التالية.

من خلال الدراسة وحيثياتها يمكننا التوصل إلى أهم النتائج والتوصيات وهي كما يلي:

اولاً. النتائج

4. إن نظام الرقابة الشرعية المتبع في بنك معاملات ان دونيسياعتبر كالستار على المراقب الشرعي في بنك معاملات اندونيس يلي خصوصاًوفي كل البنوكالإندونيسية الإسلامية عامة ، وفي هذا القانون يوجد العديد من المعلومات وهو صدر من البنك المركزي الإندونيسي وكان رقم القانون 11-33-2009 – باسمBBI-gcd.
5. المورد البشري هو العامل الرئيسي في تنفيذ الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية ويجب أن تتوفر فيه الصفات العلمية وتشمل تخصصات الإدارة والمحاسبة الفقه والشريعة والقانون، وكذلك الصفات

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

السلوكية التي تشمل العدل والمروءة والاستقامة في الدين والأمانة وتجنب التجاوزات واحترام القانون.

6. يقوم جهاز الرقابة الشرعية بفرض بعض ا لعقوبات منها عقوبات ادارية وتتكون من: فدية، و إنذار كتابي، والحط من البنك ، وحظر من المشاركة في أنشطة المقناصة ، و تجميد الأنشطة التجارية المعينة، إمالموظف معين او كل موظفين البنك، و إقالة إدارة البنك ومن ثم تعيين بديل مؤقت حتى اجتماع عام للمساهمين أو اجتماع لأعضاء الجمعيات التعاونية بتعيين بديل دائم مع موافقة بنك اندونيسيا المركزي، وضم أعضاء من الإدارة وموظفي البنك والمساهمين في مجال الخدمات المصرفية الى القائمة السوداء.

ثانياً. التوصيات

تستند التوصيات على مجالات العمل التي يمارسها بنك معاملات اندونيسيا وأبعادها المستقبلية ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكننا بيان التوصيات الآتية:

4. ضرورة وجود رقابة شرعية في بنك معاملات اندونيسيا بشكل نشط ، واتباعالقانون رقم 21 الصادر من مجلس العلماء الإندونيسي سنة 2008 م، وضرورة تحسين بعضالبنودفي هذا القانون،

(وهو صدر من البنك المركزي الإندونيسي وكان رقم القانون 11-33- 2009 – بأسمBBI-gcd.)

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

5. على بنك معاملات اندونيسيا توفير الدعم التام للمدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية لتوفير المورد البشري المتكامل، الذي يعتبر العائق الأكبر في توفير وتطبيق الرقابة الشرعية في كل المصارف الإسلامية والفروع لاستجواب اتباع المعاملات المالية الاسلامية وتجنب المعاملات المالية الربوية المحرمة .
6. تضخيم العقوبات المالية والادارية والجنائية على كل المفوضين والمدراء والموظفين في البنك وكذلكالاطراف الاخرى المنتسبة اليه وهذا لحد القضاء على التزوير والتجاوزات الغير قانونية .

ثالثاً. الاقتراحات

في نهاية هذه الدراسة، فأن الباحث يقترح مايلي:

إجراء دراسات لتقوية الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في ليبيا والحرص على التعامل بالمعاملات الإسلامية فقط.

فقد وقع اختياري على هذه الدراسة ، وقد استعنت بالله تعالى – فمنه العون والتوفيق –وإنني بهذا الجهد المقل ،أرجو أن أكون قد وفقت في رفد محاور هذا البحث بدراسة تُبرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية عامة وبنك معاملات خاصة، ولا أزعم أن هذه الدراسة جاءت خالية من الهفوات والنقص ، فالكمال لله –سبحانه وتعالى _ وحده ،وما كان فيها من صواب فمن الله وحده الذي وفقني لذلك، وما كان من خطأ ، أو نسيان فمن نفسي، ومن الشيطان.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

الـــمـراجـع والـــمصـادر

.المقابلات.

.الوثائق العلمية.

.القران الكريم.

.ابن القيم ، الموقعين ، دار الكتب العلمية ، 1411هـ – 1991م.

.ابراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي ، الموافقات في اصول الشريعة ، دار الكتب العلمية ، 1425هـ – 2004م.

.ابراهيم عبد الحليم عبادة ، مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية ، شبكة المعلومات "الأنتر نت" ohawki62000@yahoo.fr

.ابو المجد حرك ، البنوك الاسلامية ما لها وما عليها ، السعودية ، مكتبة المدينة ، 1996م.

.الماوردي ، الاحكام السلطانية ، الكويت ، دار ابن قتيبة ، 1409هـ – 1989م.

.احمد ابو الحسين احمد فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، دار النشر ، 2009م.

.انيس ابراهيم ، معجم مقاييس اللغة ، اسطنبول ، المكتبة الاسلامية ، 2002م.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

.المؤتمر الدولي الاول للمالية والمصرفية الاسلامية ، موسوعة البنوك الاسلامية ، الاردن ، المكتبة الهاشمية عمان ، 2013م.

.تقي الدين ابو العباس احمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، مجموع الفتاوى ، السعودية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، 1416هـ – 1995م.

.حمزة عبدالكريم محمد حمد، الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، 2006ف.

.حسن داود ، الرقابة على المصارف الاسلامية ، القاهرة ، دار المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، 1991ف.

.مسلم كتاب صحيح مسلم.

.البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الاشربة ، باب ما جاء في ان الخمر ما خامر العقل برقم 5588.

.البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الطب برقم 5737 من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

.عبد الحميد محمود البعلي ، وظيفة التوجيه في البنوك الاسلامية ، المعهد العالي للفكر الاسلامي القاهرة ، 1996م.

.علي بن سليمان المراودي ، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، المكتبة الوقفية ، 1430هـ – 2009م.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

.عائشةالشرقاويالمالقي،البنوكالاسلاميةالتجربةبينالفقهوالقانونوالتطبيق،المركزالثقافيالعربي، 2004م.

.فليح حسن خلف ، البنوك الاسلامية ، عالم الكتب الحديث ، 2006م.

.محمد بن احمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي المعروف بأبن النجار ، شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير ، السعودية ، وزارة الاوقاف ، 2014م.

.كمال بوصافي شياد فيصل ، تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية في البنوك الاسلامية ، عمان ، الناشري ، 2004م.

.محمد عثمان شبير ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي ، مكتبة زاد الفقه ، 2013م.

.محمد مصلح الدين ، اعمال البنوك و الشريعة الاسلامية البحرين ، الاستقلال ، 2006م.

.محمد عبد الغفار الشريف ، رد الاساءة ، الكويت ، مطبعة كلية الشريعة الاسلامية والدراسات الاسلامية ، 2003م.

.محمد نعمان خان ، معجم الوسيط ، القاهرة ، 1998م.

.مجلة مجمع الفقه الاسلامي ، مجموعة من العلماء والباحثين ، 2013م.

.مجلة النبأ ، البنوك الاسلامية في الخليج ، العدد 84 ، بيروت لبنان ، 2011م.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG

.مجلس التعاون الخليجي اتفاقية التأسيس ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، السعودية ، مكة المكرمة ، 1397هـ – 1977م.

.مركز الاوائل للأستثمارات الاقتصادية ، الامارات العربية المتحدة 2007م.

.نور الدين عنتر ، المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها ، بيروت ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، 1980م.

.هيئة المحاسبة والمراجعة المالية للمؤسسات المالية ، معايير المحاسبة ، معايير الضبط.

.يوسف محمود جربوع ، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، 2009م.

CENTRAL LIBRARY OF MAULANA MALIK IBRAHIM STATE ISLAMIC UNIVERSITY OF MALANG